

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الحاج لخضر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الاكتفاء الغذائي في ظل السياسة التنموية الجديدة في الجزائر

مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية
تخصص / اقتصاد التنمية

تحت إشراف
أ.د/ مسعود زموري

من إعداد
فاتح حركاتي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د. لخضر ديلمي	أستاذ تعليم عالي	جامعة باتنة	رئيسا
أ.د. مسعود زموري	أستاذ تعليم عالي	جامعة باتنة	مقررا
أ.د. عز الدين بن تركي	أستاذ تعليم عالي	جامعة قسنطينة	ممتحنا
د. آيات الله مولحسان	أستاذ محاضر	جامعة باتنة	ممتحنا

السنة الجامعية

2014 - 2013

بسم الله الرحمن الرحيم

"الذين إن مكانهم في الأرض أقاموا الصلاة
وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر
ولله عاقبة الأمور"

شكر وتقدير

الحمد لله بارئ الأمم وخالق الخلق من العدم، المتفرد بالبقاء والقدم ومنير دروب المؤمنين في غَبَشِ الظُّلَمِ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له الملك الحق المبين، سوى بين العباد في الرتبة والقدر ولم يجعل لهم سبيلاً في الرفعة إلا بالتقوى والعمل الصالح، وأشهد أن سيدنا محمداً عبد الله ورسوله وصفيه من خلقه وحببيه الرحمة المهداة والنعمة المسداة والسراج المنير اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

كما قال سيد الخلق وحبیب الحق محمد عليه أفضل صلاة وأزكى تسليم (من لم يشكر الناس لم يشكر الله) فمن الواجب رد الخير إلى أهله والفضل لأصحابه، وجب عليا بعد شكر الله سبحانه وتعالى أن أتوجه بالشكر والعرفان بالجميل لأهل الفضل الذين قدموا لي يد المساعدة في إنجاز هذا البحث، وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور/ مسعود زموري على تفضله بقبول الإشراف على هذه الرسالة، وعلى جميل صبره ونصائحه البناءة، وعلى توجيهاته المستمرة التي أثمرت بهذا العمل.

الشكر أيضا موصول إلى:

الأستاذ الدكتور/ لخضر ديلمي

والأستاذ الدكتور/ عز الدين بن تركي

والدكتور/ آيات الله مولحسان

كما أشكر أخي العزيز فريد الذي كان بمثابة خط وصل بيني وبين المشرف، وضحى بكثير من الجهد والوقت في سبيل أن يرى عملي النور، بارك الله فيك أخي وأتمنى أن يقدرني الله لأرد إليك جميلك أضعافاً مضاعفة.

الباحث

الإهداء

إلى العائلة الكريمة، إلى كل الأهل والأحباب

إلى رفاق الدرب، أهدي ثمرة جهدي

الباحث

الفهرس

فهرس المحتويات

<u>رقم الصفحة</u>	<u>المحتويات</u>
III-I	الفهرس
V-IV	قائمة الجداول
أ-هـ	مقدمة
01	الفصل الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي
03	المبحث الأول: ماهية الغذاء
03	أولا : مفهوم الغذاء
04	ثانيا: مشكلة سوء التغذية وأسباب نقص الغذاء
07	ثالثا: نظرة الإسلام إلى الغذاء والتغذية
08	المبحث الثاني: قضية الأمن الغذائي
08	أولا: مفهوم الأمن الغذائي ومقوماته
14	ثانيا: ارتباط الأمن الغذائي ببعض المفاهيم الأمنية الأخرى
17	ثالثا: الاكتفاء الغذائي والتنمية
20	المبحث الثالث: المشكلة الغذائية في العالم
20	أولا: ماهية المشكلة الغذائية في العالم
22	ثانيا: أسباب المشكلة الغذائية على المستوى العالمي
23	ثالثا: العوامل المحددة لحالة الغذاء على الصعيد العالمي
24	المبحث الرابع: أزمة الغذاء العالمية
24	أولا: العوامل المتسببة في ارتفاع أسعار الأغذية
29	ثانيا: تداعيات أزمة الغذاء العالمية
30	ثالثا: الجهود والحلول المقترحة للحد من مخاطر أزمة الغذاء العالمية
33	خلاصة الفصل الأول

34	الفصل الثاني: واقع الإنتاج الزراعي الغذائي في الجزائر (2000-2010).....
36	المبحث الأول: الإمكانيات الطبيعية والبشرية في الجزائر.....
36	أولا: الأرض الزراعية.....
37	ثانيا: الموارد المائية.....
43	ثالثا: الموارد البشرية.....
44	المبحث الثاني: الإنتاج النباتي في الجزائر (2000-2010)
44	أولا: تطور المساحة والإنتاج لمجموعة الحبوب.....
49	ثانيا: تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة البقول الجافة والمحاصيل الصناعية.....
52	ثالثا: تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة الخضر والفواكه.....
66	المبحث الثالث: الإنتاج الحيواني في الجزائر (2000-2010)
66	أولا: تطور إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء.....
70	ثانيا: تطور إنتاج الأسماك.....
71	ثالثا: تطور إنتاج البيض والحليب والعسل.....
75	خلاصة الفصل الثاني.....
76	الفصل الثالث: الإستراتيجيات الكفيلة بضمان الاكتفاء الغذائي في الجزائر.....
78	المبحث الأول: الفجوة الغذائية في الجزائر.....
78	أولا: الصادرات والواردات.....
78	ثانيا: الميزان التجاري للمنتجات النباتية والحيوانية الرئيسية.....
86	ثالثا: الميزان التجاري للمواد الغذائية.....
90	رابعا: الميزان التجاري للأسمدة والمبيدات والعتاد الفلاحي.....
96	المبحث الثاني: السياسة التنموية في الجزائر خلال الفترة 1962- 2013.....
96	أولا: السياسة الفلاحية خلال الفترة (1962-2000).....
99	ثانيا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).....
99	ثالثا: البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2004).....

109	رابعاً: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009).....
110	خامساً: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014).....
113	المبحث الثالث: دور الصناعات الغذائية في تحسين الأمن الغذائي.....
113	أولاً: أهمية قيام الصناعات الغذائية ومبرراتها.....
114	ثانياً: دور الدولة في دعم وتأطير قطاع الصناعات الغذائية والزراعية.....
117	ثالثاً: مساهمة الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني.....
119	المبحث الرابع: تحرير تجارة المنتجات الزراعية.....
119	أولاً: فرص وتحديات قطاع الزراعة في حالة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.....
122	ثانياً: جولات مفاوضات انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية.....
129	ثالثاً: الآثار الإيجابية المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي..
133	رابعاً: الآثار السلبية المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي...
138	المبحث الخامس: تحقيق الاكتفاء الغذائي في الإطار العربي.....
138	أولاً: على المستوى المغربي.....
143	ثانياً: على المستوى العربي.....
149	خلاصة الفصل الثالث.....
150	النتائج والتوصيات.....
154	المراجع.....

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
38	سعة أهم الوديان المتواجدة في الجزائر	01
39	عدد وسعة السدود في الشمال الجزائري	02
40	الموارد المائية الجوفية في الشمال الجزائري	03
45	توزيع المساحة المحصودة حسب نوع الحبوب للفترة (1998-2007)	04
46	توزيع المساحة المزروعة حسب نوع الحبوب للفترة (2000-2008)	05
48	تطور الإنتاج حسب نوع الحبوب للفترة (2001-2009)	06
50	تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة البقول الجافة للفترة (2000-2010)	07
54	تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة الخضر للفترة (2000-2010)	08
56	تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمحصول البطاطا للفترة (2000-2010)	09
57	تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية للفواكه ذات الحبيبات والنواة للفترة (1996-2006)	10
59	تطور إنتاج الزيتون للفترة (2000 – 2010)	11
60	تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة الحوامض للفترة (1996-2006)	12
63	تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة الكروم بالنسبة لإجمالي الفترة (2000-2006)	13
65	تطور المساحة والإنتاج والأشجار المثمرة للتمور للفترة (2007-2010)	14
66	تطور الثروة الحيوانية للفترة (2000-2010)	15
68	تطور إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء خلال الفترة (2000-2010)	16
70	تطور إنتاج الأسماك للفترة (2006-2010)	17
71	تطور إنتاج البيض للفترة (1996-2007)	18
73	تطور إنتاج الحليب للفترة (1996-2007)	19
80-81	الميزان التجاري للمنتجات النباتية الرئيسية خلال الفترة (2006-2008)	20
84	الميزان التجاري للمنتجات الحيوانية الرئيسية خلال الفترة (2006-2008)	21
87	الميزان التجاري الجزائري لبعض المنتجات الغذائية لسنة 2008	22
91	الميزان التجاري للأسمدة والمبيدات والعتاد الفلاحي خلال الفترة (2006-2008)	23

24	الممونون العشرة الأوائل من الجزائر خلال الفترة (2006-2008).....	93
25	المستوردون العشرة الأوائل من الجزائر خلال الفترة (2006-2008).....	95
26	الميزان التجاري الجزائري لبعض المنتجات الغذائية لسنة (2008).....	118
27	تطور متوسط الأسعار الشهرية لبعض المنتجات الزراعية الطازجة لسنة (2007).....	131
28	تغير حجم الواردات الغذائية (%) للفترة (2000-2007).....	132
29	الميزان التجاري الزراعي للفترة (1999 – 2007).....	134
30	تطور أهم الصادرات السلعية الزراعية للفترة (1990- 2003).....	135
31	نسب الاكتفاء الذاتي المتوقعة بعد إنجاز البرنامج في مراحل الزمنية الثلاث مقارنة بنظيرتها في الأوضاع الحالية.....	148

مقدمة:

لقد ازداد اهتمام دول العالم بقضية الأمن الغذائي خلال السنوات الأخيرة لما لها من أبعاد اقتصادية واجتماعية، ونظرا لارتباطه بتطوير القطاع الفلاحي في كافة الدول والأقاليم، وفي ظل ما يشهده العالم من متغيرات على كل الأصعدة خاصة السياسية منها، والتي أثرت على إمدادات الغذاء وأدت إلى ارتفاع أسعاره مخلفة وراءها الملايين من الجوع وناقصي التغذية في مختلف دول العالم خاصة النامية منها.

يعتبر القطاع الفلاحي في الجزائر قطاعا أساسيا في الاقتصاد الوطني، كونه أحد الموارد الهامة للدخل الوطني، ويساهم في تأمين أغلب احتياجات السكان من الغذاء، بالإضافة إلى تشغيل العمالة، فضلا عن مساهمته في ميزان المدفوعات عن طريق زيادة الصادرات، كما أنه يغطي احتياجات الصناعات المحلية التي تعتمد في مدخلاتها الأساسية على المنتجات الزراعية.

بناءا عليه فالجزائر كغيرها من الدول التي تهتم بتنمية قطاعها الزراعي لا تعتبره من القطاعات الهامة لاستراتيجيات التنمية الشاملة نظرا لكونه يساهم في حل الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وكذا يساهم في تقليص قيمة فاتورة الواردات الغذائية كلما وفرت له الإمكانيات الضرورية لذلك، وخلال العقود الماضية انتهجت العديد من السياسات لترقية هذا القطاع، واتسم النصف الثاني من عقد التسعينات باتباعها نظام آليات اقتصاد السوق، في إطار برنامج التعديلات الاقتصادية حيث قامت بتحرير جزء كبير من تجارتها الخارجية مثل إلغاء تراخيص الاستيراد ونظام الحصص، وإلغاء الدعم المباشر للصادرات، وتخفيض الرسوم الجمركية ... الخ.

علاوة على ذلك وفي ظل الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها البلاد بهدف التحول إلى اقتصاد السوق، وضمان اكتفائها من الغذاء فقد انتهجت عدة سياسات تنموية منذ سنة 1962 وحتى يومنا هذا، ولضمان الاندماج الايجابي لها في النظام التجاري متعدد الأطراف، فقد تقدمت بطلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية سنة 1986، وبدأت مسارها التفاوضي ابتداء من سنة 1996 ولا زالت المفاوضات

مستمرة حتى سنة 2013، إذ مرت بعشر جولات تجارية مع أعضاء هذه المنظمة، لتكون بذلك قد قطعت شوطا كبيرا في مفاوضاتها.

في المقابل سعت الجزائر جاهدة لتحقيق أمنها الغذائي على المستويين العربي والمغاربي، لتكون بذلك قد دقت كل الأبواب محليا وعربيا وإقليميا بهدف تحقيق تنمية اقتصادية واسعة تساهم في دفع عجلة النمو في كل مناحي الحياة الاقتصادية، خاصة المجال الفلاحي لضمان أمنها الغذائي انطلاقا من المثل الذي يقول: "من لا يملك رغيفه لا يملك قراره".

مشكلة البحث:

مشكلة الغذاء في الجزائر مازالت تمثل هاجسا كبيرا خاصة وأن معدلات النمو في الإنتاج الغذائي مازالت دون مستوى مواكبة الزيادة المضطردة في الاستهلاك مما أدى إلى زيادة اعتماد الدولة في توفير معظم احتياجاتها الغذائية على السوق العالمي.

أصبحت مشكلة توفير الغذاء لتحقيق الأمن الغذائي من خلال تنمية وتطوير الزراعة الجزائرية لتحقيق مستويات عالية من الإنتاج للحد من حجم الفجوة الغذائية هدفا أساسيا ضمن استراتيجيات التنمية الشاملة.

بناء على ما سبق يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ماهو دور القطاع الفلاحي في حل مشكلة الغذاء، وتحقيق الاكتفاء الغذائي؟
- ما مدى مساهمة السياسات التنموية الجديدة التي انتهجتها الجزائر منذ عقد التسعينات في تحقيق الاكتفاء الغذائي؟
- ماهي الآثار الاقتصادية الناتجة عن ارتباط الجزائر بالخارج في توفير الغذاء للسكان؟

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية دراسة الموضوع من خلال ما يلي:

- أهمية الغذاء للإنسان وضرورة العمل على إشباع حاجاته الأساسية وأهمية تحقيق التنمية الزراعية في الجزائر لحل مشكلة الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي في الموارد الغذائية الضرورية للسكان في الجزائر، خاصة وأن تحقيق وفرة غذائية يؤدي إلى تدعيم موقف الجزائر في مواجهة التطورات الدولية.
- تبرز لنا الدراسة حجم الخطر الذي يحيط بالبلاد في اعتمادها بشكل كبير على الاستيراد لسد الاحتياجات والمتطلبات الغذائية، وما ينتج عنه من تجميد لخطط التنمية المحلية ومديونية خارجية وعجز في الموازين التجارية وتبعية اقتصادية للقوى الاقتصادية الكبرى.
- تكشف الدراسة عن طبيعة الإنتاج الزراعي الغذائي الجزائري ومدى قدرته على تحقيق الأمن الغذائي وسد الفجوة الغذائية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحليل مشكلة الغذاء العالمية وتحديات ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء على دول العالم وخاصة النامية.
- تقييم السياسات والإستراتيجيات التنموية الجديدة في الجزائر في ظل تحقيق الاكتفاء الغذائي.
- معرفة التحديات التي تواجه القطاع الزراعي في الجزائر والتي تحد من نموه وتطوره لسد الاحتياجات الغذائية للسكان وهذا يتطلب أيضا معرفة التطورات الدولية الراهنة ومدى تأثير القطاع الزراعي الجزائري بها.

فرضيات البحث:

في ضوء طبيعة المشكلة وما هو مستهدف من دراستها يضع الباحث الفروض التالية:

- إن السياسات التنموية الجديدة التي انتهجتها الجزائر لتحقيق الاكتفاء الغذائي تساهم في تقليص حجم فاتورة الغذاء.
- إن انتهاج الجزائر سياسة اقتصاد السوق وتحرير تجارتها الزراعية ومحاولة انضمامها إلى المنظمات الإقليمية والدولية يؤدي إلى زيادة تبعيتها الغذائية للخارج.
- إن القطاع الزراعي في الجزائر سيكون مهياً في المدى الإستراتيجي لتلبية احتياجات السكان من الغذاء وسد الفجوة الغذائية.
- استمرار الجزائر في طلب الغذاء من السوق العالمي لسد متطلبات السكان له آثار سلبية كبيرة على السيادة الوطنية وعلى المستقبل الاقتصادي للبلاد.

المنهج العلمي المتبع:

اعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي لوصف الظاهرة محل الدراسة، وتحليل واقع القطاع الزراعي الجزائري، باستخدام البيانات والأرقام الخاصة المتعلقة بمتغيرات المشكلة وتحليلها وتصنيفها إلى مجموعات مختلفة تتماشى مع أهداف الدراسة.

محتويات الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول هي:

الفصل الأول: تناول هذا الفصل الإطار النظري للأمن الغذائي، بحيث تم التطرق فيه إلى الغذاء بصفة عامة وأهميته بالنسبة للإنسان، إضافة إلى مشكلة سوء التغذية وأسباب نقص الغذاء، مع الإشارة إلى الأمن الغذائي وأهم مقوماته وأبعاده، إضافة إلى المشكلة الغذائية في العالم وارتفاع الأسعار العالمية للغذاء.

الفصل الثاني: ورد هذا الفصل تحت عنوان واقع الإنتاج الزراعي الغذائي في الجزائر، واشتمل هذا الفصل على الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي تزخر بها البلاد، إضافة إلى الثروة النباتية والحيوانية خلال الفترة (2000-2010).

الفصل الثالث: تناول الفصل الأخير من الدراسة أهم الإستراتيجيات والسياسات التي انتهجتها الجزائر بهدف تحقيقها لاكتفاءها الغذائي، بحيث تناول بالدراسة والتحليل الفجوة الغذائية في الجزائر، إضافة إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وكذا دور الصناعات الغذائية في تحسين الأمن الغذائي، وتحرير تجارة المنتجات الزراعية ودورها المتوقع في تحقيق الاكتفاء الغذائي، وأخيرا تحقيق الأمن الغذائي على المستوى العربي.

الفصل الأول

الإطار النظري للأمن الغذائي

لقد أضحى الأمن الغذائي من المصطلحات التي احتلت الصدارة في الأدبيات الاقتصادية في قوتنا الحالي، كون ما يقارب مليار نسمة في العالم يعيشون تحت خط الجوع إضافة إلى الملايين الذين يموتون بسبب نقص الغذاء وسوء التغذية، فضلا على ذلك فهو سلاح ذوا حدين تستعمله الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية للضغط على مختلف الدول والتأثير على قراراتها السياسية هذا من جهة، ومن جهة أخرى للتحكم في الاقتصاد العالمي وفرض الهيمنة والتبعية على باقي دول العالم خاصة تلك التي ليس بمقدورها ضمان أمنها الغذائي وبهذا تعدى الأمن الغذائي مفهومه الضيق الذي يتمثل في تأمين الدولة للغذاء لأفرادها اعتمادا على ما تنتجه محليا لتكون له أبعاد أمنية أخرى.

وقد تم تقسيم هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: ماهية الغذاء

المبحث الثاني: قضية الأمن الغذائي

المبحث الثالث: المشكلة الغذائية في العالم

المبحث الرابع: أزمة الغذاء العالمية

المبحث الأول: ماهية الغذاء

تعتبر قضية الغذاء من أهم القضايا الإستراتيجية الحيوية، التي تولي لها جميع دول العالم اهتماما بالغا، كونها ذات أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية، كما يعتبر الأمن الغذائي أحد المكونات الرئيسية للأمن الإستراتيجي القومي وأصبح الغذاء سلاح تستعمله الدولة المالكة كأداة من أدوات تنفيذ سياساتها وفرض إرادتها وبسط نفوذها.

أولا: مفهوم الغذاء

يقصد بالغذاء الكميات التي يحصل عليها الفرد بوجه عام من مختلف المنتجات الغذائية⁽¹⁾.

الغذاء من العناصر الأساسية الحاجات الضرورية التي تضمن بقاء الإنسان، ومنذ العصور القديمة كان الإنسان حريصا على تأمين احتياجاته من الغذاء حتى يتمكن من توفير سرعات حرارية كافية لجسمه، لكن الإنسان في أحيان كثيرة خاصة في الدول النامية يجد أن غذائه يحتوي على الحد الأدنى من السرعات الحرارية، بحيث أن هذه الكمية لا تشكل القدر الكافي من العناصر الأساسية لجسم الإنسان حتى ينمو بشكل سليم ومتوازن، وفي الغالب نجد أن الإنسان يستهلك كميات كبيرة من الغذاء، لكنها تفتقر إلى المكونات الأساسية التي يحتاج إليها الجسم، فهو يحتاج إلى استهلاك غذاء صحي ذوا فائدة من الناحية الفيزيولوجية، إذ يوفر له التوازن الحيوي ويتكون من المكونات الأساسية التالية⁽²⁾: الماء بنسبة 63%، البروتين بنسبة 12%، الأملاح المعدنية بنسبة 7%، السكريات 1%.

هذه العناصر أساسية لتحقيق وجبة غذائية متكاملة يستطيع بفضلها الجسم أن يقوم بوظائفه على نحو جيد، فعالم اليوم مليء بالجوع ومن الذين يعانون من سوء التغذية حيث لا يكون بوسع الفرد تناول السرعات الحرارية والبروتينات الضرورية لنمو الجسم والبقاء على قيد الحياة، فالحد الأدنى المطلوب منها لا ينبغي أن يقل عن 40 غرام من البروتينات ولا يجب أن تنخفض السرعات الحرارية إلى أقل من 2300 وحدة.

(1) - إيهاب عز الدين نديم، الأبعاد المتوقعة لمشكلة الغذاء في مصر حتى نهاية القرن العشرين، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية، 1984، ص: 9.

(2) - حوشين كمال، إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص: 256.

هناك تعريف آخر للغذاء على أنه: أي مادة مخصصة للاستهلاك البشري سواء كانت مادة أولية أو نيئة أو شبه مصنعة أو مصنعة بما في ذلك المشروبات والمخللات والبهارات والعلكة وأي مادة تستخدم في تصنيع الغذاء وتجهيزه ومعالجته باستثناء مستحضرات التجميل والتبغ والعقاقير الطبية وماء الشرب⁽¹⁾.

ثانيا: مشكلة سوء التغذية وأسباب نقص الغذاء

تعتبر مشكلة سوء التغذية من أهم المشكلات التي تواجه العالم المعاصر والتي تمخضت عن انتشار الفقر بمعدلات رهيبة في معظم دول العالم، فهناك أكثر من بليون شخص محرومون من الاحتياجات الأساسية، إذ نجد أنه من بين 4,8 بليون شخص يعيشون في البلدان النامية يفتقر ما يقارب 60% منهم إلى المرافق الصحية الأساسية، الثلث تقريبا يستطيعون الحصول على المياه النظيفة وحوالي 20% لا يحصلون على ما يكفي من الطاقة الغذائية والبروتين⁽²⁾.

يشمل مفهوم سوء التغذية جميع الحالات التي تعاني من تغذية غير سليمة خارجة عن المعايير العلمية لاحتياجات الإنسان الفعلية من المواد الغذائية مما يؤدي إلى اعتلال الصحة والمرض.

قد جرت العادة على استخدام لفظ سوء التغذية ليعنب لا تحديد نقص التغذية، ومثل هذا الاستخدام أكثر ما يكون شيوعا خارج الدوائر الأكاديمية لكن حيثما يستخدم هذا اللفظ أو ذاك لن يكون هناك مجال للالتباس، ففي المجاعات وحالات الضرر لن يتصور المرء غير النقص الشامل للغذاء.

عدا هذا فإن النقص النوعي للفيتامينات أو العناصر أو المواد البروتينية يشكل النمط السائد لأمراض سوء التغذية، وإن إطلاق لفظ الجوع النوعي على مثل هذا النقص لمن التعبيرات ذات الدلالة البالغة، فالجوع قبل أن يكون إحساسا عضويا مميزا إنما هو حالة افتقار فيسيولوجي لا بد من إشباعها.

إذا كان الضرر الذي يتخذ شكل المجاعات يمثل الجانب الصارخ من المشكلة التي يعانيها سكان البلدان الفقيرة فإن الجوع النوعي هو الجانب الصامت الذي تعايشه أكثرية صامته تمارس حياتها أن تجذب الاهتمام، إنه على حد قول أحد الباحثين "أزمة غير مرئية ومأساة يومية تحرم مئات الملايين من تحقيق

(1) - فريال حجازي العساف، دراسة حول المرأة الريفية وحققها في الغذاء الكافي، المركز الوطني لحقوق الإنسان، المملكة الأردنية الهاشمية، ص: 17.

(2) - مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستثمارات والخدمات التعليمية، العدد 8، جويلية 2006، ص: 47.

حقوقهم منذ الولادة، وإن كان سوء التغذية لا يأخذ صفة الأخبار الدرامية فإن تأثيرها في حياة الإنسان يفوق تأثير المجاعات التي تحدث كل حين⁽¹⁾.

1-أسباب نقص الغذاء:

هناك العديد من الأسباب التي تحول دون وفرة الغذاء في معظم دول العالم إذ يصبح الطلب على الغذاء أكبر من المعروض منه، وينتج عن ذلك انتشار الفقر والجوع وسوء التغذية ويتعلق ذلك بأسباب يمكن ذكر أهمها:

أ- أسباب زيادة الطلب على الغذاء:

1-أ- النمو السكاني، يعتبر هذا عامل ديمغرافي إذ نجد عدد السكان ينمو بوتيرة متسارعة أكبر من معدل نمو الغذاء، ولهذا السبب فإن الكثير من البشر لا يحصلون على ما يكفيهم من الغذاء، ففي سنة 2004 حسب إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية قدر معدل نمو السكان على مستوى العالم بـ: 1,21% مقابل زيادة في معدل الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم بنحو 1,12%⁽²⁾، ولقد أدى تزايد عدد السكان إلى انخفاض نصيب الفرد من المساحة المزروعة على المستوى العالمي.

حسب منظمة الأغذية والزراعة العالمية (FAO) فإن عدد سكان العالم يتوقع أن يصل سنة 2025 إلى 7,8 مليار، إذ يجب أن يتضاعف الإنتاج العالمي من الغذاء لتوفير الأمن الغذائي لسكان العالم، وما يزيد هذه المشكلة تعقيدا هو ضياع ما يتراوح بين 5-7 ملايين هكتار من الأراضي نتيجة لتسارع وتدهور الأرض وبسبب الهجرة المضادة في العالم.

ما نلاحظه في عالم اليوم أن سكان العالم النامي في تزايد مستمر على حساب الأرض التي تملكها هذه الدول، وهو ما يجعل شعوبها تعاني من نقص الغذاء وسوء التغذية، إذ أن الانفجار السكاني الذي تقابله الموارد الغذائية المحدودة ينتج عنه الفقر وانتشار الأوبئة والأمراض كما يؤثر على مستوى الأجور إذ يدفعها إلى التدني إلى حد الكفاف، وهذا ينعكس بالسلب على مستوى العملية الاستثمارية.

منه نستنتج أن النمو السكاني يعتبر عاملا أساسيا لزيادة الطلب على الغذاء، غير أن الخلل يحدث نتيجة عدم قدرة المعروض من الغذاء على مواكبة الزيادة المستمرة في عدد السكان، ويظهر ذلك بصورة جلية في الدول النامية.

(1)- فيليب عطية، أمراض الفقر- المشكلات الصحية في العالم الثالث، عالم المعرفة، الكويت، ماي 1992، صص: 31-32.

(2)- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العام في الجزائر، 2004، ص: 1.

2-أ- زيادة الدخول في كثير من المناطق في الدول التي أتيحت لها موارد إنتاجية وخاصة تلك المنتجة للنفط، حيث ينتج عنه ارتفاع قدرة الفرد الشرائية إذ يصبح يطلب المزيد من الغذاء وهذا يعتبر سببا آخر يؤدي إلى زيادة الطلب على الغذاء وتنتج عنه حالة نقص الغذاء⁽¹⁾.

3-أ- نقص الغذاء بسبب الأحوال الجوية، الذي يعتبر أحد العوامل الهامة في ارتفاع الأسعار لأنه تسبب في انخفاض إنتاج الحبوب في البلدان المصدرة الرئيسية، فقد انخفض الإنتاج السنوي من الحبوب بنسبة 4% و 7% خلال عامي 2005 و 2006 على التوالي، ومع ذلك فقد حدثت زيادة ملموسة في إنتاج الحبوب سنة 2007، لاسيما إنتاج الذرة في الولايات المتحدة الأمريكية استجابة لارتفاع الأسعار.

4-أ- الانخفاض التدريجي في مستوى المخزونات ومخزونات الحبوب، أساسا منذ التسعينات من القرن العشرين مثلت عاملا آخر له تأثير على المعروض من الغذاء في الأسواق⁽²⁾.

5-أ- قيود الإنتاج الزراعي في الدول النامية، فهناك مجموعة من العوامل الهيكلية تمس أساسا جانب العرض، ولاسيما الصعوبات التي تواجهها بلدان نامية عديدة في زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية لتلبية الاستهلاك الغذائي المحلي ومن أجل التجارة الدولية، ويتمثل العامل الأساسي الذي يكمن وراء النقص في الإمدادات في أن الإنتاجية الزراعية ولاسيما في العقدين الأخيرين، كانت متدنية نسبيا في البلدان النامية بل ظلت تتناقص في العديد من أقل البلدان نموا وهو ما يدل على إهمال طال أمده للقطاع الزراعي، فقد أظهر متوسط الإنتاجية الزراعية السنوية في أقل البلدان نموا - إذا ما قيست بإجمالي إنتاج العوامل (الأرض والعمالة) بين عامي 1961-2003 تراجعاً نسبته 0,1% مقابل نحو 0,6% فقط في حالة البلدان النامية، وفي أقل البلدان نموا والبلدان الإفريقية، خلفت هذه البلدان المتدنية في النمو الزراعي أثارا سلبية مهمة على النمو الاقتصادي والحد من الفقر، إلا أنه حتى في بلدان نامية كبرى سريعة النمو مثل الهند، لا يزال كثير من المزارعين يعيشون معيشة كفاف فقط⁽³⁾.

(1) - حوشين كمل، إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مرجع سابق، ص: 258-259.

(2) - أسامة بدير، سامي محمود، تداعيات الأزمة المالية العالمية على الغذاء في مصر " الواقع والتحديات والآفاق المستقبلية"، مركز الأرض لحقوق الإنسان، العدد رقم (48)، القاهرة، مارس 2009، ص: 07.

(3) - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، معالجة الأزمة الغذائية العالمية " دور السياسات الأساسية للتجارة والاستثمار والسلع في ضمان الأمن الغذائي المستدام والتخفيف من وطأة الفقر، نيويورك وجنيف، 2008، ص: 11.

6-أ- نقص الحوافز المادية، التي يتقاضها العمال في القطاع الزراعي والتي تدفع لزيادة الإنتاج وتحسين نوعيته عكس ما نجده في القطاعات الاقتصادية الأخرى إذ تقدم حوافز مادية وأخرى معنوية ترفع من الطاقة الإنتاجية للعمال، حيث ينتج عنه أن العائد من انتشار رؤوس الأموال في الزراعة أقل من عوائد قطاعات التنمية الأخرى⁽¹⁾.

ثالثاً: نظرة الإسلام إلى الغذاء والتغذية

لم يقتصر إسهام الحضارة الإسلامية على تدبير شؤون الغذاء وعاداته فحسب، بل تعدى ذلك إلى تطوير المفاهيم الغذائية والتغذوية والصحية وفي تكوين السلوك التغذوي السليم وإبراز الغذاء كعامل مهم في صحة الإنسان، وهو ما كان يشكل سبقاً حضارياً وإعجازاً علمياً يؤكد صدق النبوة والرسالة المحمدية، فقد حثت الآيات القرآنية على عدم التبذير والإسراف في تناول الطعام وعلى سلوك منهج التوسط والاعتدال في كل شؤون الحياة، لقوله جل في علاه: "وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً"⁽²⁾.

أفردت آيات القرآن الكريم مساحة خاصة للغذاء، فقال عز وجل: "وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين"⁽³⁾، وقد وردت في السنة النبوية الأدلة الموجهة إلى النهي عن الإكثار في تناول الطعام والشراب والإفراط فيهما، فقال صلى الله عليه وسلم: " ما ملأ ابن آدم وعاء من شر بطنه، بحسب ابن آدم لقيمات يقمن أوده، فإن كان لا بد فاعل فثلاث لطعامه وثلاث لشرابه وثلاث لنفسه".

أما الإمام علي كرم الله وجهه فقال للحسن ابنه: " ألا أعلمك أربع خصال، تستغني بها عن الطب" قال بلى، فقال له:

لا تجلس على الطعام إلا وأنت جائع.

لا تقم عن الطعام إلا وأنت تشتهي.

جود المضغ.

وإذا نمت فاعرض نفسك على الخلاء، فإذا استعملت هذا استغيت عن الطب⁽⁴⁾.

(1)- حوشين كمال، إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مرجع سابق، ص: 260.

(2)- سورة البقرة، الآية: 143.

(3)- سورة الأعراف، الآية 31.

(4)- محسن عقيل، الغذاء والدواء عند أهل البيت والعلم والحديث، دار المحجة البيضاء، الطبعة الأولى، 2008، ص: 08.

المبحث الثاني: قضية الأمن الغذائي

لقد أبدى الفكر الاقتصادي اهتمامه بالأمن الغذائي منذ مطلع سبعينات القرن الماضي، وبدأ منذ ذلك الحين ينسلخ من طابعه الاقتصادي ليأخذ اتجاهات وأبعاد أخرى بما فيها السياسي والاجتماعي والأمني، وانطلاقاً من المثل الشعبي القائل: " من لا يملك رغبته لا يملك قراره " فإن أغلب الدول النامية قراراتها السياسية ليست بأيديها كونها تعاني من التبعية الغذائية، ونتناول في هذا المبحث مختلف مفاهيم الأمن الغذائي وأهم مقوماته، وكذلك أبعاد الأمن الغذائي إضافة إلى الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية.

أولاً: مفهوم الأمن الغذائي ومقوماته:

هناك العديد من الهيئات والمنظمات الدولية تعرضت لمفهوم الأمن الغذائي، فالأمن الغذائي مفهوم يساعد في تعزيز منهج متكامل لحل مشكلات الغذاء والتغذية.

1- المفاهيم المختلفة للأمن الغذائي:

● **تعريف البنك الدولي:** طرح البنك الدولي سنة 1986 تعريفاً للأمن الغذائي على أنه: حصول كل الناس في كل وقت على غذاء كاف لحياة نشطة وسليمة، وعناصره الجوهرية هي: وفرة الغذاء، والقدرة على تحصيله، وبالتالي فإن اللاأمن الغذائي هو الافتقار إلى القدرة على تحصيل الغذاء⁽¹⁾.

● تعريف منظمة الأغذية والزراعة (FAO):

لقد عرفت منظمة الأغذية والزراعة مشكلة الأمن الغذائي بأنها مشكلة ضمان القدرة الاقتصادية والبدنية لكل الناس وفي كل الأوقات على الحصول على احتياجاتهم الأساسية من الغذاء⁽²⁾.

(1) - أحمد جابة، الأمن الغذائي والتنمية - حالة الجزائر -، مجلة التواصل، عدد 20، ديسمبر 2007، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة ص: 54.

(2) - خالد عبد الحميد حسانين عبد الحميد، آثار تطبيق أحكام الاتفاق الزراعي في منظمة التجارة العالمية على الأمن الغذائي العربي، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية التجارة، القاهرة، 2007، ص: 36.

معنى ذلك أن الأمن الغذائي وفقا لهذا المفهوم هو عملية تقوم على ثلاثة محاور رئيسية هي:

أ- ضمان إنتاج الكميات المناسبة من الطعام.

ب- تحقيق الاستقرار في كميات المعروض من الطعام وفي معدلات انسيابها إلى الأسواق.

• تعريف خبراء المجموعة الأوروبية EC:

هو عمل يهدف إلى اختفاء جميع أشكال الجوع وسوء التغذية⁽¹⁾، فهؤلاء الخبراء يرون أن تحقيق الأمن الغذائي يعتمد على العمل بحيث تتوفر لدى المجتمع الموارد الكافية لإنتاج الطعام أو الحصول عليه، وأن يكون استخدام تلك الموارد من خلال الوسائل التي تحقق أعلى النتائج.

• تعريف منظمة الصحة العالمية:

تعرف منظمة الصحة العالمية أمان الغذاء بأنه جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين، توزيع وإعداد الغذاء، اللازمة لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوق به، صحيا وملائما للاستهلاك الآدمي وغير ضار بالبيئة⁽²⁾، حيث لم يعد يكفي أن يتاح الغذاء بكمية كافية، وأن يشتمل على محتوى غذائي وافي لاحتياجات الجسم، بل يجب أن يكون أيضا آمنا للاستهلاك، وأن لا يعرض صحة المستهلك للخطر أو الضرر، وأن لا يهدد البيئة أو يزيد من مشاكل التلوث البيئي.

• تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية:

هو تعريف للأمن الغذائي العربي بصفة خاصة وقد عرفوه على أنه توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمين للنشاط والصحة وبصورة مستمرة لكل أفراد الأمة العربية اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا، وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج

(1) - صالح الأمين الأرباح، الأمن الغذائي- أبعاده ومحدداته وسبل تحقيقه، الجزء الأول، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 1996، ص: 27.

(2) - خالد عبد الحميد حسنين عبد الحميد، آثار تطبيق أحكام الاتفاق الزراعي في منظمة التجارة العالمية على الأمن الغذائي العربي، مرجع سابق، ص: 37.

السلع الغذائية لكل قطر وإتاحته للمواطنين العرب بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكاناتهم المادية⁽¹⁾.

كما هو واضح فإن التعريف له أبعاده الاقتصادية والتنموية والتغذوية، حيث تتناول جانبي العرض والطلب، إذ تضمنت مكوناته جانب العرض من خلال استغلال الموارد المتاحة والإنتاج اعتمادا على الميزة النسبية، إضافة إلى جانب الطلب في إمكانية الحصول على الغذاء وفقا للاحتياجات التغذوية، سواء على المستوى الفردي أو الأسري أو القطري أو القومي، وذلك في إطار تنمية زراعية اقتصادية دائمة في الوطن العربي، كما ركز التعريف على أهمية الاكتفاء الذاتي لتوفير الغذاء على المستوى القومي ونظرا لأن المنظمة تعنى بشؤون الوطن العربي فقد جاء التعريف مركزا على الأمن الغذائي العربي بصفة خاصة إلا أن المفهوم العربي يعني توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية، إما بإنتاجها محليا أو بإنتاج جزء منها وللحصول على باقي الاحتياجات من خلال توفير حصة كافية من عائدات الصادرات الزراعية تستخدم في استيراد هذه الاحتياجات.

أي أن المفهوم العربي للأمن الغذائي يعني بتوفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة بصورة مستمرة لكل أفراد الأمة العربية، اعتمادا على الإنتاج الذاتي أولا، وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر عربي، وإتاحته للمواطنين بهذه الدول بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكاناتهم المالية⁽²⁾، حيث يركز بصفة أساسية على التوازن بين مفهوم الاكتفاء الذاتي الذي يعني قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد على الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج احتياجاته الغذائية محليا أولا، وتصدير السلع عالية القيمة النقدية لتدعيم وتحسين مستويات الغذاء، حيث أنهما أسلوبين متكاملين، ولا يمكن اعتبار إحداهما بديلا للآخر، إلا أن احتياجات الغذاء الأساسية يجب تلبيتها محليا بأقصى قدر ممكن، وبصفة خاصة في ظل الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة، حتى يمكن تحقيق ركائز الأمن الغذائي الثلاث، حيث تتطلب وفرة الإنتاج، تنمية القطاع الزراعي، والتنمية البشرية، تطوير البحث العلمي، التوسع في الاستثمارات الزراعية بما يساهم في التطور التكنولوجي العالمي، ويتطلب استقرار تدفق الإمدادات وتبني سياسات بناء المخزون الإستراتيجي، ومخزون الطوارئ

(1) - يحي بكور، الأمن الغذائي العربي- الواقع وآفاق المستقبل، مجلة شؤون عربية، العدد 101، مارس 2000، ص: 208.

(2) - إمام محمود الجمسي، محددات الأمن الغذائي العربي، المؤتمر التاسع للاقتصاديين الزراعيين، القاهرة، سبتمبر 2001.

من السلع الغذائية الرئيسية، كما يتطلب ضمان حصول كافة المستهلكين على كفايتهم من السلع الغذائية وتشجيع المشروعات التي تعنى برفع مستوى معيشة الفئات الأكثر تعرضاً لسوء التغذية، بالإضافة إلى زيادة الوعي الغذائي، والسعي نحو ترشيد الاستهلاك وخفض الفاقد والاهتمام بحماية المستهلك وجودة الأغذية وتوفير الغذاء الآمن للمستهلكين.

2- مقومات الأمن الغذائي:

لقد اختلف المهتمون بقضية الأمن الغذائي حول مقوماته فمنهم من ركز على المحور الأول، الذي يتمثل في كمية ونوع الغذاء الواجب توفره لتحقيق الأمن الغذائي، ومنهم من ركز على المحور الثاني المتمثل في كيفية الحصول على الغذاء ومصادره، فالمحور الأول يرى أن الاحتياجات الغذائية للإنسان مقسمة إلى أربع مجموعات رئيسية هي⁽¹⁾:

1- أغذية الطاقة وهي الكربوهيدرات والدهون التي تمد الجسم بالطاقة اللازمة للعمليات الحيوية في الجسم والأنشطة المختلفة، وتوجد بصورة أساسية في الحبوب والمحاصيل الدرنية والدهون والسكريات.

2- البروتينات وهي مركبات البناء الحيوي لجسم الإنسان ولها أيضاً دور مهم في النشاط الحيوي للجسم ومصادرها الأساسية اللحوم بأنواعها والألبان ومنتجاتها والبقوليات.

3- الفيتامينات وهي مركبات غذائية يحتاجها الجسم لكميات ضئيلة وهي ضرورية لصيانة الجسم ونموه ووقايته من الأمراض ولنشاطه الحيوي إذا تساعد في تنظيم العمليات الحيوية المختلفة، وتوجد بصورة أساسية في الخضار والفواكه.

4- العناصر المعدنية ويحتاج الإنسان منها إلى نحو 17 عنصر بكميات متفاوتة وتوجد في مصادر الغذاء المختلفة.

بصورة عامة فهناك ثمانية محاصيل هي: (القمح، الأرز، الذرة الشامية، الشعير، الذرة الرفيعة والدخن والشيلم والرى)، وخمسة محاصيل درنية هي: البطاطس والبطاطا والكاسفا واليام والقلقاس، تعتبر محاصيل الغذاء الأساسية

(1)- خضران عبد الحميد الزهراني وصديق الطيب منير، الأمن الغذائي والمائي في المملكة العربية السعودية "الواقع والتطلعات"، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007، ص ص: 11-12.

للإنسان سواء بتناولها مباشرة أو بطريقة غير مباشرة بعد تحويلها إلى أغذية بروتينية عن طريق الإنتاج الحيواني.

أما المحور الثاني والمتمثل في كيفية الحصول على الغذاء ومصادره فأصحابه انقسموا إلى قسمين أو بالأحرى اختلفوا من حيث وجهات النظر في الحصول على كمية الغذاء التي تحقق الأمن الغذائي، فمجموعة المحافظين تجعل الأمن الغذائي مرادفا لمفهوم الاكتفاء الذاتي وتعبر عنه بقدرة المجتمع أو الدولة على توفير الاحتياجات الغذائية لجميع السكان بالكمية والنوعية المطلوبة من الإنتاج المحلي حتى تطلب ذلك التضحية بالاستخدام الأمثل للموارد الزراعية وبالتالي بالنسبة لهؤلاء كلما كانت النسبة الأكبر من احتياجات المجتمع الغذائية منتجة محليا كلما كان ذلك أدعى للمحافظة عليها واستدامتها، وعدم تهديد الأمن الغذائي وأن البلدان لا تستطيع توفير الغذاء لشعوبها من إنتاجها المحلي ربما تصبح عاجزة أمام الضغوط التي تواجهها مما يعرض أمنها للخطر، واستقلالها للانتقاص وربما أدى ذلك للتبعية الاقتصادية والسياسية خاصة في عالم اليوم الذي تسود فيه علاقات سياسية واقتصادية معقدة ومتوترة، ولذلك يعتبر هؤلاء أن معدل الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية هم أهم مؤشر، بل وربما المؤشر الوحيد لمستوى الأمن الغذائي، ويؤخذ على هذه المدرسة أن تحقيق الأمن الغذائي بمفهوم الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية قد يتعارض مع تحقيق مفاهيم أمنية أخرى مثل الأمن البيئي والأمن المائي ومع تحقيق هدف التنمية الزراعية والاقتصادية المستدامة والذي يستلزم توجيه الموارد نحو الاستخدامات والأنشطة المثلى التي تحقق أفضل عائدات، وهناك مجموعة أخرى من الذين ركزوا في اهتمامهم بقضية الأمن الغذائي على محور كيفية الحصول على الغذاء ومصادره ترى أن الأمن الغذائي ليس بالضرورة أن يتحقق فقط بالاعتماد على الإنتاج المحلي من الغذاء، وإنما بقدرة الدولة على توفير الموارد المالية اللازمة لاستيراد احتياجاتها الغذائية، والانتقاد الموجه لهم هو جعلهم الحصول على الاحتياجات الغذائية من الخارج نتيجة حتمية لامتلاك الموارد المالية اللازمة وهو افتراض تشوبه الكثير من الشكوك والمحاذير وتدحضه كثير من الأحداث والوقائع العملية، فعلى سبيل المثال في عام 1965 امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية عن بيع القمح لمصر في السوق الحرة بالرغم من قدرتها على سداد قيمته، مستغلة في ذلك

الانخفاض الكبير في إنتاج القمح في الإتحاد السوفيتي الذي كان يمثل مصدرا لواردات مصر من القمح⁽¹⁾.

هناك مقومات أخرى أساسية يجب أن نشير لها وهي المقومات الإنتاجية ومقومات القدرة الشرائية إضافة إلى بعض المقومات المساعدة وهي كالتالي⁽²⁾:

1- المقومات الإنتاجية: وهي العوامل والوسائل التي تمكن من إنتاج الطعام، وتشمل الموارد الطبيعية وغيرها، ومن هذه الموارد، الأرض الصالحة للزراعة، والموارد المائية، والغطاء النباتي والثروة الحيوانية والمعادن الأرضية، ومنها البترول وغيرها كذلك تلعب الموارد البشرية دورا مهما في تحقيق الأمن الغذائي من خلال القدرة على العمل والإنتاج والإبداع.

2- مقومات القدرة الشرائية: القدرة الشرائية هي المقدرة المالية للمواطن وهنا تأت الأولوية لشراء الغذاء، وبما أن كل المواطنين ليسوا منتجين أو بالأحرى لا ينتجون ما يكفيهم من الطعام وأن هناك شرائح من المجتمع تعتمد في غذائها على الشراء من السوق فلا بد لهذه الشرائح أن تكون لديها المقدرة المالية على الحصول على الطعام، وهنا تأت أهمية توفير فرص العمل لهذه الشرائح لكي تحصل على الدخل الذي يمكنها من القدرة الشرائية.

فاليوم أصبح وضع السياسة الغذائية يتم بالربط بين سوق العمل -مدى توفر فرص العمل- وبين سياسات سوق الغذاء، وتحسين عمليات الإنتاج الزراعي وتوفير البنيات الأساسية اللازمة ودعم ذلك بإيجاد نظام تسويقي فاعل، سوف يساعد كثيرا في تفعيل فرص العمل وبالتالي يحسن ذلك من أوضاع الأمن الغذائي.

هذا إضافة إلى بعض المقومات المساعدة مثل الأمن والتجارة العالمية، فاستتباب الأمن والطمأنينة يؤديان إلى توفير الجو الأمن وجو السلامة للعمل وكذلك حركة المستهلك للأسواق، في المقابل نجد ان التجارة العالمية تساعد في توفير العملة الأجنبية والتي يمكن أن تستغل مباشرة في استيراد المدخلات (آليات، معدات، تكنولوجيا) التي تتطلبها برامج الأمن الغذائي.

(1) - صديق الطيب منير، ندوة علمية حول: قيم الحماية المدنية في المناهج التعليمية الأمنية- المفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي، مركز الدراسات والبحوث، قسم الندوات واللقاءات العلمية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 27-02-2008، ص ص: 7-8.

(2) - عوض خليفة موسى، التعاون الإفريقي في تحقيق الأمن الغذائي، ملتقى الجامعات الإفريقية " التعاون والتدخل"، الندوة العلمية- محور درء الكوارث، معهد دراسات الكوارث واللاجئين، جامعة إفريقيا العالمية، السودان، جاني في 2007، ص ص: 6-8.

ثانياً: ارتباط الأمن الغذائي ببعض المفاهيم الأمنية الأخرى:

لقد ارتبط الأمن الغذائي بمفاهيم أمنية عديدة مثل الأمن الاجتماعي، السياسي، البيئي، المائي، وسنحاول التطرق لها بقليل من التفصيل غير الممل.

1- علاقة الأمن الغذائي بالأمن السياسي: يعتبر الأمن الغذائي أحد المكونات الرئيسية للأمن الإستراتيجي⁽¹⁾، فالدول القوية تستخدم الغذاء كأداة للضغط على الدول النامية بهدف التأثير على قراراتها السياسية خاصة كون هذه الأخيرة تعتبر مستوردة صافية للغذاء، وخير مثال على ذلك في أثناء العدوان الثلاثي سنة 1956 تم وقف الإمدادات الغذائية عن مصر بصفة كلية إذ تم شل حركة الواردات والهدف من هذا هو وقف استيراد أسلحة الإتحاد السوفيتي التي كانت كثيرة الانتشار في جمهورية مصر العربية⁽²⁾.

2- علاقة الأمن الغذائي بالأمن الاجتماعي: إن عدم توفر الأمن الغذائي يعتبر من أهم المهددات الخارجية لأمن وسيادة المجتمعات وكذلك من أقوى أسباب تفشي الجريمة وظهور الأمراض والظواهر الاجتماعية السيئة في المجتمع، وفي المقابل فإن ارتفاع الجريمة وعدم توفر الأمن الاجتماعي يؤدي إلى نقص الإنتاج ويؤثر سلباً على الأمن الغذائي في المجتمع حيث يصبح المجتمع طاردا للمستثمرين والمنتجين وربما يتدهور الأمن الاجتماعي بدرجة كبيرة تؤدي إلى توقف الإنتاج بصورة كاملة كما هو الحال في كثير من مناطق الحروب والنزاعات المسلحة، ويعتبر عدم توفر الأمن الاجتماعي من أهم أسباب الهجرة المعاكسة من المدن الكبيرة إلى القرى والمدن الصغيرة في كثير من البلدان، والنزوح والهجرة الجماعية من مناطق الحروب والنزاعات المسلحة التي غالباً ما تكون مناطق إنتاج للغذاء⁽³⁾.

3- علاقة الأمن الغذائي بالأمن الاقتصادي: في عالم اليوم تعاني الكثير من الدول من ارتفاع فاتورة استيراد الغذاء إذ توجه نسبة كبيرة من احتياطياتها من النقد الأجنبي إلى سداد مستحقاتها من الواردات الغذائية وهذا ما ينعكس بالسلب على موازين مدفوعاتها إذ تصبح تابعة للدول العظمى فيما يخص الغذاء.

(1) - يحي بكور وآخرون، حلقة نقاشية: أزمة الأمن الغذائي في سوريا في مواجهة الجفاف، ندوة الثلاثاء الاقتصادية

الثانية والعشرون حول بعض تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، دمشق، 28-4-2009، ص: 9.

(2) - محمد أمين حمدان، الأمن الغذائي نظرية وتطبيق، كلية الزراعة، الأردن، 1999، ص: 146.

(3) - خضران بن حمدان الزهراني وصديق الطيب منير، الأمن الغذائي والمائي في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص: 18.

في المقابل فإن التبعية الغذائية التي تعاني منها الدول النامية سينتج عنها ارتفاع في أسعار المواد الغذائية بأسواق هذه الدول كنتيجة حتمية لارتفاعها في الأسواق العالمية، وبالتالي تتدهور قيمة العملة المحلية وتفقد قيمتها الشرائية، بالإضافة إلى العجز المستمر في ميزان المدفوعات لتلك الدول وفقدانها لقيمتها الشرائية نجد إلى جانب ذلك تعرضها إلى إعاقة مسيرة التطور والتنمية الناجم عن اتجاه الدول إلى تخليها عن المشاريع مقابل توفير الغذاء اللازم لأفراد المجتمع⁽¹⁾.

4- علاقة الأمن الغذائي بالأمن البيئي: هناك علاقة وطيدة بين انعدام الأمن الغذائي والتدهور البيئي فالذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي عادة ما يلجأون إلى أنشطة غير صديقة للبيئة تؤدي إلى تدهور قاعدة الموارد الطبيعية الزراعية (غابات، مراعي، أراضي زراعية) الهشة المتاحة لهم، وبالتالي يدخلون في حلقة مفرغة من نقص الغذاء وتدهور البيئة والموارد الزراعية الطبيعية التي يعتمدون عليها في الحصول على الغذاء⁽²⁾، ولمحاولة مواجهة التأثيرات البيئية التي تحول دون تحقيق الأمن الغذائي لابد من⁽³⁾:

- إدخال البعد البيئي في دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروعات الزراعية.

- إدخال ضوابط للمحافظة على التنوع البيئي في البيئة الزراعية أو المحافظة على الأصناف والسلالات النادرة.

- تحقيق نصيب عادل من الاستثمارات للزراعة.

- تخطيط معدلات التوسع الأفقي والتكثيف الزراعي بما يراعي قدرة التجدد الطبيعي للموارد وبالذات المائية.

- تفعيل دور المنظمات التعاونية في نشر الوعي البيئي.

- تنظيم مسألة الملكية العامة للموارد الطبيعية مثل المراعي.

(1)- الصادق عوض بشير، تحديات الأمن الغذائي العربي، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، لبنان، 2009، ص: 20.

(2)- صديق الطيب منير، المفاهيم الأمنية في مجال الغذاء، مرجع سابق، ص: 19-20.

(3)- محمد بن محسن بن صالح العولقي، دراسة تحليلية للفجوة الغذائية في البلدان العربية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، جمهورية مصر العربية، 2009، ص: 19.

5- علاقة الأمن الغذائي بالأمن المائي: إن حاجة العالم إلى الماء تزداد بشكل مطرد لأنه يستعمل بإسراف في الاستهلاك المنزلي والزراعة والصناعة، فكلما ازداد نشاط الإنسان الاقتصادي، تعاظمت احتياجاته من الماء بالضرورة فالماء حيوي ليس للزراعة والاستهلاك فحسب ولكنه حيوي أيضا للصناعة، إنه العامل الأساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية⁽¹⁾.

يعني الأمن المائي المحافظة على الموارد المائية للدولة واستخدامها بشكل أفضل وعدم تلويثها، وترشيد استخدامها في الري والصناعة والشرب والسعي بكل السبل للبحث عن مصادر مائية جديدة، وتطويرها ورفع طاقات استغلالها⁽²⁾.

يعتبر توفر المياه الصالحة للري من أهم العوامل المحددة للأمن الغذائي على مستوى العالم، وبما أن معظم الأراضي الزراعية تروى بالأمطار فنجد أن إنتاج الغذاء يتذبذب من عام لآخر وفقا لتذبذب الأمطار ويلعب الجفاف دورا أساسيا في تحديد حجم المعروض من السلع الغذائية في كثير من أنحاء العالم، وبالرغم من تعدد الأسباب التي تؤدي إلى انتشار الجوع ونقص الأغذية وعدم توفر الأمن الغذائي في أنحاء متفرقة من العالم مثل كوارث الفيضانات والعواصف والزلازل والبراكين والحروب إلا أن أكثرها انتشارا هو الجفاف وما ينجم عنه من تصحر حيث تتعرض في الوقت الراهن 30% من الأراضي في العالم لخطر التصحر، ويؤثر ذلك على حياة بليون شخص، وقد فقدت 33,3% من الأراضي الجافة أكثر من 25% من قدرتها الإنتاجية، وفي هذا الإطار تشير الإحصاءات إلى أنه خلال الفترة 1990-2000 بلغ عدد المتأثرين بالمجاعات التي سببها الجفاف (انعدام الأمن المائي) حوالي 42 مليون نسمة سنويا وأن هذه المجاعات كانت سببا لوفاة 42% من كل الوفيات التي سببتها الكوارث الطبيعية وفي عام 1988 فقط كان هنالك 10 مليون لاجئ بيئي بسبب الجفاف والتصحر على مستوى العالم، وفي إفريقيا وحدها والتي تعتبر أكثر القارات تأثرا بالجفاف هنالك أكثر من 150 مليون نسمة تركوا مساكنهم وهاموا في الأرض بحثا عن الغذاء وانتهى بهم المطاف إلى معسكرات اللاجئين الفارين من الجوع.

(1)- محمد زنبوعة، الأمن المائي العربي، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 23، العدد الأول، كلية

الاقتصاد، جامعة دمشق، 2007، ص: 176.

(2)- بيان العساف، انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 2005، ص: 93.

ثالثاً: الاكتفاء الغذائي والتنمية:

1- الاكتفاء الذاتي الغذائي: يعرف الاكتفاء الذاتي الغذائي بقدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محلياً⁽¹⁾، وقد اختلط مفهوم الاكتفاء الذاتي مع مفهوم الأمن الغذائي، وهذا ما أدى إلى تبني سياسات أضرت بالأمن الغذائي بدلاً من دعمه، فالإكتفاء نجد أنه لا يعني المقاطعة التجارية مع البلدان المجاورة أو العالم الخارجي، كما أن الإكتفاء الغذائي في معناه العام هو أن تنتج الدولة جميع احتياجاتها من الغذاء دون اللجوء إلى الاستيراد من العالم الخارجي، فتحقيق الإكتفاء الذاتي من سلعة غذائية أو أكثر قد يحسن من وضع الأمن الغذائي شريطة أن يبنى على أسس اقتصادية مرنة، تضمن للبلد فائدة نسبية أو تنافسية مع الخارج، أنا إذا طبع الإكتفاء الذاتي بفكرة مقاطعة الاستيراد بأي ثمن ووقف الواردات الغذائية حتى ولو كانت مجدية اقتصادياً للاقتصاد الوطني فإن ذلك يبعدنا عن مفهوم الأمن الغذائي⁽²⁾.

2- التنمية الاقتصادية:

إن مفهوم التنمية الذي كان شائعاً في البلدان النامية منذ أواخر الأربعينيات وحتى أواخر الستينيات من القرن العشرين وهو "الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل الفردي عن طريق زيادة الإنتاج من خلال مزيج من الاستثمار والادخار والمعونات" وبالتالي كانت التنمية مرادفة للنمو الاقتصادي. لكن الدراسات الحديثة أوضحت بعد ذلك عدم صواب ذلك المفهوم الذي التصق فقط في مفهومه على النمو الاقتصادي فقط. فقد أصبحت مستويات المعيشة متدنية وبلا تحسن وكما استمرت قطاعات واسعة من السكان تعاني من الفقر والجهل والمرض وبالتالي لم يساعدها ذلك في تغيير وضعها في النظام الاقتصادي العالمي وترسخت وتكرست تبعيتها للسوق الرأسمالي العالمي فأصبح من المألوف التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية.

النمو الاقتصادي يشير إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي أما التنمية فإنها لن تقتصر فقط على النمو الاقتصادي المجرد فقط ولكنها تمددت في مفهومها إلى إجراء التغييرات الضرورية واللازمة في الهياكل

(1) - المركز الوطني للمعلومات، مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي، الجمهورية اليمنية، أبريل 2005، ص: 2.
(2) - صبحي القاسم، الأمن الغذائي العربي- حاضره ومستقبله، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، الأردن، 1988، ص: 174.

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية وذلك لرفع مستوى الحياة البشرية والقضاء على الفقر وتحرير الإنسان من المهانة والاستغلال. خاصة استغلال المجتمعات الأخرى له وزيادة اعتماد المجتمع على ذاته⁽¹⁾.

في أواخر عقد الثمانينات تزايد الاهتمام العالمي بعدد من القضايا التي تتصل اتصالاً وثيقاً بقضية التنمية كالاهتمام بالثورة العلمية والتقنية والهندسة الوراثية والتقنية البيولوجية وصناعة المعلومات وجميع ما سبق يمكن أن يدفع بعجلة التنمية في العالم الثالث خاصة في حل مشكلات الفقر والجوع وُدرة الموارد وإن كان لها بعض الآثار السلبية كالانخفاض في الطّلب على المنتجات ذات الكثافة العمالية مما يؤدي إلى انتشار البطالة. قد أشار البنك الدولي إلى أن مفهوم التنمية يجب أن يُبنى على العلانية والشفافية والمشاركة وأن تكون أهداف التنمية نابعة من الدولة ذاتها لا من الهيئات المانحة للمعونات⁽²⁾.

3- تأثير التنمية الاقتصادية على الأمن الغذائي:

هناك الكثير من العوامل التي تجعل التنمية تؤثر على الأمن الغذائي وسنحاول توضيح البعض منها في النقاط التالية⁽³⁾:

أ- **تأثيرها على مستوى الدخل الوطني الحقيقي:** يتمثل الهدف الأساسي لعملية التنمية في زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني عبر الزمن، وهذا ما يسهل للدولة عملية تلبية احتياجاتها الضرورية من السلع والمنتجات الغذائية، وذلك من خلال موجوداتها من العملة الصعبة، مما ينتج عنه تقليص الفجوة الغذائية تحسين الأمن الغذائي.

ب- **توفير العملة الصعبة:** إن انتهاء الدولة لبرامج تنموية فعالة تعتبر مصدراً لحصول الدولة على العملة الصعبة وذلك من خلال تنفيذ إحدى السياستين:

- تنمية الصناعات التصديرية، بإنتاج السلع التي تتمتع فيها بالميزة النسبية.

(1) - عبد الناصر البدراني، هجرة الكفاءات العربية- الأسباب والنتائج " العراق نموذجاً"، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، الدنمارك، كوبنهاغن، 2009، ص: 30.

(2) - العيسوي ابراهيم، التنمية في عالم متغير "دراسة في مفهوم التنمية ومؤثراتها، القاهرة، دار الشروق، 2002، ص: 38.

(3) - أحمد جابة، الأمن الغذائي والتنمية -حالة الجزائر، مرجع سابق، ص: 58.

- تنمية المنتجات المحلية لإحلال الواردات، والتقليل من هدر احتياطي العملة الصعبة، وعليه فإنه كلما حدث تقدم مستمر في عملية التنمية، زاد حجم المنتج، وزادت صادرات الدولة مما يسمح لها بالحصول على النقد الأجنبي والذي يساعد على تحسين الوضع الغذائي، والرفع من مستوى الأمن الغذائي.

ج- إنشاء صناعات غذائية: إن التقدم الناتج عن التنمية الاقتصادية يتضمن التقدم في مجالات الصناعات الغذائية، وهذا يساهم في زيادة الإنتاج الغذائي عن طريق التحويل والحفظ للمادة الزراعية نباتية كانت أم حيوانية، حيث يتم نقل المنفعة الزمانية من المواسم التي تسجل فائضا إلى المواسم قليلة الإنتاج، والمنفعة المكانية إلى الأماكن التي يقل أو ينعدم فيها الإنتاج، وذلك لاستمرار توفير الإنتاج للمواطنين، وإعطاء قيمة اقتصادية للمنتجات الغذائية، والحفاظ على استقرار الأسعار، والنتيجة أن تحسن مستوى التنمية الاقتصادية سيؤدي إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي⁽¹⁾.

د- التقدم الاجتماعي: مما لا شك فيه أن ارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية، سيؤدي حتما إلى رفع مستوى التعليم ونشره بين الشعب وتقليص نسب الجهل والامية، ورفع المستوى الثقافي لأفراد المجتمع، مما ينعكس على أنماط الاستهلاك الغذائي على المستوى الوطني، وفي نفس الوقت يحصل الفرد على الكمية الغذائية المتوازنة.

من جهة أخرى كلما تحسن مستوى التعليم وانتشر الوعي لدى الأفراد، كلما أصبحت عملية توعيتهم في ترشيد الاستهلاك أسهل، كما أن رفع مستوى التعليم ونشره بين الفلاحين يساعد على رفع مستوى التحكم في التقنيات الحديثة المستعملة في الزراعة والتي تزيد من إنتاجية عوامل الإنتاج، خاصة عن طريق التكوين، بالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية يساعد على تحسين الصحة العامة للمجتمع، وبالتالي التأثير على نسبة الوفيات خاصة بين الأطفال⁽²⁾.

(1) - سعيد جبر، الأمن الغذائي والصناعات الغذائية في الوطن العربي وجهان لعملة واحدة، عالم الفكر، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، الكويت 1997، ص: 412.

(2) - أحمد جابة، الأمن الغذائي والتنمية، مرجع سابق، ص: 59.

المبحث الثالث: المشكلة الغذائية في العالم

إن المشكلة الغذائية تدل على توافر أعداد وفيرة من الجوعى الذين لا تتوفر لهم التغذية الكاملة، والتي تمد الجسم بكل الطاقة التي يحتاجها ولكل المقادير المتنوعة لحفظ توازنه⁽¹⁾، أي أنها تتمثل في عدم كفاية الغذاء المتوافر لاحتياجات الأفراد الغذائية أي محدودية الغذاء (كما ونوعا) مقابل الاحتياجات الغذائية.

أولا: ماهية المشكلة الغذائية في العالم:

كانت مشكلة الغذاء في العالم تتمثل في كيفية التخلص من فوائض الحاصلات الزراعية لدى الدول المنتجة للغذاء، فكانت الولايات المتحدة تدفع الملايين من الدولارات كتعويضات للمزارعين حتى يتركوا جزءا من أراضيهم دون زراعة القمح، وكانت في نفس الوقت تحاول تصريف فائض الإنتاج من الحاصلات الزراعية في صورة منح ومعونات للدول النامية، ولكن مع مطلع الستينيات تغيرت موازين الغذاء في معظم دول العالم فقد بدأت معدلات الزيادة السكانية، وما ترتب عليها من زيادة طلب الغذاء تتعدى معدلات الزيادة الإنتاج الغذائي بينما أخذت المساعدات الغذائية من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة تنتضال، ومع بداية السبعينات وفي أعقاب سوء الأحوال الجوية الذي ساد معظم الدول المنتجة ظهرت الأزمة العالمية للغذاء عام 1973، مما أثار انتباه العالم لقضية الأمن الغذائي⁽²⁾، هذا وتشير الأرقام الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة (FAO)⁽³⁾ إلى أن العالم النامي يضم 777 مليون نسمة يعانون من الجوع وسوء التغذية من بين 815 مليون نسمة، ويموت من هؤلاء شخص كل 3,6 ثانية أي حوالي 25000 شخص يوميا أغلبهم من الأطفال نتيجة مضاعفات سوء التغذية، ولم تنجح سوى 22 دولة في محاربة الجوع من أصل 85 دولة، تنتشر فيها هذه الظواهر وفي مقدمة الدول التي تعاني من هذه الظاهرة، الهند التي تضم أكبر عدد من الجياع في العالم، ويرجع السبب في ذلك إلى تدني الأوضاع الاقتصادية والبنية الأساسية في معظم دول العالم النامي، كما تشير إحصائيات الأمم المتحدة التي قدمت لقمة الغذاء العالمي.

(1) - عبد العزيز محمود، مشكلة الغذاء في العالم الإسلامي، دار الكتب، القاهرة، 2000، ص: 22.

(2) - إيهاب عز الدين نديم، الأبعاد المتوقعة لمشكلة الغذاء في مصر حتى نهاية القرن العشرين، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة، 1984، ص: 3.

(3) - شريف خيرى عبد المعبود، دور منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، في التنمية الاقتصادية في مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2002، ص: 68.

إلا أن هناك مليار نسمة من سكان الأرض محرومين من المياه النقية يموت منهم حوالي 3 ملايين شخص سنوياً، كما تشير تلك الإحصائيات إلى أن الدول النامية المضارة بسبب أزمات الغذاء تفقد نحو 1% سنوياً من نموها الاقتصادي بسبب انخفاض الإنتاج وزيادة الأمراض ذات الصلة بالأغذية، هذا وقد واجهت دول كثيرة في العالم منذ أوائل السبعينات مشكلة نقص الغذاء، وتنافست دول عديدة بعضها من الدول المتقدمة صناعياً على كميات محدودة من الغذاء، وبصفة عامة الحبوب باعتبارها أهم مصادر الغذاء في شتى بقاع العالم، وكان من الطبيعي أن تبرز⁽¹⁾، في مواجهة تلك الأوضاع التكتلات الاقتصادية بين الدول المنتجة للغذاء، وهو ما يعني بوضوح احتكار سوق الغذاء في العالم تعظيماً للربح وتحقيقاً لأهداف سياسية في ذات الوقت، ومن المنطقي أن تمثل تلك التكتلات الاقتصادية عناصر ضغط جديدة وعوامل جذب للتخلف أمام الدول المستهلكة للغذاء والمستوردة له، وفي مقدمتها الدول العربية والإسلامية، فعلى سبيل المثال ظهرت السوق الأوروبية المشتركة في أوائل السبعينات بعد مباحثات اقتصادية وجهود مكثفة من جانب الدول الأعضاء، كما ظهرت سوق أمريكا اللاتينية وتكتلت الدول المنتجة للمواد الخام وأصبحت المنافسة بين التكتلات من الوضوح وسعي كل طرف للتحكم فيما ينتج للحصول على أقصى عائد ومزايا ممكنة، ثم بدأ سلاح الغذاء كواحد من أخطر أسلحة العصر تلوح به الدول المنتجة في مواجهة الدول الفقيرة والنامية والتي تقع معظم الدول العربية والإسلامية في نطاقها، وأصبح الغذاء هو جواز مرور دول الإنتاج للمواد الخام التي تنتجها الدول الفقيرة النامية، ومن الجدير بالذكر أن بعض الاهتمامات لهذه المشكلة قد ظهرت كرد فعل مباشرة حيث اهتمت بعض المنظمات العالمية التي تسعى لتأكيد حقوق الإنسان بشكل أو بآخر فعقد أول مؤتمر عالمي للغذاء في روما عام 1974، وكذلك الإجراءات التي اتخذت مثل إنشاء مجلس الغذاء العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية برأس مال قدره ألف مليون دولار وكذلك دعم المؤسسات الاستثمارية الدولية مثل منظمة الأغذية والزراعة الدولية "FAO"، والمجموعة الاستثمارية للبحوث الزراعية، هذا بالإضافة إلى اهتمام البنك الدولي للإنشاء والتعمير بمشاريع التنمية الزراعية في العالم⁽²⁾.

(1) - موقع منظمة الأغذية والزراعة على شبكة الانترنت www.fao.org

(2) - سماح سعد مصطفى، مساهمة قطاع الثروة الداجنة المصري في دعم الأمن الغذائي العربي، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية التجارة، 2005، ص ص: 4-5.

هكذا يتضح أن مشكلة الغذاء ليست حديثة وإنما هي مشكلة قديمة سبق أن عالجها الكثير من الفلاسفة والمفكرين الاقتصاديين وبحثوها وحلّوها أبعادها ومستقبلها⁽¹⁾.

ثانياً: أسباب المشكلة الغذائية على المستوى العالمي:

يمكن إرجاع المشكلة الغذائية على المستوى العالمي إلى عدة أسباب أحدها تحدث على المستوى العالمي وبتأثير من الدول المتقدمة غالباً ولصالحها بهدف رفع الأسعار العالمية وإحداث تقلبات اقتصادية في الأسواق واستخدامها كوسيلة للضغط اقتصادياً وسياسياً على الدول النامية، كما حدث في بداية السبعينات عندما أعطت الولايات المتحدة الأمريكية قرضاً غذائياً للهند قيمته 190 مليون دولار بفائدة 2,5% (في شكل 2 مليون طن من القمح)، في حين أنها منحت في نفس الوقت باكستان مليون طن من القمح مجاناً نظير انتهاجها سياسة موالية للخط الأمريكي في حين أن الهند تتخذ سياسة متوازنة بين القطبين الكبيرين المتصارعين⁽²⁾.

أما المجموعة الثانية من الأسباب فهي تحدث في الدول النامية ذاتها نتيجة انخفاض الإنتاج من السلع الغذائية مع تزايد الطلب بفعل النمو السكاني بالإضافة إلى سوء توزيع الموارد وسوء توزيع الإنتاج القومي على الأفراد.

أما المجموعة الثالثة فهي مرتبطة بالطبيعة لا دخل للدول والأفراد في إحداثها مثل الجفاف الطبيعي والكوارث الطبيعية والأمراض النباتية والآفات الزراعية، كما حدث في إيرلندا في القرن التاسع عشر والتي نجم عنها هلاك محصول البطاطا فتوفي على إثره ما يقارب من 2 مليون شخص ماتوا جوعاً بقي على قيد الحياة قلة معدودة أغلبهم من المهاجرين⁽³⁾.

(1) - حيث كانت دراسة الاقتصادي الإنجليزي "مالتس" عام 1798 من أوائل الدراسات الاقتصادية التي أثارت الانتباه حول الاختلال المتوقع بين السكان والموارد، ورغم ما عاب نظرية مالتس في السكان إلا أنها كانت إنذاراً لظاهرة خطيرة يعاني منها العالم اليوم وهي المشكلة الغذائية وتتلخص تلك النظرية في أن السكان يتزايدون تبعاً لمتواليات هندسية: 1-2-4-8....، بينما يزداد الغذاء تبعاً لمتواليات حسابية: 1-2-3-4.

(2) - إيهاب عز الدين نديم، الموارد الاقتصادية، القاهرة، 2001، ص: 199.

(3) - عبد العزيز محمود، مشكلة الغذاء في العالم الإسلامي، مرجع سابق، ص: 26.

ثالثاً: العوامل المحددة لحالة الغذاء على الصعيد العالمي:

هناك عدة عوامل تحدد حالة الغذاء على الصعيد العالمي لعل أهمها:

أ- **الزيادة السكانية:** فقد قدر عدد سكان العالم 8000 قبل الميلاد بنحو خمسة ملايين نسمة انتشروا في جميع أنحاء الأرض وفي عام 1650 م قدر عددهم بنحو 545 مليون نسمة أي تضاعف بنسبة 100%، حيث يتضاعف عدد السكان مرة كل 1500 عام وبعد قيام الثورة الصناعية وما واكبها من نهضة زراعية تسارعت الزيادة في عدد السكان فتضاعفت مرة ثالثة خلال خمسة وأربعين عاماً فقط وبلغ نحو 2000 مليون نسمة عام 1930 م ثم تضاعف مرة أخرى خلال 45 عاماً فقط وبلغ 4000 مليون نسمة عام 1975 ميلادي وفي عام 2000 بلغ نحو 6 مليار نسمة أي نحو 11 مرة ما كان عليه عام 1650 م، وتشير التوقعات إلى أن يزيد سكان العالم إلى 8,5 مليار نسمة عام 2025 أي بزيادة نحو مليارين ونصف وأن هذه الزيادة ستكون في الدول النامية وأن نسبة سكان الحضر سوف تصل إلى أربعة مليارات نسمة مقارنة بمليار نسمة عام 1985⁽¹⁾.

ب- **محدودية الموارد الطبيعية الزراعية:** والتي يعتمد عليها الغذاء فمساحة الأراضي الزراعية محدودة وكذلك الماء ورغم تطور العلم ومساهمته في توسيع المساحات وإضافة مساحات جديدة إلا أن الزيادة السكانية تلتهم تلك الزيادة الإنتاجية.

هذا وتشير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أنه من المتوقع أن ينخفض النمو الإنتاجي، فبعد أن كان نمو الإنتاج الزراعي على مستوى العالم يفوق 2% سنوياً على مدار العقود الماضية من المتوقع أن ينخفض هذا المعدل إلى 1,7% سنوياً خلال العقد القادم، ومن المتوقع أن تزايد محدودية الموارد والضغط البيئية وارتفاع تكاليف بعض مستلزمات الإنتاج ستؤثر بالسلب على حجم العرض، وفي هذا السياق تقترح المنظمة الاهتمام بشكل أكبر بزيادة نمو الإنتاج الزراعي المستدام.

نظراً لأن الدول النامية تملك فرصة أكبر لزيادة مساحة الأرض المخصصة للزراعة وزيادة الإنتاجية، فإن تلك الدول ستصبح المصدر الرئيسي لنمو الإنتاج العالمي حتى 2021، فمن المتوقع أن يبلغ معدل نمو الإنتاج في الدول النامية

(1) - سماح سعد مصطفى، مساهمة قطاع الثروة الداجنة المصري في دعم الأمن الغذائي العربي، مرجع سابق، ص: 6.

1,9% سنويا مقارنة بنظيره في الدول المتقدمة والذي يبلغ 12% سنويا، ومن المنتظر أن يزيد تعداد سكان العالم بمقدار 680 مليون نسمة بحلول عام 2021 علما بأن إفريقيا والهند تحتلان الصدارة من حيث معدل الزيادة السكانية ونظرا لارتفاع مستوى الدخل والاتجاه للتمدن سيحدث تغير في طبيعة التغذية يسفر عن زيادة استهلاك الأغذية المعالجة والدهون والبروتين الحيواني، مما سيزيد الإقبال على منتجات الألبان واللحوم عالية القيمة وبالتالي يزيد الطلب على الحبوب الخشنة والبنور الزيتية بشكل غير مباشر لاستخدامها كأعلاف⁽¹⁾.

المبحث الرابع: أزمة الغذاء العالمية

يواجه العالم تحديات كثيرة في مجال الغذاء العالمي، لعل أبرزها ارتفاع أسعار الغذاء ولا يزال ملف ارتفاع أسعار المواد الأساسية يمثل تحديا قويا لأغلب حكومات وشعوب دول العالم خاصة النامية منها، وذلك بسبب الآثار والتداعيات الخطيرة التي تنتج عنه.

تعد الدول الفقيرة هي الأكثر تضررا من ارتفاع أسعار الغذاء، إذ أن بطئ عمليات التنمية الاقتصادية في الكثير من الدول، إضافة إلى الأسباب والعوامل التاريخية والعديد من الظروف الموضوعية الأخرى أدت إلى المجاعة وسوء التغذية، وفي ظل تعمق العولمة الاقتصادية التي شهدتها العالم وعدم توازن التجارة الزراعية، أصبحت الدول النامية في وضع ضعيف لمواجهة ارتفاع أسعار الغذاء حيث تعاني هذه الدول من ضعف قدرة الإنتاج الغذائي المحلي، ونقص الأموال لاستيراد الأغذية في آن واحد.

أولا: العوامل المتسببة في ارتفاع أسعار الأغذية

يمكن الإشارة إلى عدد من العوامل الكامنة وراء التزايد المستمر في أسعار الأغذية في الأسواق العالمية:

1- تغير هيكل الطلب مرتبط بزيادة عدد السكان:

لقد أدى النمو الاقتصادي السريع في بعض الدول وخاصة الآسيوية إلى ازدياد الطلب على الحبوب بكميات كبيرة للاستهلاك والإنتاج معا، علاوة على ذلك فقد طرأ تغير هيكل الطلب، مع التحول نحو أنظمة غذائية أكثر اعتمادا

(1) - منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي- منظمة الأغذية والزراعة، نشرة توقعات زراعية، 2012-2021
www.oecd.org

على اللحوم في الاقتصاديات سريعة النمو، وقد أدى ذلك مع النمو في تعداد السكان وارتفاع الدخل إلى ارتفاع الطلب على الحبوب، وفي بعض المناطق المكتظة بالسكان، تمت خسارة أراضي عالية الإنتاجية، وبخاصة الأراضي المخصصة لزراعة الأرز، لتستخدم في الإسكان والتنمية الصناعية، أو في إنتاج محاصيل نقدية مثل محاصيل الوقود الحيوي، وتشير الإسقاطات إلى أن آسيا بحاجة لأن تنتج سنة 2015، 38 مليون طن من الأرز زيادة على إنتاجها عام 2005 لتسد الطلب على الأرز الذي يتزايد بمعدل 5 ملايين طن سنوياً⁽¹⁾.

3- زيادة تكاليف بعض مستلزمات الإنتاج الزراعي:

أدت الزيادة في أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي أيضاً إلى زيادة تكاليف إنتاج السلع الزراعية، فقد زادت أسعار بعض الأسمدة بالدولار الأمريكي (مثل سوبر فوسفات الثلاثي ونترات البوتاسيوم) بأكثر من 160% في الشهرين الأولين من عام 2008، مقارنة بنفس الفترة من عام 2007.

من جهة أخرى فإن مضاعفة أسعار الشحن خلال سنة واحدة اعتباراً من فيفري 2006 أثرت أيضاً في تكاليف شحن الأغذية إلى البلدان المستوردة⁽²⁾.

3- الوقود الحيوي:

إن استخدام المنتجات الزراعية في صناعة الوقود الحيوي أدى إلى زيادة الطلب عليها من جهة وإلى انخفاض المعروض منها للاستهلاك الغذائي، إذ تشير تقديرات بأنه في سنة 2007 تم تحويل 93 مليون طن من القمح والحبوب الخشنة إلى إنتاج الإيثانول الحيوي بما يعادل ضعف ما تم تحويله سنة 2005 وهي الكمية التي تفوق نصف الناتج المستعمل خلال تلك السنة، حيث كان النصيب الأكبر في الولايات المتحدة الأمريكية أين بلغت كمية الذرى الموجهة لصناعة الإيثانول الحيوي 81 مليون طن سنة 2007.

قد زاد إنتاج الإيثانول الحيوي خلال الفترة الممتدة ما بين 2005-2008 بمرتين في حين زاد إنتاج زيت الديزل الحيوي في نفس الفترة بثلاث مرات، وقد أشارت التقديرات إلى أن الارتفاع في إنتاج الوقود الحيوي في العالم بين 2006-2008 أدى إلى ارتفاع سعر الذرة بـ: 14% وسعر فول الصويا بـ:

(1) - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر، استجابة الصندوق للزيادات في أسعار الأغذية، هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثامن لموارد الصندوق- الدورة الثالثة، روما، 8-9 جويلية 2008، ص: 3.

(2) - أسامة بدير، تداعيات الأزمة المالية العالمية على الغذاء في مصر، مرجع سابق، ص: 07.

10%، أما إنتاج الوقود الحيوي في الإتحاد الأوروبي فدفعت أسعار الذرة وفول الصويا للارتفاع بـ: 2% وأسعار الشعير بـ: 3% في حين أن إنتاج الوقود الحيوي في البرازيل ساهم في ارتفاع أسعار السكر بـ: 8%⁽¹⁾.

بهذا نستنتج بأن زيادة توجيه المواد الزراعية من استعمالها كغذاء نحو استعمالها في إنتاج الوقود الحيوي يؤدي إلى انخفاض المعروض منها للحاجيات الغذائية وهو ما من شأنه رفع أسعارها في السوق العالمية إضافة إلى التسبب في أزمة نقص في الغذاء للعديد من الأفراد ذوي الدخل المنخفض والذين يحتل الإنفاق على الغذاء النسبة الأكبر في دخولهم.

4-ارتفاع أسعار النفط:

إذ أثر ارتفاع أسعار النفط على أسعار السلع الغذائية في اتجاهين، أولهما يتمثل في ارتفاع تكاليف إنتاج المواد الغذائية، حيث تتطلب أساليب الزراعة الحديثة وعمليات إنتاج الغذاء واستهلاك جزء كبير من الطاقة أثناء الحصاد والنقل والتخزين والتصنيع، وثانيهما ما ترتب على ارتفاع أسعار النفط أيضا من توجه الدول الصناعية والنامية الكبرى نحو إنتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الزراعية الأساسية مثل: القمح والذرة، وفول الصويا وهذا بدوره أدى إلى دفع جزء من الإنتاج العالمي من هذه المحاصيل إلى خزانات السيارات والمحركات بدلا من الاستهلاك الأدمي والحيواني⁽²⁾.

5- تغير المناخ: تجاوزت قضية تغير المناخ مرحلة الفضول العلمي ولم تعد فقط أحد المخاوف البيئية والتنظيمية الكثيرة، لقد أصبحت الهاجس الرئيس والقضية البيئية الجوهرية في الوقت الراهن والتحدي الوحيد الأكبر الذي يواجه صناع القرار على مستويات متعددة، فمن المؤكد الآن أن تغير المناخ يمثل كارثة متزايدة ذات أبعاد اقتصادية وصحية وأبعاد تتعلق بالسلامة وإنتاج المواد الغذائية والأمن وغير ذلك من الأبعاد⁽³⁾.

(1) - بودخدوخ كريم- حناش الياس، أثر صناعة الوقود الحيوي على أسعار المواد الغذائية، الملتقى الدولي السادس حول إشكالية الأمن الغذائي في العالم العربي، جامعة سكيكدة، 7-8 ديسمبر 2011، ص: 13-14.

(2) - جامعة الدول العربية، تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة (83)، الخرطوم، جمهورية السودان، جانفي 2009، ص: 5.

(3) - برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الكتاب السنوي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، علوم وتطورات جديدة في بيئتنا المتغيرة، 2009، ص: 21.

لقد بدأ خبراء الأرصاد الجوية منذ ثمانينيات القرن الماضي يتنبؤون بزيادة ملموسة في حرارة العالم خلال العقود القادمة نتيجة زيادة انبعاث ما يعرف بالغازات الدفيئة- مثل غازات ثاني أكسيد الكربون والميثان- في الجو، وتناولت منظمة الفاو في إحدى دراساتها التي أجرتها في منتصف التسعينات، تأثيرات تغير المناخ على غلة المحاصيل، تبين منها أنه في الوقت الذي كانت فيه التأثيرات على المناطق المتوسطة الارتفاع وشديدة الارتفاع تبدوا إيجابية أو أقل ضررا عنه بالنسبة لتلك المناطق المنخفضة، فإنها أشارت أيضا إلى احتمال انخفاض الأمن الغذائي في البلدان النامية⁽¹⁾.

كما أن ارتفاع درجات حرارة الأرض من 1-3 درجات مئوية على مدى الخمسين سنة القادمة، يتوقع أن يحدث تأثيرا صغيرا على الإنتاج الزراعي العالمي لأن الآثار السلبية على البلدان المدارية التي معظمها من البلدان النامية ستوازنها آثار إيجابية على البلدان المعتدلة الحرارة التي معظمها من البلدان الصناعية.

إضافة إلى ارتفاع متوسط درجات الحرارة ستؤدي عوامل أخرى مثل (حالات الجفاف الأكثر حدة، الفيضانات، وزيادة مستوى تغير درجات الحرارة) إلى خسائر في إنتاجية المحاصيل والماشية، وفي بعض البلدان النامية، ستلحق أضرار بالزراعة بسبب الفيضانات وتملح المياه السطحية وخزانات المياه الجوفية مع ارتفاع مستوى سطح البحر، وسيؤدي انخفاض معدل هطول الأمطار إلى عدم توفر المياه للزراعة وتربية الماشية، خاصة في المناطق الشبه القاحلة⁽²⁾.

من الممكن التخفيف من وطأة الكوارث المناخية والنزاعات باتخاذ خطوات عملية للتعامل مع التغير المناخي، والفقر والعنف، وزيادة أسعار المواد الغذائية، غير أن النظام الإنساني يتعين عليه أن يخطط لتحديات المستقبل التي تنبأت بها الدراسات والتجارب الحالية⁽³⁾.

إضافة إلى العوامل السابقة المؤدية إلى ارتفاع أسعار الأغذية هناك عوامل أخرى ممكن حصر أهمها في النقاط التالية:

(1)-منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، لجنة الأمن الغذائي العالمي، الدورة التاسعة والعشرون، تقييم حالة الأمن

الغذائي، روما، 12-16 ماي 2003، ص ص: 14-15.

(2)- أسامة بدير، تداعيات الأزمة المالية العالمية على الغذاء في مصر، مرجع سابق، ص ص: 15-16.

(3)- منظمة أوكسفام، الأزمات في ظل نظام عالمي جديد " تحدي المشروع الإنساني"، أوراق أوكسفام، عدد 158، 7 فيفري 2011، ص:5.

1- المضاربات في بورصات السلع الغذائية من خلال أدوات المشتقات (العقود المستقبلية الآجلة وعقود الخيارات) (1).

2- تراجعت احتياطات العالم من الحبوب الغذائية إلى أدنى مستوياتها منذ عام 1976، ويرجع ذلك إلى التراجع الهيكلي في مستويات الاحتياطات التي بدأت في منتصف التسعينات من القرن الماضي في أعقاب التغييرات التي طرأت على البيئة السياسية نتيجة لاتفاقيات جولة أوروجواي، وتشير التوقعات إلى أن احتياطات الأرز والقمح والذرة قد تراجعت بأكثر من 40% بين عامي 2002-2007، علاوة على ذلك فالعالم يستهلك من الأغذية أكثر مما ينتج مما يخلق حالة من انعدام التوازن بين العرض والطلب، كما هو واضح من تناقض أكوام احتياطي الحبوب الرئيسية وقد تكون الاحتياطات المتناقصة المحفز الذي أثار الجولة الأولى من المضاربات في العرض في السنوات الأخيرة، إضافة إلى انعدام استقرار الأسواق المالية العالمية (2).

3- إصابة قطاع واسع من صغار المنتجين الزراعيين بالعجز في إنتاج سلع غذائية تصل إلى السوق الغذائي لارتفاع مدخلات الإنتاج، وعدم قدرتهم على تسديد ديونهم أو إيجاد التمويل اللازم لمنتجاتهم.

4- العزوف عن الاستثمار في القطاع الزراعي، لأن العائد فيه ليس سريعاً، والتحول إلى قطاعات استثمارية ذات ربحية سريعة في ظل أزمة مالية واقتصادية عالمية، وقد تدفع هذه الظروف الاقتصادية الجديدة بأزمة الغذاء للتفاقم بمستويات أعلى ليزداد عدد ناقصي الغذاء إلى أكثر من مليار نسمة ولتضاعف أسعار المواد الغذائية لتصل إلى أعلى مستوياتها.

5- ضعف التنمية خاصة في المجتمعات الريفية، مما أدى إلى قصور في فعالية القطاع الزراعي وعدم وجود ديناميكية قوية لدفعه نحو الأمام (3).

(1) - جامعة الدول العربية، تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة

المواطن العربي، مرجع سابق، ص: 6.

(2) - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر، مرجع سابق، ص: 4.

(3) - إبراهيم أحمد سعيد، أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي " الاقتصاد الزراعي العربي واقعا طبيعيا

وبشرى"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد الثالث+ الرابع، سوريا، 2011، ص: 552.

ثانياً: تداعيات أزمة الغذاء العالمية:

إن الارتفاع الحاد في أسعار الغذاء والطاقة أدى إلى ازدياد عدد الذين يعانون من سوء التغذية بنحو 75 مليون نسمة بنهاية عام 2007، بسبب تدني الاستثمارات الزراعية في البلدان الأشد فقراً خلال السنوات الثلاثين الماضية⁽¹⁾، وتشير التقديرات الجديدة إلى أن الزيادة في الجوع أثناء الفترة 2007-2010 وهي الفترة التي اتسمت بأزمات في أسعار الأغذية وبأزمات اقتصادية- كانت أقل حدة مما كان مقدراً سابقاً- وتوجد عدة أسباب لذلك، أولها أن المنهجية تقدر النقص المزمن في التغذية على أساس الاستهلاك المعتاد للطاقة الغذائية، ولا تعكس بالكامل الآثار المترتبة على ارتفاعات الأسعار، التي عادة ما تكون قصيرة الأجل، وثانيها أن انتقال الصدمات الاقتصادية إلى كثير من البلدان النامية كان أقل حدة مما كان يعتقد في بادئ الأمر، إذ تشير تقديرات الناتج القومي الإجمالي الأحدث عهداً إلى أن الكساد العظيم الذي حدث في الفترة 2008-2009 لم يسفر إلا عن تباطؤ في نمو الناتج المحلي الإجمالي في كثير من البلدان النامية، كما أن الزيادات في أسعار الأغذية الأساسية المحلية كانت صغيرة جداً في الصين والهند وأندونيسيا، وهي (أكبر ثلاث بلدان نامية)، وكانت التقديرات السابقة المتعلقة بنقص التغذية تفترض أن البلدان النامية هي الأكثر عرضة بكثير لأن تشهد حلول التراجع الاقتصادي بها⁽²⁾.

على سبيل التمثيل لا الحصر سيؤدي الارتفاع في الأغذية إلى تعطل مسيرة النمو التي تم إحرازها بفضل العوائد في الاقتصادات النفطية، حيث سيتغير مصير العوائد، فبدلاً من الإنفاق على صناعات جديدة وعمليات التطوير ستتنفق على سد الفجوة الغذائية، حيث بلغت الواردات الغذائية نحو 32 مليار و907 ملايين و60 ألف دولار، في حين أن إجمالي الصادرات بلغ 9 مليارات و523 مليون و250 ألف دولار، وهو ما يعني وجود عجز في الميزان التجاري العربي بما يقرب من 23 مليار و384 مليوناً⁽³⁾.

لقد تأثرت في العادة البلدان الفقيرة والمستوردة للغذاء أكثر من غيرها بتأرجح الأسعار في الأسواق الدولية، وهذه البلدان لا تمتلك سوى القليل من الاحتياطات وليس لديها من الموارد الميزانية ما يكفي لشراء الأغذية بأسعار

(1)- أسامة بدير، تداعيات الأزمة المالية العالمية على الغذاء في مصر، مرجع سابق، ص: 18.

(2)- منظمة الأغذية والزراعة، نقص التغذية حول العالم في عام 2012، ص: 11

(3)- أمل عبد اللطيف أحمد، أزمة الغذاء بند جديد في قائمة الأزمات الأمنية العربية، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، بدون سنة نشر، ص: 5.

مرتفعة ولم يكن بوسعها أيضا أن تختار فرض قيود على الصادرات ولم يكن أمامها سوى تحمل تبعات الأزمة، وارتفعت أسعار الأغذية الأساسية المحلية ارتفاعا كبيرا في تلك البلدان التي يقع معظمها في إفريقيا⁽¹⁾.

كما أن أزمة تضاعف أسعار الغذاء يحتمل أن تهوي بـ: 100 مليون شخص في أعماق الفقر وتتصدر أسعار الزيوت النباتية الزيادة المستمرة في الأسعار حيث زادت بنسبة 97% خلال المدة من عام 2006 إلى 2008 تليها أسعار الحبوب بنسبة 87%، ثم منتجات الألبان بنسبة 58%، ثم الأرز بنسبة 46% أما أسعار السكر ومنتجات اللحوم قد زادت هي الأخرى ولكن بنسبة أقل، كما تشير الزيادات الكبيرة في أسعار بعض السلع إلى تزايد تقلبات وعدم اليقين في بيئة الأسواق الحالية⁽²⁾.

ثالثا: الجهود والحلول المقترحة للحد من مخاطر أزمة الغذاء العالمية:

هناك مجموعة من الحلول يمكن حصر أهمها في النقاط التالية:

1- محاولة البحث في حلول للمشكلات المتسببة أساسا في أزمة الغذاء من خلال عقد المزيد من المؤتمرات وإجراء الأبحاث العلمية التي تناقش مشكلات المياه والطاقة، عبر توجيه الدراسات والأبحاث العلمية نحو إيجاد الحلول لمشكلات ندرة الموارد المائية، لأن المياه هي أساس ما يعرف بالزراعة المستدامة، والاهتمام بوضع لجان في الغرف التجارية المختصة في المياه على غرار اللجان الزراعية حتى تتمكن من الإطلاع على أوضاع المياه، وتوجيه القطاع الزراعي إلى أخذ مبدأ الزراعة المستدامة كأساس لأي مشروع زراعي⁽³⁾.

2- اتخاذ تدابير إضافية لضمان الحصول على الإمدادات الغذائية وإيصالها بتكلفة ميسورة، كما يمكن تنفيذ تلك التدابير من خلال دعم الحكومات في سياسات وممارسات استيراد الأغذية ويمكن للبلدان النامية التي تعاني من حالات نقص في الأغذية الأساسية مثل: (الأرز، القمح) التي تستهلك على نطاق واسع ولكنها لا تزرع محليا أو بالكميات الكافية ويتعين استيرادها بأسعار مرتفعة أن تنظر في

(1) - منظمة الأغذية والزراعة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، كيف يؤثر تقلب الأسعار الدولية على الاقتصادات المحلية والأمن الغذائي، 2011، ص: 8.

(2) - أسامة بدير، تداعيات الأزمة المالية العالمية على الغذاء في مصر، مرجع سابق، ص: 18-19.

(3) - أمل عبد اللطيف أحمد، أزمة الغذاء بند جديد في قائمة الأزمات الأمنية العربية، مرجع سابق، ص: 10.

اتخاذ الإجراءات لخفض تكاليف معاملات استيراد الأغذية وذلك بجلبها مباشرة من البلدان المنتجة⁽¹⁾.

3- تتبوأ منظومة الأمم المتحدة موقعا فريدا يمكنها من أن تساعد في تحفيز هذا الجهد العالمي وتنسيقه، وبإمكانها أيضا أن تساعد البلدان النامية في التصدي لآثار ارتفاع الأسعار على أمنها الغذائي، بمساعدتها على اغتنام الفرص التي تتيحها زيادة الطلب كي توسع حجم زراعتها وتكافح الفقر الريفي وتشجع التنمية المستدامة⁽²⁾.

4- تحسين استخدام الغذاء من خلال إحداث التكامل بين سياسات التنمية والأمن الغذائي التي يضعها المسؤولون مع عمليات التنمية الريفية ككل، فبتضافر مجهودات كل الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية يمكن عمل خطط شاملة تمكن من القضاء على الجوع والفقر⁽³⁾، وارتفاع أسعار الأغذية في أغلب دول العالم وخاصة النامية منها.

5- عقدت في العاصمة الإيطالية روما خلال عام 2008 قمة منظمة الأغذية والزراعة لمناقشة أزمة الغذاء العالمية بمشاركة 193 دولة عضو في الأمم المتحدة، استمرت القمة ثلاثة أيام وبحث المشاركون فيها موضوعات منها: المعونة والتجارة والتكنولوجيا اللازمة لتحسين المحاصيل الزراعية، ونص الإعلان النهائي الصادر عن المؤتمر والذي " أكد مجددا على دور الزراعة والأمن الغذائي كأولويتين في عالم التنمية وعنصرين رئيسيين مطروحين على جدول الأعمال السياسي الدولي"، ويأت هذا الإعلان عقب ثلاث عقود من الزمن على الأقل من تضائل المعونات الرسمية لقطاع الزراعة مما يبلغ 17% عام 1980 إلى 3% عام 2006⁽⁴⁾.

(1)- مؤتمر الأمم المتحدة، معالجة الأزمة الغذائية العالمية " دور السياسات الأساسية للتجارة والاستثمار والسلع في

ضمان الأمن الغذائي المستدام والتخفيف من وطأة الفقر، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2008، ص: 23.

(2)- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر، مرجع سابق، ص: 8.

(3)- مهدي محمد القصاص، الأمن الغذائي قضية أمن قومي " رؤية مستقبلية للمجتمع المصري"، المؤتمر الدولي

لجامعة الزقازيق تحت عنوان: العلوم الاجتماعية وصورة مستقبل المجتمع، 4-5 أبريل 2009، جامعة المنصورة،

مصر، ص: 13.

(4)- أسامة بدير، تداعيات الأزمة المالية العالمية على الغذاء في مصر، مرجع سابق، ص: 21.

6- الإفادة من توظيف الطاقة النووية ومصادر الطاقة المتجددة بقصد مواجهة الطلب المتزايد على الطاقة بدلا من الاتجاه لتعويض النقص عن طريق استخدام المحاصيل الزراعية في تصنيع الوقود الحيوي⁽¹⁾.

7- على المدى القصير أعلن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في أفريل 2008 عن استعداده لإعادة تخصيص ما يصل إلى 200 مليون دولار أمريكي من القروض والمنح الموجودة أصلا من أجل تقديم دعم فوري للإنتاج الزراعي في العالم النامي، في مواجهة ارتفاع أسعار الأغذية وانخفاض مخزوناتها، وستمكن هذه الأموال المزارعين الفقراء من الحصول على المدخلات الأساسية مثل: البذور والأسمدة لمساعدتهم في الاستعداد للموسم الزراعي المقبل، ولوضع أساس لتحقيق زيادات مستمرة في الإنتاج في المواسم اللاحقة وتعتبر المساعدة من خلال هذه الأموال مختلفة عن الإغاثة في حالات الطوارئ، والمعونة الغذائية، وشبكات الأمان الاجتماعي، ولكن يمكنها أن تصاحب وتستكمل التدابير التي يتخذها الشركاء الآخرون في حالة الطوارئ.

8- يتفق الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في أنه " لا بد من معالجة ما لحق بالزراعة في البلدان النامية من إهمال في العقود الأخيرة، ومن القيام بزيادة كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للزراعة بغية تحقيق نمو كبير في الإنتاجية والدخل الصافي لصغار المزارعين"، ويتمشى ذلك بوضوح مع الإطار الاستراتيجي للصندوق واستجابته المتوسطة والطويلة الأجل للأزمة الغذائية الحالية⁽²⁾.

(1) - أمل عبد اللطيف أحمد، أزمة الغذاء بند جديد في قائمة الأزمات الأمنية العربية، مرجع سابق، ص: 10.
(2) - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر، مرجع سابق، ص: 11.

خلاصة:

إن مشكلة الجوع وانعدام الأمن الغذائي تعتبر من أهم التحديات التي تواجه العالم، ففضلا عما يخلفه انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية من الجوع والموت والمعاناة، فإنه يلقي بظلال وأعباء ثقيلة على المجتمع وأمنه، فتتقص الغذاء يحد من الإمكانيات البدنية للفرد لكي يعمل وينتج ويجعله أكثر عرضة للأمراض ويعيق القدرات الذهنية للأطفال على التعلم، والأمر لا يقتصر على مجرد أن الجوع ونقص الغذاء وعواقبه غير مقبولين أخلاقيا. وإنما لما ينطوي عليه أيضا من عبء اجتماعي واقتصادي باهظ على عاتق المجتمع المعني. كما أن ما يتولد عن انعدام الأمن الغذائي والفقر من قنوط وغضب يمثلان مرتعا خصبا يغذي العنف والجريمة.

إضافة إلى ذلك فإن الارتفاع المتنامي في أسعار الغذاء العالمية ستؤدي حتما في المستقبل إلى نشوب حروب أهلية بل ربما عالمية ليس الهدف منها الدفاع عن الحدود السياسية والسيادة الوطنية، بل على العكس النقيض تماما الهدف منه هو المطالبة بالحق في الحياة، وضمان حياة كريمة لشعوب العالم التي أصبحت على عتبة ثورة الجوع.

الفصل الثاني

واقع الإنتاج الزراعي الغذائي
في الجزائر

(2010-2000)

إن توفر الإمكانيات الطبيعية والبشرية وكذا المنتجات النباتية والحيوانية، له دور كبير في زيادة كفاءة القطاع الزراعي ورفع قدرته الإنتاجية، فالتوسع المساحات المنزرعة وتوفير مصادر المياه يزيد من وفرة الإنتاج النباتي والذي يكون له دور فعال في تأمين الغذاء للسكان وفي الحفاظ على الثروة الحيوانية للبلاد.

لقد بدأت الجزائر تولي اهتماما خاصا للقطاع الزراعي منذ الاستقلال، وقد انتهجت سياسات اقتصادية مختلفة لرفع كفاءته وزيادة إنتاجيته، لتغطية الطلب المحلي المتزايد على الغذاء من طرف السكان، وتقليص حجم الواردات الغذائية، التي تزداد ارتفاعا كل سنة، ولذلك أرست نظام التسيير الذاتي لضمان استغلال الأراضي، ودام ذلك حتى سبعينات القرن الماضي لتنتهج أسلوب التصحيحات الهيكلية خلال عقد الثمانينات، ثم لتتحول في النصف الثاني من التسعينات إلى نمط الإصلاحات الاقتصادية، ومع بداية القرن الواحد والعشرين بدأت تتجه نحو اقتصاد السوق رغبة منها في تحرير اقتصادها والاندماج الإيجابي في النظام التجاري متعدد الأطراف وكذا تحقيق اكتفاءها الغذائي.

بناء على ما سبق تم تقسيم هذا الفصل كالتالي:

المبحث الأول: الإمكانيات الطبيعية والبشرية في الجزائر.

المبحث الثاني: الإنتاج النباتي في الجزائر.

المبحث الثالث: الإنتاج الحيواني في الجزائر.

المبحث الأول: الإمكانيات الطبيعية والبشرية في الجزائر

يتضمن هذا المبحث الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي تزخر بها الجزائر سواء تعلق الأمر بالأرض الزراعية، أو الموارد المائية، أو رأس المال البشري.

أولاً: الأرض الزراعية:

لقد تراجعت الأهمية النسبية لدور الأرض في النشاط الإنتاجي الزراعي لصالح العمل ورأس المال والإدارة والمعارف العلمية والتقنيات والمدخلات الزراعية الحديثة، ورغم ذلك فالأرض الزراعية تبقى بدورها الكمي (المساحي)، وخاصة النوعي (الخصوبة الطبيعية والخصوبة المكتسبة) تشكل القاعدة الأساسية للإنتاج الفلاحي⁽¹⁾.

الجزائر تتميز برقعة جغرافية كبيرة إذ تبلغ 2381741 كيلو متر مربع، وهي بذلك تحتل المرتبة الحادية عشرة عالمياً من حيث المساحة، أما بالنسبة للأراضي الزراعية والتي تعد من بين أهم مكونات عناصر الإنتاج الزراعي، فإن المصادر الوطنية والأجنبية تؤكد أن للجزائر رصيداً هاماً من الأراضي القابلة للاستصلاح، يقدر بـ 40.9 مليون هكتار، أي ما يعادل 17% من المساحة الإجمالية⁽²⁾.

على الرغم من كبر مساحة الأراضي القابلة للزراعة في الجزائر إلا أن المساحة المنزرعة لا تتعدى سنوياً 20% من المساحة القابلة للزراعة⁽³⁾، فقد قدرت سنة 2009، على سبيل المثال بـ 8056800 هكتار⁽⁴⁾، ومن خلال ملاحظتنا لهذا التباين بين المساحة المنزرعة والقابلة للاستصلاح نجد أنه يعد من بين أهم النقاط التي تبرز لنا الإمكانيات الضخمة للتوسع الأفقي في الزراعة الجزائرية.

(1) - صلاح وزان، " تنمية الزراعة العربية"، " الواقع والممكن"، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص: 94 .

(2) - خديجة علي بودية خرافي، دور السياسات المالية في تنمية القطاع الزراعي الجزائري في ظل أحكام المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، 2006، ص: 42 .

(3) - FAO (organisation des nation unies pour l'alimentation et l'agriculture) Donner agricoles de faostat " utilisation des terres " 2005 <http://faostat.fao.org> .

(4) - <http://www.aoad.org/env/genInfo.asp>

ثانيا: الموارد المائية

باعتبار الماء مصدر الحياة للكائنات عموما بما في ذلك الزراعة، فإن الموارد المائية تشكل العامل الأهم في تطوير الإنتاج الزراعي من جهة ، ومن جهة أخرى فإنه مورد نادر يفرض البحث والاهتمام بـ "إدارة الندرة" وإستراتيجيتها وبالسياسات المتعلقة بها، وتفرض ضرورة العمل على تنمية هذا المورد وترشيد استخدامه وحمايته من الإسراف والتلوث وذلك لأن الطلب على المياه في العالم في ازدياد مستمر بسبب الزيادة السكانية، والتنمية الصناعية، والتنمية السياحية وتنمية الزراعة، إضافة إلى المشاكل التي يعاني منها هذا المورد العام على اختلاف مصادرها وأنواعها⁽¹⁾.

ومن خلال هذا العنصر سيتم التطرق إلى الموارد المائية المستعملة في الزراعة الجزائرية، من خلال ثلاث نقاط رئيسية هي: حجم ومصادر المياه في الجزائر، مشاكل استغلالها وطرق استعمال المياه في الزراعة الجزائرية.

I- حجم ومصادر المياه في الجزائر:

لدراسة أدق لحجم ومصادر المياه في الجزائر من الواجب تقسيم البلاد إلى قسمين أساسيين، القسم الشمالي والقسم الجنوبي، نظرا للتباين الكبير بين القسمين في كمية ومصادر المياه المتوافرة لديهما.

1- حجم ومصادر المياه في الشمال الجزائري:

تنقسم الموارد المائية في الشمال الجزائري إلى ثلاثة موارد أساسية هي:

*** الموارد المطرية:** تعتبر أهم الموارد المائية في الشمال الجزائري، ويتراوح العائد المتوسط السنوي لتساقط الأمطار فيها ما بين 90 إلى 100 مليار م³ (2)، ويتغير توزيعها جغرافيا بين أكثر من 2000 ملم / سنة على ساحل البحر، وأقل من 100 ملم / سنة في شمال الصحراء، ونظرا لارتفاع درجة الحرارة، فإن حوالي 80 مليار م³ يتعرض للتبخّر، أي ما يعادل 80% منها فقط ما قدره 3 مليار م³ يساهم في تغذية الطبقات المائية الجوفية، وذلك كون أغلب مناطق الشمال الجزائري تتميز بشدة الانحدار، وسرعة تساقط وانسياب الأمطار على هذه الأراضي، أما الباقي من الموارد المطرية (12.5 مليار م³) أي ما يقدر

(1) - لوزري نادية، انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الفلاحي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006، ص:03.

(2) - Boualem Rmini, "La problématique de l'eau en Algérie ", office des publications universitaires, Alger, 2005 , p:14.

بحوالي 13% فإنه يتدفق على مجاري الأنهار والوديان، وحتى 2004، فإن الجزائر كانت تملك مجموعة من السدود لا تزيد سعتها عن 5.2 مليار م³، وهذا يعني أن 7.3 مليار م³ من المياه السطحية تتدفق مباشرة في البحر والشطوط المالحة.

الموارد السطحية: التي تتمثل في الوديان والسدود:

أ- الوديان في الشمال الجزائري:

- وادين سعتها أكثر من 1000 مليون م³ سنويا وهما: واد شلف، وواد كبير رمل.
- أودية سعتها ما بين 100 إلى 500 مليون م³ / سنة مثل: واد سييوس وواد الصومام.
- أودية سعتها ما بين 100 إلى 500 مليون م³ / سنة مثل: واد تافنة والحراش.
- أودية سعتها ما بين 100 إلى 200 مليون م³ / سنة مثل: واد الصفصاف وواد بودواو.

الجدول رقم (01): سعة أهم الوديان المتواجدة في الجزائر.

سعة الوديان (ملم ³)	العدد	إجمالي المردود أو الناتج
أكثر من 1000 ملم ³ في السنة	2	2268
ما بين 500 إلى 1000	5	8410
ما بين 100 إلى 500	11	2530
ما بين 30 إلى 100	16	718
سعة الوديان الباقية لأقل من 30	أقل من 100	8502
المجموع	34 واد + مجموعة من الوديان الصغيرة سعتها أقل من 30 (ملم ³)	12428

Source: Boualem Rmini, "La problématique de l'eau en Algérie", office des publications universitaires, Alger, 2005, p:15.

ب- السدود في الشمال الجزائري:

تحتل الجزائر المرتبة الأولى من حيث عدد السدود في الوطن العربي، إذ تمتلك 114 سدا، وتأت في الرتبة الثانية على مستوى القارة الإفريقية بعد إفريقيا الجنوبية⁽¹⁾، وإذا ما تم التركيز على سعة هذه السدود فنجد أنها لا تتعدى 5.2 مليار م³، في حين أن المغرب مثلا يملك 90 سدا فقط يجمع سنويا 14 مليار م³.

الجدول رقم (2): عدد وسعة السدود في الشمال الجزائري .

العدد	الشط الوهراني الشرقي	منطقة شلف	حفنة الصومام الجزائرية	منطقة سيبوس القسنطينية	الشمال الجزائري
12	13	12	15	52	
القدرة الاستيعابية (مليون م ³)	685	1950	818	1530	5000

Source: Boualem Rmini, "La problématique de l'eau en Algérie", office des publications universitaires, Alger, 2005, p:17.

الموارد المائية الجوفية:

تقدر الموارد المائية الجوفية في الشمال الجزائري بما يربو عن 2 مليار م³، والعديد من الأحواض الجوفية تستخدم حاليا بصورة جد مكثفة من خلال ما يزيد عن 5000 نقطة مائية (آبار يدوية وأنبوبية)⁽²⁾.

⁽¹⁾ - Boualem Rmini, La problématique de l'eau en Algérie, office des publications universitaires, op cit, P :17.

⁽²⁾ - وهي آبار يفوق عمقها 50 مترا.

قليلة، كما يوجد في الصحراء الجزائرية بالإضافة إلى كامل هذه الموارد الجوفية، 3 سدود أساسية بسعة قدرها 415.85 مليون م³ (1).

II – استخدام المياه في الزراعة الجزائرية:

تعتمد الزراعة في الجزائر أساسا على الزراعة المطرية، إذ أن 90% من المساحة المزروعة يمارس عليها هذا النوع من الزراعة، إلا أن الأمطار في الجزائر تتسم ببعض الصفات التي تقلل من إمكانية الاعتماد عليها في المجال الزراعي، كما وقد تجعل الاعتماد عليها في هذا المجال يلحق الضرر بالقطاع الزراعي ذاته، ومن تلك الصفات نذكر: انحصار سقوط الأمطار في فترة تمتد في الغالب ما بين ديسمبر إلى فبراير، سقوطها بغزارة لمدة ساعات قليلة بالطريقة التي تؤدي إلى إحداث فيضانات مضرّة بالزراعة (وإن كانت غير مضرّة لها، فإنها لا تستفيد منها، كما تتسم كذلك الأمطار في الجزائر بعدم الانتظام والتذبذب الشديد، وكذلك التوزيع غير المعتدل، فبالرغم من أن جملة هطول الأمطار على الجزائر تقدر بحوالي 100 مليار م³ سنويا، إلا أن مساحة الأراضي التي تستقبل أكثر من 400 ملم³ من الأمطار في السنة لا تزيد عن 1.4 مليون هكتار، وهي تقع في الجزء الشمالي للجزائر، والذي يخص جزءه الشرقي بكميات جد وفيرة من الأمطار، إلا أنه ومن الناحية الطبوغرافية يغلب عليه طابع السلاسل الجبلية التي يبلغ متوسط ارتفاعها 800 متر، أما الجزء الغربي من الشمال الجزائري، فيستقبل كميات غير كافية وغير منتظمة من الأمطار (2).

أما بالنسبة للصحراء الجزائرية، فهي تتسم بجفاف شبه تام لوقوعها تحت خط التماطر 200 ملم، علما أن الأراضي الزراعية لا تكون مؤهلة لإقامة زراعة مطرية إلا إذا كان معدل الهطول فيها يساوي أو يزيد عن 390 ملم³ (3).

من خلال ما سبق، يتضح لنا أن أكثر من 83.44% من الأراضي الزراعية في الجزائر غير مؤهلة لإقامة زراعات مطرية مستقرة، وبالتالي فإن هذه الأراضي لا بد أن تعتمد على الري الزراعي، كما أن إقامة أي زراعات

(1)- Boualem Rmini, la problématique de l'eau en Algérie, office des publications universitaires, op cit, pp :26-27.

(2)- C.N.E.S conseil national économique et social): "Rapport sur la conjoncture économique et social" 2001.

www.cnes.dz/cnesdoc/conjoncture/conjsem101.htm.

(3)- المنظمة العربية للتنمية الزراعية "دراسة سبل تطوير الري السطحي والصرف في الدول العربية" القاهرة، بدون سنة، ص: 58.

مكتفة في باقي الأراضي ذات الهطول المطري الذي يزيد عن 800 ملم في السنة غير ممكنة، نظرا لانهيار موسم الأمطار في جزء قليل من السنة بالإضافة إلى أن المتطلبات المائية للمحاصيل المكتفة تفوق معدلات الهطول في موسم الأمطار في كثير من هذه الأراضي.

يتجلى لنا أيضا أن تنمية القطاع الزراعي في الجزائر وتحقيق أهدافه خاصة منها تغطية الطلب الغذائي الوطني، وتقليل التبعية الزراعية للخارج لا يتم بلوغه إلا من خلال الاعتماد على أسلوب الري بجانب الزراعة المطرية، بدلا من الاعتماد الشبة كلي- كما هو معمول به - على الأمطار المتساقطة كما أن الزراعة المطرية تتسم كذلك بثبات هذه الإنتاجية، ويمكن إبراز الأثر الهام للري في رفع الإنتاج، بما تم تحقيقه في الولايات المتحدة الأمريكية في مناطق شبه صحراوية، لا يزيد معدل تساقط الأمطار فيها عن 70 ملم في السنة، حيث أنه بعد تجهيزها بنظام الري الملائم، تم الحصول على إنتاج يعادل 80 قنطارا من الحبوب في الهكتار وتتفاوت أهمية الري تبعا للظروف المناخية، وبالنسبة للجزائر فقد كشفت دراسات معرفة التربة أن المساحة الإجمالية القابلة للسقي بالمياه المعبئة فيها هي 1.5 مليون هكتار منها 1.2 مليون هكتار في الشمال و300 ألف هكتار في المناطق الصحراوية⁽¹⁾.

إلا أن المساحة المروية فعلا لم تتجاوز سنة 2003: 625000 هكتار⁽²⁾، أي أنها تشمل فقط 40% من المساحة القابلة للسقي، كما أنه إذا ما قارنا مساحة الأراضي المروية في الجزائر مع تلك المتعلقة بالمغرب، نجد أنها أقل منها بكثير، حيث بلغت عام 1996 في المغرب ما يعادل 1364 ألف هكتار، أي تقريبا ثلاثة أضعاف المساحة المروية بالجزائر بالرغم من أن المغرب والجزائر بلدان يتشابهان كثيرا في الظروف المناخية، وكميات الأمطار المتساقطة.

كما نواجه نفس النتائج إذا ما قارنا الأهمية النسبية للزراعة المروية على المستوى القطري في الجزائر، وتلك المتعلقة بكامل دول المغرب العربي، حيث بلغت هذه النسبة في الجزائر 6.2% سنة 1995، في حين قدرت لنفس السنة في تونس بـ 6.6%، وفي المغرب بـ 10% وصلت في ليبيا إلى 16.7%⁽³⁾، ولعل

(1) - خديجة علي بودية خرافي، دور السياسات المالية في تنمية القطاع الزراعي الجزائري في ظل أحكام المنظمة العالمية للتجارة، مرجع سابق، ص: 55.

(2) - Direction des statistiques agricoles et du système d'information.

(3) - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة سبل تطوير الري السطحي والصرف في الدول العربية، مرجع سابق، ص: 16.

أهم ما يمكن استنتاجه من هذه المقارنات هو ضعف اهتمام الجزائر بالزراعة المروية، بالرغم من امتلاكها لموارد مائية هامة، تمكنها من زيادة اعتمادها على الري الزراعي.

لقد انتهجت الجزائر إستراتيجية التنمية في مجال الموارد المائية والتي تهدف إلى تهدف إلى زيادة الموارد المائية في أشكالها التقليدية وغير التقليدية بهدف سد الاحتياجات المنزلية وقطاع الصناعة والزراعة من المياه وإعادة تأهيل وتطوير الهياكل القاعدية لنقل مياه الشرب وتوزيعها لتقليل الخسائر وتحسين نوعية الخدمة، إضافة إلى إعادة تأهيل وتطوير البنية التحتية لمرافق الصرف الصحي ومعالجة المياه القذرة وتصفيته لإعادة استخدامها كمورد مائي محدود، وتحديث وتوسيع المناطق المسقية لدعم إستراتيجية الأمن الغذائي، ناهيك عن الإصلاح القانوني والمؤسسي والتنظيمي لضمان تحكم أحسن للمياه وتحسين مؤشرات التسيير⁽¹⁾.

ثالثا: الموارد البشرية (رأس المال البشري):

إن الموارد البشرية في أي مجتمع من المجتمعات بما تتميز به من خصائص وما يطرأ عليها من تطورات كمية ونوعية عبر الزمن، يمكن أن تشكل عاملا دافعا للتنمية أو عاملا مثبطا ومعوقا لها، كما أن العنصر البشري يعتبر أحد أهم عناصر الإنتاج الزراعي، خاصة في الدول النامية بما فيها الجزائر، حيث أن أغلب العمليات الزراعية لا تزال تنجز يدويا بسبب عدم توافر التجهيزات اللازمة لذلك، ولذلك فإن زيادة الإنتاج الزراعي، بهدف تحقيق الاكتفاء الغذائي للجزائر والتقليل من تبعيتها للخارج يعتمد كثيرا على كمية ونوعية اليد العاملة بقطاعها الزراعي.

1- العمالة الفلاحية:

بلغ حجم القوى العاملة في قطاع الزراعة في الجزائر 2381800 نسمة، سنة 2000، منها 1273277 نسمة عبارة عن عمال يشتغلون في المزارع والتعاونيات، أما الباقي فيشتغلون بدوام كامل، وخلال سنة 2001 وصل حجم العمالة إلى حوالي 2230085 عاملا منهم 1292412 يشتغلون في المزارع والتعاونيات، أما الباقي فيعتبرون عمال دائمون، وفي سنة 2002 وصل عددهم

(1)- نور الدين حاروش، إستراتيجية إدارة المياه في الجزائر، دفاثر السياسة والقانون، العدد السابع، جوان 2012، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، ص: 69.

2204989 عامل منهم 1816142 دائمون، وخلال سنة 2003 فقد قدر حجم العمالة بـ 2287853 عامل منهم 1844965 عمال دائمون، وخلال سنة 2004 بلغت اليد العاملة في قطاع الزراعة 2234951 عامل منهم 18434971 عمال دائمون، والباقي عمال موسميون، وفيما يخص سنة 2005 فقد وصل حجم القوة العاملة في القطاع الزراعي ما مقداره 2237867 نسمة، منهم 1052602 نسمة يشتغلون على مستوى المزارع⁽¹⁾، أما في سنة 2006 فقد قدرت القوى العاملة في قطاع الزراعة بـ 2212619 نسمة، منهم 1805589 عمال دائمون بنسبة تقدر بحوالي 81% من المجموع⁽²⁾.

حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات، فإن السكان النشطين خلال الثلاثي الرابع من سنة 2010 بلغت 1081200 نسمة، بحيث يمتص قطاع التجارة والخدمات أكثر من نصف هذه العمالة بنسبة تصل إلى 55,2%، يليه التشييد 19,4%، الصناعة 13,7%، الزراعة 11,7%⁽³⁾، والملاحظ أن حجم العمالة في انخفاض مستمر في أغلب السنوات مما يؤثر على الإنتاجية الزراعية.

المبحث الثاني: الإنتاج النباتي في الجزائر (2000-2010)

يحتل الإنتاج النباتي مكانة مهمة في الزراعة عموما، لأنه المصدر الأساسي للغذاء، ولأن الأمن الغذائي يتحقق بدرجة كبيرة إذا كان الإنتاج النباتي وفيرا والعكس صحيح، وهذا الفرع من الزراعة يضم مجموعة كبيرة من التراكيب المحصولية، لعل من أهمها، مجموعة الحبوب ومجموعة البقوليات، ومجموعة الخضر والفواكه، إلى جانب الزراعات التصديرية.

أولاً: تطور المساحة والإنتاج لمجموعة الحبوب:

يستهلك المجتمع الجزائري الحبوب على نطاق واسع، ويأت القمح ومركباته في الصدارة كونه يمثل القاسم المشترك الأكبر للغذاء اليومي لكل الجزائريين وبخاصة منهم عامة الشعب، بحيث يمكن لنا أن نعتبره على أنه مؤشر حقيقي لقياس مدى كفاءة الزراعة الجزائرية وقدرتها على تحقيق الاكتفاء

(1)- Ministère de l'agriculture et du développement Rural , la main – oeuvre agricole au niveau des Exploitation agricole compagne 2004 / 2005, juin 2006, pp: 2 -4 .

(2)- Ministère de l'agriculture et du développement Rural, la main – oeuvre agricole au niveau des Exploitation agricole compagne 2004/ 2005, Mai 2007, p: 4.

(3)- Office National des Statistique (ONS).

الذاتي وتضم مجموعة الحبوب كل من القمح اللين والقمح الصلب والشعير والخرطال.

1- تطور المساحة الزراعية:

تحتل هذه المجموعة نسبة كبيرة من المساحة المخصصة للزراعة عموماً، ومن مجموع المساحة المخصصة للإنتاج النباتي خصوصاً، والجدول رقم (04) يوضح لنا تطور المساحة المحصودة حسب نوع الحبوب.

جدول رقم (04): توزيع المساحة المحصودة حسب نوع الحبوب للفترة (1998-2007)

(الوحدة = هكتار)

النوع السنة	قمح صلب	قمح لين	شعير	خرطال	المجموع
1999-1998	889090	483310	468960	469990	2311350
2000-1999	544470	282100	215630	14660	1056860
2001-2000	1112180	724230	515690	49700	2401800
2002-2001	813890	584570	401400	44600	1844460
2003-2002	1265370	782200	782380	70870	2900820
2004-2003	1307590	703010	915440	73960	3000000
2005-2004	1042894	560850	684648	91227	2349619
2006-2005	1162880	620945	812280	75035	2671140
2007-2006	1187620	632257	971246	82096	2873219

المصدر: - بالنسبة للسنوات 1998-2001:

- Collections statistiques, N119, fev, 2005, p:29

- بالنسبة للسنوات 2001-2004:

-Annuaire statistiques de l'Algérie , N22, 2006, p: 184

- بالنسبة للسنوات من 2004-2006 من:

- Ministère de l'agriculture et du développement Rural, rapport sur la situation du secteur agricole, 2006, p: 22 .

- بالنسبة لسنتي 2006-2007:

- Ministère de l'agriculture et du développement Rural ,Note de conjoncture 4eme trimestre 2007 et année 2007, Mars 2008, p: 06 .

من بيانات الجدول نلاحظ أن المساحة المحصودة تتغير من سنة لأخرى، وذلك لأسباب عديدة تأت في مقدمتها التغيرات المناخية والمساحة المتروكة بوراً فمثلاً قد انخفضت المساحة لسنة 2000 بنسبة 54% مقارنة مع الموسم السابق، لترتفع خلال الموسم 2001 بنسبة 127% ، هذا نتيجة للدعم الذي قدمته الدولة

لمنتجي الحبوب، ويلاحظ انخفاض للمساحة المحصودة خلال سنة 2002، في حين حققت سنتي 2004، 2005 ارتفاعا كبيرا في المساحة 2900820، 3000000 هكتار على التوالي، بسبب الظروف المناخية المواتية، في حين نلاحظ انخفاضا في المساحة المحصودة لسنتي 2005، 2006 بالنسبة لسنة 2004 والتي حققت أكبر مساحة محصودة حسب فترة الدراسة وذلك بنسبة (21%) و(10%) على التوالي، لتعاود الارتفاع خلال سنة 2007 إلى 2873219 هكتار، وذلك بسبب تساقط كميات معتبرة من الأمطار.

بالنسبة للمساحة المزروعة من الحبوب فإن الجدول رقم(05) يوضح ذلك.

جدول رقم (05): توزيع المساحة المزروعة حسب نوع الحبوب للفترة (2008-2000)

(الوحدة = هكتار)

النوع السنة	قمح صلب	قمح لين	شعير	خرطال	المجموع
2001-2000	1419040	834760	872080	58910	3184790
2002-2001	1350740	813770	894900	71400	3180810
2003-2002	1321580	812510	833510	77500	3045100
2004-2003	1372495	808750	1029000	80547	3290792
2005-2004	1314349	721248	1023414	91696	3151307
2006-2005	1357987	700066	1117715	90922	3266690
2007-2006	1250000	661000	1057000	87000	3055000
2008-2007	1227000	634000	1176000	80000	3125000

المصدر: - بالنسبة للسنوات من 2000 – 2006:

- Ministère de l'agriculture et du développement Rural, Rapport sur la situation du secteur agricole, 2006, p: 22.

- بالنسبة للسنوات من 2006-2008 من:

- Ministère de l'agriculture et du développement Rural, Note de conjuncture 1er trimestre 2008, Mai 2008, p: 06.

من خلال استقراءنا لأرقام الجدول فإننا نلاحظ انخفاض مستمر للمساحات المزروعة من الحبوب طيلة الفترة (2000 – 2003) بحيث بلغ متوسط المساحة المزروعة خلال هذه الفترة ما مقداره 3120233 هكتار، لترتفع خلال سنة 2004 إلى 3290792 هكتار، محققه بذلك زيادة قدرت بـ 5.46% مقارنة بسنة 2003 وبنفس النسبة بالنسبة لمتوسط الفترة (2000-2003)، وتعتبر سنة 2004 هي السنة الوحيدة التي ارتفعت فيها المساحة المزروعة من الحبوب بأنواعها

المختلفة، وفي سنة 2005 انخفضت المساحة المزروعة بنسبة (- 4.23%) مقارنة بسنة 2004، لترتفع سنة 2006 إلى 3266690 بزيادة قدرت ب 3.66% مقارنة بالسنة الماضية، لترجع في السنة الموالية إلى الانخفاض ب (-211690) هكتار أي بنسبة (- 6.48%) مقارنة بسنة 2006، لتحقيق زيادة طفيفة في سنة 2008 ب 70000 هكتار أي بنسبة 2.23% مقارنة بالنسبة الماضية.

2- تطور الإنتاج:

لقد عرف معدل إنتاج الحبوب تأرجحا كبيرا بين الارتفاع والانخفاض وكذا عدم انتظام من حيث الكمية، وذلك نظرا لتأثره المباشرة بالعوامل المناخية وخاصة منها كمية الأمطار وكما يوضح الجدول رقم (06) فقد انخفضت كمية الإنتاج من 26575280 قنطار سنة 2001 إلى 19514100 قنطار سنة 2000 بمعدل نمو سلبي قارب (-26,57%)، ليرتفع سنة 2003 إلى 42643740 قنطار بمعدل نمو إيجابي قدر بنسبة 60,46%، لينخفض سنتي 2004، 2005 على التوالي 40319000 قنطار و 35242465 قنطار أي بنسبة (-5,46%)، (17,35%) على التوالي، ويرجع السبب في ذلك إلى قلة الأمطار وعدم الإعداد الجيد للتربة⁽¹⁾، لترتفع مرة أخرى سنة 2006 إلى 40128100 قنطار بمعدل نمو قدر بنسبة 13.86% مقارنة بعام 2005، ليرجع الإنتاج إلى الانخفاض خلال الفترة 2007-2009 حيث حقق أدنى مستوى له خلال فترة الدراسة وكان ذلك سنة 2008 إذ بلغ 15336000 قنطار.

⁽¹⁾ Ministère de l'agriculture et du développement Rural, Rapport sur la situation du secteur agricole. 2005, p. 22.

جدول رقم (06): تطور الإنتاج حسب نوع الحبوب للفترة (2001-2009).

(الوحدة= قنطار)

النوع السنة	قمح صلب	قمح لين	شعير	خرطال	المجموع
2001-2000	12388650	8003480	5746540	436610	26575280
2002-2001	9509670	5508360	4161120	334950	19514100
2003-2002	18022930	11625590	12219760	775460	42643740
2004-2003	20017000	7290000	12116000	890000	40313000
2005-2004	15687090	4860185	10320190	775000	35242465
2006-2005	17728000	9151300	12358800	890000	40128100
2007-2006	15290000	7900000	11867000	922000	35979000
2008-2007	8138000	2972000	3959000	267000	15336000
2009-2008	2001000	9521000	22034000	957000	34513000

المصدر: - بالنسبة للسنوات 2000-2004 من:

- فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008، ص: 127.

- وفيما يخص السنوات من 2004-2006 من:

- Ministère de l'agriculture et du développement Rural, Rapport sur la situation du secteur agricole, 2006, p: 22.

- بالنسبة للسنوات 2006-2009 من:

- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2007-2009، رقم 40، نشرة

2010، ص: 31.

يتضح من الجدول أعلاه، أن إنتاج الحبوب بشتى أنواعها قد عرف تذبذبا كبيرا بين الزيادة والنقصان لعبت جملة من العوامل دورها في تحديد معدلات تطورها، وهذا التذبذب الواضح في إنتاج الحبوب الذي لا يخضع لوتيرة نمو معينة، فهو تارة يرتفع وتارة أخرى ينخفض وإذا كان الميل للانخفاض هو السائد والذي يبرز أكثر بالنسبة لمادة القمح التي لم تستقر على مستوى معين، تعتبر الظروف المناخية هي السبب الرئيسي في هذا التدهور، كما أن التدابير والإجراءات المتخذة لتحسين الإنتاج لم تكن ذات فعالية بحيث يمكن أن تساهم في زيادة الإنتاج (وهنا قد لا تكون الإجراءات في جانبها النظري في حد ذاتها هي السبب، وإنما غياب الصرامة في المتابعة الميدانية).

ثانيا: تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة البقول الجافة والمحاصيل الصناعية:

تعتبر محاصيل البقوليات والمحاصيل الصناعية ذات أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية لمختلف المجتمعات، كونها الأولى من المجموعات الزراعية الغذائية التي تستهلك بكميات كبيرة، وكونها تشكل مصدرا رئيسيا للبروتين الذي يحتاجه الإنسان، أما المحاصيل الصناعية فهي من المحاصيل الحقلية العامة من الناحية الزراعية والصناعية والاستهلاكية، وخلال هذا العنصر سيتم التعرف على مساحة وإنتاج وإنتاجية مجموعة البقول الجافة والمحاصيل الصناعية.

1- تطور البقول الجافة:

عرفت زراعة البقول الجافة (الخضر الجافة) في الجزائر زيادة في المساحات المزروعة وذلك ابتداء من سنة 2000 غير أن المساحات المزروعة تراجعت سنتي 2005 و 2006 والجدول رقم (07) يوضح ذلك.

جدول رقم (07): تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة البقول الجافة للفترة (2010-2000)

السنة البيان	-2000 2001	-2001 2002	-2002 2003	-2003 2004	-2004 2005	-2005 2006	2007	2008	2009	2010	متوسط -2000 2010	تطور -2009 2010 (%)
المساحة (هكتار)	59470	62160	68010	72063	69240	66866	63510	61210	67450	74200	66418	10
الإنتاج (قنطار)	384360	435340	577480	580000	471060	440690	500800	401700	642900	723200	515753	12.5
الإنتاجية (قنطار/هكتار)	6.5	7	8.5	8	6.8	6.6	7.8	6.5	9.5	9.7	7.7	02.10

Source: Ministère de l'agriculture et du développement Rural, Rapport sur la situation du secteur agricole, 2006, p: 24.

-Pour l'année de la source:2007-2010

http://www.aoad.org/Statistical_Yearly_Book_Vol_29-30-31.pdf

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن مساحات زراعة البقوليات قد زادت بشكل كبير ومطررد حتى عام 2004، حيث ارتفعت من 59470 هكتار سنة 2001 إلى 62160 هكتار سنة 2002 بمعدل نمو قدر بـ 4.52%، وارتفعت سنة 2003 إلى 68010 هكتار محققة زيادة قدرت بـ 9.41% مقارنة بسنة 2002، وارتفعت المساحة إلى 72062 هكتار سنة 2004 بزيادة قدرت بـ 5.95% مقارنة بالعام السابق، لتتخفض سنة 2005 إلى 66866 هكتار بنسبة (-3.43)%، لتتخفض سنتي 2007 و 2008 إلى 63510 هكتار و 61210 هكتار على التوالي، ثم تعاود الارتفاع خلال سنتي 2009 و 2010 بمقدار 67450 هكتار و 74200 هكتار على التوالي، وبمعدل نمو إيجابي قدر بـ 11.7% خلال متوسط الفترة (2000-2010) مقارنة بسنة 2000.

بالنسبة للإنتاج من البقوليات فقد عرف هو الآخر زيادة خلال الفترة من 2000 إلى 2004 حيث سجل سنة 2001 ما مقداره 384360 قنطار، ليرتفع سنة 2002 إلى 435340 قنطار محققا فارقا إيجابيا قدر بـ 50980 قنطار أي ما نسبته 13.26% ليرتفع سنتي 2003 و 2004 إلى 577480 قنطار و 580000 قنطار على التوالي، وبزيادة قدرت بنسبة 32.65% و 0.43% على التوالي، وتعتبر سنة 2004 هي السنة التي حقق فيها أكبر معدل للإنتاج (580000 قنطار) خلال الفترة محل الدراسة، وبالنسبة لسنتي 2005 و 2006 فقد أخذ الإنتاج اتجاها تنازليا نحو الانخفاض بحيث سجل سنة 2005 ما مقداره 471060 قنطار بانخفاض قدر بنسبة (-18.8%) مقارنة بسنة 2004، أما سنة 2006 فقد سجل الإنتاج 440690 قنطار محققا انخفاضا قدرت نسبته (-6.45%) بالنسبة لعام 2005 وخلال سنة 2007 تم إنتاج ما يقارب 500800 قنطار بـ: محققا زيادة قدرها (13.63%) مقارنة بسنة 2006، لينخفض سنة 2008 إلى 401700 قنطار ثم يعاود الارتفاع خلال سنتي 2009 و 2010 بمقدار 642900 و 723200 قنطار على التوالي بنسبة زيادة قدرت بـ: 60 و 80% على التوالي وانخفاضا قدر بـ: (-28.6%) خلال متوسط الفترة (2000-2010) مقارنة بسنة 2010.

أما الإنتاجية فكانت تتذبذب بين الارتفاع والانخفاض إذ حققت سنة 2003 أعلى معدل لها، قدر بحوالي 8.5 قنطار / هكتار، ومن خلال أرقام الجدول يتضح أن الإنتاجية أخذت اتجاها تصاعديا نحو الارتفاع خلال السنوات 2001، 2002، 2003 حيث ارتفعت من سنة 2001 إلى 2002 بـ 0.5 قنطار/هكتار،

زيادة قدرت بنسبة 7.69% ولترتفع سنة 2003 إلى 8.5 قنطار للهكتار بمعدل نمو قدر بـ 21.42%، لتعاود الانخفاض خلال الثلاث سنوات الموالية 2004، 2005، 2006، بمعدلات نمو سالبة قدرت بـ (-7.69%)، (-15%)، (-3.08%) على التوالي، وخلال سنة 2007 ارتفعت الإنتاجية إلى 7.8 قنطار/هكتار بنسبة (18.18%) وانخفضت بعدها إلى 6.5 قنطار/هكتار لتعاود الارتفاع إلى 9.5 و 9.7 قنطار/هكتار على التوالي وقد حققت الإنتاجية انخفاضا خلال متوسط الفترة 2000-2010 قدر بـ (-28.68%) مقارنة بسنة 2010.

تجدر بنا الإشارة أن المساحة المزروعة من البقول الجافة قدرت خلال الثلاثي الرابع من 2006 – 2007 بـ 33000 هكتار/ مقابل 28000 هكتار في الفترة نفسها من العام الماضي بزيادة قدرها 15.15%، أما الإنتاج الذي تم الحصول عليه خلال عام 2007، قدر بـ 500830 قنطار مقابل 440690 خلال عام 2006، أي بزيادة قدرها 14% تقريبا⁽¹⁾.

خلال الثلاثي الأول من سنة 2008 قدرت مساحة البقوليات بنحو 31800 هكتار مقابل 31000 هكتار خلال نفس الفترة لسنة 2007، بزيادة قدرها 2.20%، والأنواع من البقوليات التي زادت بسببها المساحة المزروعة هي الحمص والبازل الجافة⁽²⁾.

ثالثا: تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة الخضر والفواكه:

تعتبر محاصيل الخضر والفواكه من بين المحاصيل الغذائية الأساسية ذات الاستهلاك الكبير إذ يتزايد عليها الطلب بمعدلات عالية وتتأثر بصفة مباشرة بمعدل الزيادة السكانية وزيادة الدخل وتحسن المستوى المعيشي للمستهلك.

أ- تطور إنتاج مجموعة الخضر: تشمل الخضر على مجموعة كبيرة من المحاصيل النباتية لعل أهمها: البطاطس والطماطم والبصل وكون المجتمع الجزائري يستهلك البطاطس على نطاق واسع جدا فسنركز عليها ونأخذها كعينة للتحليل.

(1)- Ministère de l'agriculture et du développement Rural, Note de conjoncture 4ème trimestre 2007 et année 2008, Mars 2008, p: 08.

(2)- Ministère de l'agriculture et du développement Rural, Note de conjoncture 1er trimestre 2008, Mai 2008, p: 07.

من ناحية المساحة المخصصة لهذه المحاصيل فقد عرفت ارتفاعا طيلة الفترة من 2001 – 2006 من 277400 إلى 372092 هكتار بنسبة قدرت بـ: 47,9%، لتتخفف مرة أخرى سنة 2007 إلى 353990 هكتار ثم تعاود لارتفاع مرة أخرى خلال سنوات 2008، 2009، 2010 على التوالي بمقدار 363550، 393590، 460460.

أما بالنسبة للإنتاج فقد عرف هو الآخر ارتفاعا مستمرا خلال الفترة الممتدة ما بين 2001- 2006 حيث ارتفع من 33622030 قنطار سنة 2001 إلى 59291430 قنطار سنة 2006 أي بنسبة 6,82%، ليرتفع مرة أخرى خلال السنوات 2008، 2009، 2010 بنسب 9,84%، 32%، 58,67% على التوالي.

فيما يخص الإنتاجية فقد حققت أعلى معدل لها في سنة 2010 حيث وصلت إلى 190,36 قنطار/هكتار، مقارنة بـ: 121,2 قنطار/هكتار سنة 2001 ويكون بذلك قد حقق ارتفاعا يحقق قدر بنسبة 57,06%، وخلال سنوات 2001، 2002، 2003، 2004، عرفت الإنتاجية ارتفاعا مستمرا بحيث ارتفعت من 121,2 قنطار/هكتار إلى 132 قنطار/هكتار ثم 153,3 قنطار/هكتار لتصل في الأخير إلى 185,6 قنطار/هكتار، لتأخذ اتجاهها تنازليا نحو الانخفاض خلال سنوات 2005، 2006، 2007 محققة 163,3، 159,3، 156 قنطار/هكتار بمعدلات نمو سالبة قدرت على التوالي بـ: (-12,01%)، (-13,84%)، (-15,94%) على التوالي، ثم لتأخذ اتجاهها تصاعديا نحو الارتفاع لتحقيق معدلات نمو موجبة خلال السنوات 2008، 2009، 2010، ارتفعت على التوالي بـ: 197، 185,5، 190,36 قنطار/هكتار، والجدول الموالي يوضح تطور مجموعة الخضر.

جدول رقم (08): تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة الخضار للفترة (2000-2010).

السنة البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المساحة (هكتار)	277400	290690	320100	345588	363030	372096	353990	363550	393590	460460
الإنتاج (قنطار)	33622030	38374160	49088610	54800000	59265500	59291430	55242800	60681300	72913000	87655400
الإنتاجية (قنطار/هكتار)	121.2	132	153.3	185.6	163.3	159.3	156	197	185,5	190,36

المصدر: بالنسبة للسنوات من 1996 – 2002:

- Ministère de l'agriculture et du développement rural, statistique agricole, superficies et productions, série B.

بالنسبة للسنوات من 2002 – 2006:

- Ministère de l'agriculture et du développement rural, Rapport sur la situation du secteur agricole, 2006, p: 25.

بالنسبة لسنة 2007-2010 من موقع المنظمة العربية للتنمية الزراعية:

http://www.aoad.org/Statistical_Yearly_Book_Vol_29-30-31.pdf

فيما يلي سنتطرق إلى دراسة تطور مساحة وإنتاج وإنتاجية محصول البطاطا للفترة (2000-2010) .

البطاطا: تعتبر من أهم محاصيل مجموعة الخضر في الجزائر وتتجلى أهميتها في زيادة الطلب عليها واستهلاكها بمعدلات مرتفعة، وفقا لمساحتها وكميات إنتاجها، حيث تحتل نسبة هامة من إجمالي مساحة الخضر فقد بلغت في متوسط الفترة 2000-2005 ما يعادل 82093,5 هكتار، كما بلغ متوسط الإنتاج لنفس الفترة حوالي 15734 مليون قنطار، ، كما بلغت الإنتاجية ما يعادل 185,66 قنطار/هكتار بالنسبة لنفس الفترة، ومن خلال بيانات الجدول رقم (09) نلاحظ أن سنة 2008 قد عرفت ارتفاعا في الإنتاج مقارنة بسنة 2007، حيث كان على التوالي 21.710 مليون قنطار، 15.068 مليون قنطار، وذلك بمعدل نمو بلغ 44% أما سنة 2009 فقد ارتفع فيها هي الأخرى الإنتاج إلى 26.360 مليون قنطار أي بما يعادل 21,41% مقارنة بسنة 2008 وذلك نتيجة لارتفاع الإنتاجية من 236,4 قنطار/هكتار إلى 250,7 قنطار/هكتار، وانخفاض المساحة إلى 105120 هكتار بعد ما كانت 91840 هكتار، وخلال سنة 2010 ارتفع الإنتاج إلى 33003 قنطار مقارنة بـ: 26360 قنطار سنة 2009 أي بنسبة 20,12%، أما بالنسبة للإنتاجية فقد أخذت هي الأخرى اتجاهها تصاعديا نحو الارتفاع بحيث ارتفعت من 250 قنطار/هكتار سنة 2009 إلى 270,5 قنطار/هكتار سنة 2010 محققة ذلك نسبة نمو قدرت بـ: 8,17%، في حين عرفت المساحة المزروعة ارتفاعا هي الأخرى بحيث ارتفعت من 105120 هكتار سنة 2009 إلى 121990 هكتار سنة 2010 بنسبة قدرت بـ: 16,04%.

جدول رقم (09): تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمحصول البطاطا للفترة (2010-2000).

السنة البيان	2010	2009	2008	2007	2006	2005	4200	2003	2002	1200	2000
المساحة (هكتار)	121990	105120	91840	79340	98825	99717	93144	88660	72560	65790	72690
الإنتاج (قنطار)	33.003	26.360	21.710	15.068	21.809	21565	18.962	18.799	13.334	9.672	12.077
الإنتاجية (قنطار/هكتار)	270.5	250.7	236.4	190	220.7	216,3	203.6	197	184	147	166.10

المصدر: بالنسبة للسنوات 1996 – 2002:

- Ministère de l'agriculture: statistique agricole, superficies production, série B.

بالنسبة للسنوات من 2002 – 2006:

- Ministère de l'agriculture et du développement Rural, Note de conjoncture 1^{er} trimestre 2008, mai 2008, p: 08.

بالنسبة للسنوات من 2007-2010 من موقع منظمة الأغذية والزراعة

www.aoad.org

ب- تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة الفواكه: ويتضمن المنتجات التالية:

1- **تطور إنتاج الفواكه ذات الحبيبات والنواة:** تعتبر الفواكه من بين المصادر الغذائية الهامة في الجزائر، وتشتمل سلة الفاكهة على عدة أنواع منها العنب، التين، الزيتون، التمور، الفواكه ذات الحبيبات والنواة، وبالنسبة لهذه الأخيرة فقد عرفت زيادة معتبرة في المساحة المخصصة لها ابتداء من المخططين الخماسيين الأولي والثاني (1980-1989) نتيجة لتجديد البساتين وتشجيع غرس هذا النوع من الأشجار، عن طريق دعم غرس الأشجار المثمرة الذي قدمته الدولة وبخاصة في مرحلة التسعينات وبداية الألفية الثالثة⁽¹⁾، ويمكن ملاحظة تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية للفترة (1996-2006) من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (10): تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية للفواكه ذات الحبيبات والنواة للفترة (1996-2006).

البيان السنة	المساحة (هكتار)		الإنتاج (مليون قنطار)	الإنتاجية (قنطار/هكتار)
	مغروسة	منتجة		
1997-1996	111750	92110	2.902	31.5
1998-1997	113000	92360	3.278	35.39
1999-1998	115000	94090	4.095	43.52
2000-1999	118090	95120	3.980	41.80
2001-2000	141570	97620	4.276	43.80
2002-2001	173070	101430	5.031	49.60
2003-2002	25490	155330	6.339	40.8
2004-2003	281490	166322	6.840	41.1
2005-2004	254804	140044	7.732	55.2
2006-2005	280387	162796	9.809	60.3

المصدر: بالنسبة للسنوات من 1996 – 2002:

- Ministère de l'agriculture: statistique agricole, superficies production, série B.

بالنسبة للسنوات من 2002 – 2006:

- Ministère de l'agriculture et du développement Rural, Rapport sur la situation du secteur agricole, 2006, p: 25.

(1)- فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، مرجع سابق، ص: 157.

تشير بيانات الجدول إلى أن مساحة هذا النوع من الفواكه قد عرفت اتجاهها تصاعديا خاصة منذ سنة 2001 أين بلغت المساحة المنتجة ما يعادل 97620 هكتار لتصل سنة 2006 إلى 162796 هكتار أي بمعدل نمو 66.76%، ولتحقق أعلى مستوى لها سنة 2004 بما يعادل 166322 هكتار، وهذه الزيادة سببها الدعم الذي استفاد منه هذا القطاع في مجال تشجيع غرس الأشجار المثمرة والفواكه، أما الإنتاج فقد عرف تذبذبا من حيث الكمية، إذ سجلت سنة 1997 أدنى مستوى للإنتاج قدر بحوالي 2.902 مليون قنطار، ليأخذ اتجاهه التصاعدي ابتداء من 2001، أين تم تسجيل 4.276 مليون قنطار ثم ترتفع الحصة لتقدر بما يعادل بـ 9.809 مليون قنطار سنة 2006، وذلك بمعدل نمو إيجابي يقدر بـ 129.4%، وهذه الفترة هي التي سجلت فيها الإنتاجية مستويات عالية، بحيث بلغ متوسط الإنتاجية للفترة 2001 – 2006 ما يعادل 48.4 قنطار/هكتار وخلال الموسم 2006-2007 بلغ الإنتاج 10650000 قنطار، بمعدل نمو قدر بـ 8.57% مقارنة بالموسم الماضي الذي سجل 9809810 قنطار⁽¹⁾، وبالنسبة للمساحة من هذا النوع من الفواكه فقد قدرت في الثلاثي الأول من عام 2008 بـ 2040 هكتار مقابل 4175 هكتار في الثلاثي الأول من 2007، أي سجلت معدل نمو سلبي قدر بحوالي 51%⁽²⁾، كما أن الإنتاج قد وصل خلال الموسم 2007-2008 ما مقداره 8831000 قنطار محققة بذلك انخفاضا قدر بـ 10%، وخلال موسم 2008-2009 ارتفع الإنتاج إلى 9681000 مقارنة بالموسم الذي سبقه بنسبة 9,25%⁽³⁾.

(1)- Ministère de l'agriculture et du développement Rural, Note de conjoncture 4ème trimestre 2007 et année 2007, Mars 2008, p: 08.

(2)- Ministère de l'agriculture et du développement Rural, Note de conjoncture 1er trimestre 2008, Mai 2008, p : 08 .

(3)- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2007-2009، رقم 40، نشرة 2010، ص: 31.

جدول رقم (11): تطور إنتاج الزيتون للفترة (2000 – 2010)

البيان السنة	مساحة (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف قنطار)		مجموع	الإنتاجية كلغ/الشجرة
		زيت زيتون	ز - مائدة		
2000	168	1824	347	2171	16.7
2001	177	1668	335	2003	13.3
2002	191	1442	477	1909	12.5
2003	210	1041	635	1676	10.7
2004	226	4100	588	4688	29.2
2005	-	2307	887	3164	18.7
2006	-	1962	684	2646	15.1
2007	225	-	-	2393	10,6
2008	282	-	-	1629	5,7
2009	288	-	-	3769	37,6
2010	294,20	-	-	1753	17,5

المصدر: - بالنسبة للسنوات 2000 – 2002 من:

- Ministère de l'agriculture et du développement Rural, superficies production, série A.

- بالنسبة للسنوات 2003 – 2006:

- Ministère de l'agriculture et du développement Rural, Rapport sur la situation du secteur agricole, 2006, p: 25.

- بالنسبة للسنوات 2007-2010:

- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مجلد: (30)، (31).

تشير بيانات الجدول أعلاه والمتعلق بتطور إنتاج الزيتون، أن كل من السنوات 2002، 2003، 2008، 2010، وهي نفس السنوات التي سجلت فيها المردودية انخفاضاً مماثلاً، بينما سجلت السنوات 2000، 2001، 2004، 2005، 2007، 2009، معدلات مرتفعة من الإنتاج ونفس الشيء بالنسبة للإنتاجية، فمثلاً نجد أن الإنتاج حقق أعلى مستوياته خلال سنة 2004 حيث وصل إلى 4688 ألف قنطار أي بنسبة نمو قدرت بـ: 179,7%، وبالنسبة للإنتاجية فقد حققت أعلى مستوياتها في سنة 2009 إذ وصلت إلى 37,6 كلغ/شجرة، وبالنسبة للمساحة المغروسة من الزيتون فقد عرفت تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2007، إذ بلغت أعلى مستوى لها سنة 2004، حيث وصلت إلى 226 ألف هكتار وحققت أدنى مستوى

لها سنة 2000، إذ بلغت 168 ألف هكتار، لتأخذ المساحات المغروسة من الزيتون اتجاهها تصاعديا ابتداء من سنة 2008، حيث حققت خلال السنوات الثلاثة ارتفاعات متتالية قدرت بـ: 282، 288، 294,2 ألف هكتار، بمعدلات نمو قدرت بـ: 25,33%، 28%، 30,75% على التوالي مقارنة بسنة 2007.

- **تطور إنتاج الحمضيات:** شهدت مساحة الحوامض انخفاضا في بداية التسعينات، وهذه الوضعية موروثة عن عقد الثمانينات، إذ أن البساتين كانت تعاني من الشيخوخة وعدم التجديد والصيانة⁽¹⁾، وبعد تشجيع غرس الأشجار المثمرة وتقديم الدعم بدأت المساحة تتجه تدريجيا نحو الارتفاع والجدول الموالي يوضح لنا ذلك.

جدول رقم (12): تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة الحوامض للفترة (1996-2006)

السنة	البيان	المساحة (ألف هكتار)		الإنتاج (قنطار)	الإنتاجية (قنطار/هكتار)
		مغروسة	منتجة		
1997-1996		45	40	3504040	87.6
1998-1997		45	41	4179860	101.9
1999-1998		45	41	4535560	110.6
2000-1999		46	41	4326350	105.5
2001-2000		49	42	4699600	112
2002-2001		53	42	5194590	123.7
2003-2002		57	43	5599300	130.2
2004-2003		59	43	6091110	141.6
2005-2004		62	44	6274060	142.6
2006-2005		62	45	6803450	151.1

المصدر: - بالنسبة للسنوات 1996 – 2004 من:

- فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، رسالة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر 2008، ص: 159 – 160.

- بالنسبة للسنوات 2004 – 2006:

- Ministère de l'agriculture et du développement Rural, Rapport sur la situation du secteur agricole, 2006, p: 27.

⁽¹⁾ B.Haichour: le defe Agro – alimentaire de l'Algérie, opu, Alger, 1997, p: 44 .

من خلال بيانات الجدول نلاحظ أن المساحة المزروعة سجلت استقرارا منذ سنة 1996 إلى غاية سنة 2000، أين بدأت تعرف بعض الزيادة التي تعود كما هو معروف إلى الدعم الذي استفاد منه عمال القطاع من أجل غرس الأشجار المثمرة وتجديد البساتين وصيانتها⁽¹⁾، إذ نلاحظ أن سنة 2006 مثلاً قد سجلت زيادة في المساحة بمعدل 34.8 مقارنة بما كان عليه في سنة 2000.

أما الإنتاج فالملاحظ أنه أخذ في الارتفاع تدريجياً خلال السنوات 1997، 1998، 1999 مسجلاً المعدلات التالية على التوالي: 3504040 قنطار، 4179860 قنطار، 4535560 قنطار لينخفض سنة 2000 إلى 4326350، بمعدل نمو سلبي قدر بنسبة (-4.61%)، غير أنه منذ سنة 2001 بدأ الإنتاج في التحسن ببلوغه 4699600 قنطار، بمعدل نمو قدره 8.7% مقارنة بسنة 2000، واستمر الإنتاج في الارتفاع حتى سنة 2006 أين سجل أعلى مستوياته إذ قدر بـ 6803450 قنطار بمعدل نمو 8.43% مقارنة بسنة 2005 التي سجل فيها 6274060 قنطار.

بالنسبة للإنتاجية فقد عرفت تذبذباً طيلة الفترة 1996 – 2001، لتأخذ اتجاهها تصاعدياً منذ سنة 2001 وحتى سنة 2006، إذ سجلت أعلى مستوى لها سنة 2006، وأدنى مستوى لها سنة 1997.

استناداً لبعض الإحصائيات فإن إنتاج الحمضيات سجل خلال الموسم 2006 – 2007 ما مقداره 6988470 قنطار، بزيادة قدرها 3% مقارنة بالعام الماضي ويرجع السبب في ذلك إلى دخول الشباب في إنتاج المزارع، والصيانة المناسبة للمزارع، إضافة إلى كميات الأمطار المتساقطة خلال الموسم⁽¹⁾.

خلال الثلاثي الأول من عام 2008 بلغ الإنتاج حوالي 365075 طن، مقابل 424928 طن خلال نفس الفترة من عام 2007، أي بانخفاض بنسبة 14%، ويرجع هذا بالدرجة الأولى إلى التأخر في عمليات الجني، كما أن المساحات المخصصة لزراعة هذا النوع من الفواكه بلغت خلال نفس الفترة 234 هكتار، مقابل 446 هكتار خلال الفترة نفسها من عام 2007، أي بانخفاض قدر بحوالي (-90.6%)⁽²⁾، أما خلال سنة 2007، 2008، 2009 فقد حقق إنتاج الحمضيات

(1) - فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، مرجع سابق، ص: 160 .

(2) - Ministère de l'agriculture et du développement Rural, Note de conjoncture 4ème trimestre 2007 et année 2007, Mars 2008, op cit, p: 08 .

(3) - Ministère de l'agriculture et du développement Rural, Note de conjoncture 4ème trimestre 2007 et année 2007, Mars 2008, op cit , p: 07.

المعدلات التالية: 6689500، 697400، 844500 طن على التوالي وتعتبر سنة 2008 هي السنة التي حقق فيها إنتاج الحوامض أعلى مستوياته.

2- تطور إنتاج الكروم: عرفت المساحة المخصصة للكروم ارتفاعا طيلة الفترة 2000-2004، حيث استفادت كغيرها من نشاطات القطاع بالدعم الموجه لتشجيع غرس الأشجار المثمرة، بصورة عامة، والجدول رقم (13)، يوضح معدلات التطور بخصوص هذا النوع من الفواكه.

جدول رقم (13): تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة الكروم بالنسبة لإجمالي الفترة (2006-2000).

البيان \ السنة	01-2000	02-2001	03-2002	04-2003	05-2004	06-2005	متوسط 06-2000	تطور 06-2005 (%)	تطور متوسط 2006-2005 (%)
المساحة (هكتار)	68500	79990	94025	97696	100202	97063	89579	3.13-	8.35
المساحة المنتجة (هكتار)	51500	54200	60465	62532	69633	75187	62253	7.98	20.78
الإنتاج (قنطار)	1961600	2344000	2779680	2839000	3340210	3980180	2874112	19.16	38.48
الإنتاجية ق/هـ	38.1	43.2	46.0	45.4	48.0	52.9	46	10.36	16.08

Source: Ministère de l'agriculture et du développement Rural, Rapport sur la situation du secteur agricole, 2006, p: 24 .

تشير بيانات الجدول أعلاه إلى أن مستوى الإنتاج واکب تلك الزيادة في المساحة، طيلة الفترة 2000-2004، حيث بلغ متوسط هذه الفترة 2481070 قنطار، لیسجل سنة 2005 ما مقداره 3980180 قنطار، أي بمعدل نمو 17.65% مقارنة بسنة 2004، وب34.6% مقارنة مع المتوسط (2000-2004) وفي سنة 2006 ارتفع الإنتاج لیسجل 3980180 قنطار بمعدل نمو إيجابي قدر بـ19.16% مقارنة بعام 2005 وهذه الزيادة هي أعلى بكثير مقارنة بالفترة (2000-2006) إذ بلغت 38.48%.

بالنسبة للإنتاجية فقد أخذت اتجاهها تصاعديا خلال السنوات 2001، 2002، 2003، مسجلة المعدلات التالية على التوالي: 38 قنطار/هكتار، 43.2 قنطار/هكتار، 46 قنطار/هكتار لتتخفص سنة 2004 إلى 45.4 قنطار/هكتار ثم تعاود الارتفاع خلال سنتي 2005، 2006 مسجلة على التوالي ما مقداره 48 قنطار/هكتار، 52.9 قنطار/هكتار، وقد سجلت معدل نمو في 2006 قدر بـ 10.36% مقارنة بـ 2005 و 16.08 مقارنة بمتوسط الفترة (2000-2006).

تجدر بنا الإشارة إلى أن إنتاج الكروم بلغ خلال الموسم 2006-2007 ما مقداره 2746000 قنطار مقابل 3980180 خلال الموسم الماضي، مسجلة بذلك انخفاضاً في الإنتاج قدر بـ (-31%)⁽¹⁾، ويرجع السبب في ذلك إلى كميات الأمطار الكبيرة التي تساقطت خلال الموسم، والتي كانت تتبعها موجات من الحر مما أثر سلباً على نمو هذه الفاكهة في مراحلها الأولى، وكذا بسبب شدة الصقيع الذي تسبب في تأخر نمو براعم العنب، إضافة إلى ظهور الأمراض الفطرية التي أدت إلى تعفن المحصول، وحسب الديوان الوطني للإحصائيات فإن إنتاج الكروم خلال سنة 2008 قد بلغ ما مقداره 4020000 قنطار محققاً بذلك زيادة قدرت بنسبة 46,39% مقارنة بسنة 2007، وخلال سنة 2009 عرف الإنتاج نمواً بحيث ارتفع إلى 4925000 والذي قدر بنسبة 22,51% مقارنة بسنة 2008⁽²⁾.

(1)- Ministère de l'agriculture et du développement Rural, Note de conjoncture 4ème trimestre 2007 et année 2007, Mars 2008, op cit , p: 09.

(2)- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2007-2009، مرجع سابق، ص: 31.

3- تطور إنتاج التمور: تحتل الجزائر مكانة مرموقة في إنتاج التمور، وتعتبر التمور الجزائرية من بين أجود التمور في العالم وخاصة بالنسبة لدقلة نور، والجدول الموالي يوضح لنا تطور هذا النوع من الفاكهه خلال الفترة (2007 – 2010).

جدول رقم (14): تطور المساحة والإنتاج والأشجار المثمرة للتمور للفترة (2007-2010)

البيان	المساحة المثمرة (ألف هكتار)	الأشجار المثمرة (ألف شجرة)	الإنتاج (ألف طن)
2007	159.87	10926.00	526.92
2008	162.03	11961.21	552.77
2009	160.87	12127.83	600.70
2010	171.99	-	991.50

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مجلد (30)، (31).

يتضح من الجدول أعلاه أن المساحة المثمرة خلال قد ارتفعت عن السنة السابقة ارتفاعا طفيفا حيث انتقلت من 159.87 ألف هكتار سنة 2007 إلى 162.03 ألف هكتار بنسبة قدرت بـ: 1,35%، لتتخفض في السنة الموالية إلى 160.87 ألف هكتار محققة معدل سلبي قدر بنسبة 0,07%، وخلال سنة 2010 ارتفعت المساحة المثمرة للتمور لتصل أعلى معدل لها خلال فترة الدراسة والذي قدر بحوالي 171.99 ألف هكتار محققة نسبة نمو قدرت بـ: 6,91%.

بالنسبة للأشجار المثمرة فقد أخذت اتجاهها تصاعديا نحو الارتفاع بحيث حققت على التوالي خلال السنوات 2007، 2008، 2009 معدلات قدرت بـ: 10926.00، 11961.21، 12127.83 (ألف شجرة).

أما الإنتاج فهو بدوره أخذ اتجاهها تصاعديا نحو الارتفاع بحيث حقق أعلى مستوياته سنة 2010، وأدنى مستوياته سنة 2007، بمقدار 526.92 ألف طن، 991.50 ألف طن، فمثلا نجد الإنتاج قد حقق ارتفاعا كبيرا خلال 2010 مقارنة بسنة 2009 قدرت بـ: 65,09%، على عكس سنتي 2007 و 2008 التي عرف فيهما الإنتاج نموا بسيطا إذ بلغ 526.92 ألف طن، 552.77 ألف طن أي بنسبة 4,90%.

المبحث الثالث: الإنتاج الحيواني في الجزائر (2000-2010)

يعتبر الإنتاج الحيواني جزءا مهما من الإنتاج الزراعي سواء تعلق الأمر بمساهمته في الناتج المحلي الزراعي، أو من حيث مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان من المنتجات الحيوانية المختلفة، والثروة الحيوانية في الجزائر تتكون من: الأبقار والأغنام والماعز والخيول والإبل، بالإضافة إلى الدواجن والأسماك وسنتطرق إليها في هذا العنصر من حيث تطورها العددي والإنتاجي.

أولا: تطور إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء: تجدر الإشارة إلى تطور الماشية قبل التطرق إلى تطور إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء لأنها مصدر اللحوم المتوفرة في السوق.

1- تطور الثروة الحيوانية: الجدول الموالي يوضح لنا تطور الماشية في الجزائر خلال الفترة (2000-2010).

جدول رقم (15): تطور الثروة الحيوانية للفترة (2000-2010)

(الوحدة = رأس)

النوع	بقر	غنم	ماعز	إبل	مجموع
2000	1595259	17615928	3026731	234170	22472088
2001	1613027	17298786	3129400	245484	22286697
2002	1551568	17587742	3280540	249690	22669540
2003	1560545	17502790	3324740	253050	22659125
2004	1613700	18293300	3450580	273140	23630720
2005	1590249	18825141	3626268	279004	24320662
2006	1607890	19615730	3754590	286670	25264880
2007	859970	20154890	3837860	291360	25144080
2008	853530	19946150	3751360	295090	24846130
2009	882280	21404580	3962120	301120	26550100
2010	915420	22668800	4287300	313990	28185510
المتوسط	1331221	19173985	3584680	274797	268029532

المصدر: - السنوات من 2000 – 2001:

-ONS, fev 2005, p: 55

- السنوات من 2002 – 2006:

-Ministère de l'agriculture et du développement Rural, Rapport sur la situation du secteur agricole, 2006, p: 30.

- السنوات من 2007-2010:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية

العربية، مجلد رقم (30)، (31).

من بيانات الجدول رقم (15) نلاحظ أن عدد الأبقار قد سجل تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض طيلة الفترة 2000-2006، ولعل السبب الرئيسي وراء ذلك يعود للظروف المناخية غير المواتية، إذ سجلت أعلى مستوى لها سنة 2004 حيث قدرت بـ: 1613700 رأس، وأدنى مستوى لها سنة 2003 إذ قدرت بـ: 1560545 رأس خلال نفس الفترة، لتأخذ اتجاهها تنازليا خلال السنوات الموالية حيث عرفت انخفاضا في أعدادها سنتي 2007، 2008 قدرت بـ: 859970 رأس، 859970 رأس على التوالي محققة معدلات نمو سلبية قدرت بنسبة (-45.5%)، (-46.91%) على التوالي، لتحقيق سنتي 2010، 2009 ارتفاعا طفيفا وصل إلى 882280 رأس، 915420 رأس بمعدلات نمو إيجابية قدرت بنسبة 3.36%، 7.25%، في حين بلغ متوسط تطور عدد الأبقار خلال الفترة 2000-2010 يقدر بـ: 1331221 رأس.

وبالنسبة للماعز فقد أخذت اتجاهها تصاعديا هي الأخرى طيلة الفترة 2000-2006، وقد سجلت أدنى مستوى لها سنة 2000 حيث قدرت أعداد الماعز بـ: 3026731 رأس، بينما سجلت أعلى مستوى لها سنة 2010 حيث وصلت إلى حدود 4287300 رأس محققة معدل نمو إيجابي قدر بنسبة 41.64% مقارنة بسنة 2000، وبنسبة 8.20% بالنسبة لسنة 2009، وقد بلغ في المتوسط خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2010 ما مقداره 3.5 مليون رأس أي ما نسبته 13.37% من المجموع الكلي للثروة الحيوانية.

وفيما يخص الغنم فإن هذا النوع من الثروة الحيوانية يحتل المرتبة الأولى في الوطن من حيث الاهتمام والرعاية وقد عرف استقرارا في معدلات نموه طيلة الفترة الممتدة ما بين 2000-2003، ليأخذ اتجاهها تصاعديا ابتداء من سنة 2004 وحتى سنة 2007 حيث حقق على التوالي ما مقداره: 1.82، 1.88، 1.96، 2.01 مليون رأس بنسب نمو متتالية قدرت بـ: 4.51%، 7.55%، 12.07%، 15.15%، لتعاود أعداد الغنم الانخفاض خلال سنة 2008 حيث وصلت إلى 199946150 رأس، وتعتبر سنة 2010 هي السنة التي حققت فيها أعداد الأغنام أعلى مستوى لها بحيث وصلت إلى 22668800 رأس أي بنسبة 26.68% مقارنة بسنة 2001، وبنسبة 5.90% مقارنة بسنة 2009، وقد بلغ متوسط أعداد الأغنام خلال فترة الدراسة ما مقداره 19173985 رأس.

أما بالنسبة للإبل فقد عرفت اتجاهها تصاعديا طيلة فترة الدراسة (2000-2010)، حيث سجلت أعلى مستوى لها سنة 2010، بما مقداره

313990 رأس بمعدل نمو قدره 34.08% مقارنة بالسنة السابقة، وبمعدل نمو قدره 34.08 مقارنة بسنة 2000، وتمثل الإبل ما نسبته 10.25% من الثروة الحيوانية في الجزائر.

2- تطور إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء:

يعتبر اللحم بنوعية من السلع التي يزيد استهلاك الفرد منها بمعدلات عالية كونه يحتوي على البروتين الحيواني الذي يحتاجه جسم الإنسان، ولقد ركزت الجزائر جهودها لتطوير أساليب وطرق تربية الدواجن لإنتاج اللحوم البيضاء وذلك بهدف تخفيف الضغط المترتب عن استهلاك اللحوم الحمراء، والجدول الموالي يوضح لنا تطور إنتاج هذه الثروة خلال الفترة (2000 – 2010)

جدول رقم (16): تطور إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء خلال الفترة (2000-2010)

النوع السنة	لحوم حمراء (طن)	لحوم بيضاء (طن)
2000	250000	198000
2001	259800	201000
2002	290762	150600
2003	300459	156800
2004	320000	170000
2005	301568	143578
2006	298554	241166
2007	320124	260585
2008	235930	142080
2009	271590	190830
2010	271590	190830

المصدر: - بالنسبة للسنوات 2000-2006 من:

- Ministère de l'agriculture et du développement Rural, Rapport sur la situation du secteur agricole, 2006, p: 31.

- بالنسبة لسنة 2007 من:

- Ministère de l'agriculture et du développement Rural, Note de conjoncture 4ème trimestre 2007 et année 2007, Mars 2008, pp: 11-12.

- بالنسبة للسنوات 2008-2010 من:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية،

مجلد رقم (30)، (31).

يتبين من الجدول السابق، رقم (16) أن إنتاج اللحوم الحمراء عرف ارتفاعا مستمرا طيلة الفترة 2000-2004، حيث ارتفع من 25000 طن سنة 2000 إلى 259800 طن سنة 2001 أي بنسبة 3,92%، وارتفعت إلى 29762 طن سنة 2002 بنسبة 12,38%، وخلال سنة 2003 حققت ارتفاعا آخر قدر بـ: 300459 طن، أي ما نسبته 20,18 مقارنة بسنة 2000، وخلال سنة 2004 حقق الإنتاج ارتفاعا آخر قدر بحوالي 320000 طن أي ما نسبته 28%، وخلال سنتي 2005، 2006 عرف إنتاج اللحوم الحمراء انخفاضا بحيث بلغ 301586 طن، 298554 طن أي بنسبة: (-5,76)، (-6,7) على التوالي مقارنة بنسبة 2004، ويمكن تفسير ذلك بسبب تأجيل استهلاك اللحوم الحمراء المستوردة لأن أسعارها لم تكن في متناول المستهلكين⁽¹⁾، ليرتفع الإنتاج سنة 2007 إلى 320124 طن، بمعدل نمو إيجابي قدره 7.22% مقارنة بالسنة الماضية، وخلال سنة 2008، حقق إنتاج اللحوم الحمراء أدنى مستوياته خلال فترة الدراسة حيث بلغ 235930 طن، محققا نموا سلبيا قدره (-26,30%) مقارنة بسنة 2007، وخلال سنتي 2009، 2010 استقر الإنتاج حيث بلغ خلال السنتين 271590 طن.

أما إنتاج اللحوم البيضاء فقد سجلت ارتفاعا في الإنتاج خلال سنتي 2000، 2001 بحيث ارتفع الإنتاج من 198000 طن إلى 201000 طن بنسبة 1,51%، ويرجع ذلك لعدة أسباب يأتي في مقدمتها رفع الدعم عن تربية الدواجن مما أدى إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج⁽²⁾، وخلال السنوات 2002-2005 عرف إنتاج اللحوم البيضاء تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض إذ بلغ أدنى مستوياته خلال سنة 2005 حيث قدر بـ: 143578 طن محققا معدل نمو سلبي قدر بنسبة (-15,54%) مقارنة بسنة 2007، ويرجع السبب في ذلك إلى الظروف التي عرفها الثلاثي الأخير من عام 2005 إذ تميز بظهور مخاطر الإصابة بأنفلونزا الطيور⁽³⁾، وخلال سنتي 2006، 2007 عرف الإنتاج ارتفاعا وبمعدلات كبيرة جدا حيث بلغ على التوالي 241166 طن، 260585 طن، وبمعدلات نمو 68%، 81.5% على التوالي، وخلال سنة 2008 عرف إنتاج اللحوم البيضاء أدنى مستوى له خلال فترة الدراسة حيث بلغ 142080 طن وخلال سنتي 2009،

(1)- Ministère de l'agriculture et du développement Rural, Rapport sur la situation du secteur agricole, 2005, p: 29.

(2)- فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، مرجع سابق، ص: 182.

(3)- Ministère de l'agriculture et du développement Rural, Rapport sur la situation du secteur agricole, 2005, p: 29.

2010 عرف الإنتاج من هذا النوع من اللحوم استقرار حيث بلغ نفس المعدل والذي قدر بـ: 190830 طن.

ثانيا: تطور إنتاج الأسماك:

تشكل الحيوانات البحرية مصدرا هاما للحصول على البروتينات التي يحتاجها الإنسان في غذائه اليومي ويعتبر قطاع الصيد البحري في الجزائر مهماشا ويغلب عليه الطابع التقليدي القائم على الاستغلال البدائي للموارد البحرية، والجدول الموالي رقم (17) يوضح لنا تطور الصيد البحري في الجزائر.

جدول رقم (17): تطور إنتاج الأسماك للفترة (2006-2010)

(الوحدة= ألف طن)

البيان	2006	2007	2008	2009	2010
مصائد	156.73	148.44	139.26	130,12	130.12
مزارع	0.29	0.40	2.78	2.15	2.15

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد: (29)، (30)، (31).

من خلال بيانات الجدول يمكن القول أن إنتاج أسماك المصائد قد عرف انخفاضا مستمرا طيلة فترة الدراسة بحيث انخفض من 156.73 ألف طن سنة 2006 إلى 148.44 ألف طن سنة 2007 بمعدل نمو سلبي قدر بنسبة (-5,28%)، ليستمر في الانخفاض طيلة سنوات 2008، 2009، 2010 حيث حقق على التوالي معدلات نمو سلبية قدرت بـ: (-11,14%)، (-18,3%)، (-18,3%) على التوالي، في حين أسماك المزارع على العكس من ذلك أخذ اتجاهها تصاعديا حيث حقق معدلات نمو متتالية خلال السنوات 2006، 2007، 2008، قدرت بـ: 0,29، 0,40، 2,78 ألف طن على التوالي وخلال سنتي 2009، 2010 انخفض إلى ما مقداره 2,15 ألف طن محققا بذلك معدل نمو سلبي قدر بنسبة (-22,66) مقارنة بسنة 2008.

ثالثا: تطور إنتاج البيض والحليب والعسل:

أ - تطور إنتاج البيض: عرفت صناعة إنتاج البيض في الجزائر انتشارا واسعا منذ عقد الثمانينات، واستنادا لتقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لسنة 2000 فإن الجزائر كانت تحتل المرتبة الرابعة على المستوى العربي، وذلك بنسبة 12.69%، بينما تصدرت المغرب الدول العربية وذلك بنسبة 16.92% من إجمالي الإنتاج العربي، لتأت في المرتبة الثانية مصر بنسبة 13.51%، ثم السعودية بنسبة 12.94% بالنسبة لسنة 1999⁽¹⁾، وتعرف الجزائر في إنتاج البيض اكتفاء نسبيا مثلما هو الحال بالنسبة لإنتاج اللحوم البيضاء عموما، والجدول الموالي يبين مدى تطور إنتاج البيض في الجزائر.

جدول رقم (18): تطور إنتاج البيض للفترة 1996-2007

(الوحدة = مليون)

السنة	الإنتاج	السنة	الإنتاج
1996	1705	2002	3220
1997	1939	2003	3302
1998	2200	2004	3629
1999	2160	2005	3528
2000	2020	2006	3570
2001	2160	2007	3913

المصدر: - بالنسبة للسنوات من 1996-1999:

- Office nationale des statistiques, N 119 , 2005, p: 62.

- السنوات من 2000-2006:

- Ministère de l'agriculture et du développement Rural, Rapport sur la situation du secteur agricole, 2006, p: 31.

- بالنسبة لسنة 2007:

- Ministère de l'agriculture et du développement Rural, Note de conjoncture 1^{er} trimestre 2008, Mai 2008, p12.

(1) - فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين التبعية والاكتفاء، مرجع سابق، ص: 270.

توضح البيانات الواردة في الجدول أعلاه، بأن إنتاج البيض قد عرف تذبذبا طيلة الفترة 1996-2001، ليأخذ اتجاهها تصاعديا خلال السنوات 2002، 2003، 2004، حيث بلغ على التوالي 3220 مليون وحدة، 3302 مليون وحدة، 3629 مليون وحدة، أي بمعدلات نمو قدرت على التوالي بـ 49%، 52.87%، 68% مقارنة بسنة 2001، لينخفض سنة 2005 إلى 3528 مليون وحدة، أي بنسبة (-2.78%) مقارنة بسنة 2001، ليسجل سنة 2007 أعلى مستوياته إذ بلغ 3913 مليون وحدة، أي بمعدل نمو إيجابي قدر بـ 9.6% مقارنة بسنة 2006، وتجدر الإشارة إلى أن التذبذب والانخفاض في الإنتاج طيلة الفترة 1996 – 2001 يرجع إلى رفع الدعم عن قطاع تربية الدواجن وبالتالي ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج من جهة، وانخفاض الطلب بفعل ارتفاع أسعار البيض، وانخفاض القدرة الشرائية للمواطنين وخاصة ذوى الدخل المحدودة من جراء تطبيق برنامجي الاستقرار، والتصحيح الهيكلي من جهة أخرى، وكذلك بسبب الظروف الأمنية لأن أغلب المحاضن تتواجد على أطراف المدن والقرى وفي الجبال⁽¹⁾.

وحسب إحصائيات وزارة الفلاحة فإن الحصيلة التي تم تسجيلها من بيض المائدة الثلاثي الأول من عام 2008 بلغت ما مقداره 1.01 مليار وحدة، بزيادة قدرها 3.3% مقارنة بنفس الفترة من عام 2007 والتي سجل فيها 1.04 مليار وحدة⁽²⁾.

فيما أشارت إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعات بأن إنتاج البيض بلغ خلال السنوات 2008، 2009، 2010 على التوالي 184.39، 193.56، 193.56 ألف طن⁽³⁾.

ب- تطور إنتاج الحليب: يعتبر الحليب من المصادر الطاقوية للبروتين الحيواني، وهو مرتبط بالصحة العامة للإنسان، كونه من المكونات الغذائية الأساسية، ومن المنظور الاقتصادي يشكل ثقلا كبيرا في أعباء الفجوة الاستيرادية الغذائية، بعد مجموعة الحبوب، والجدول الموالي يوضح لنا تطور إنتاج الحليب في الجزائر.

(1) - عيسى بن ناصر، مشكلة الغذاء في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة منتوري – قسنطينة، الجزائر، 2005، ص: 108.

(2) - Ministère de l'agriculture et du développement Rural, Note de conjoncture 1^{er} trimestre 2007 et année 2007, Mars 2008, p: 08.

(3) - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، مجلد رق (31)، الخرطوم، 2010، ص: 118.

جدول رقم (19): تطور إنتاج الحليب للفترة (1996-2007)

(الوحدة = 10 لتر)

السنة	الإنتاج	السنة	الإنتاج
1996	1100	2002	1544
1997	1050	2003	1610
1998	1200	2004	1915
1999	1558	2005	2092
2000	1583	2006	2244
2001	1637	2007	2185

المصدر: - بالنسبة للسنوات من 1996-1999:

- Office Nationale des Statistiques, N 119,2005, p: 61.

- السنوات من 2000-2006:

- Ministère de l'agriculture et développement Rural, Rapport sur la situation du secteur agricole, 2006, p: 31.

- بالنسبة لسنة 2007 من:

- Ministère de l'agriculture et du développement Rural, Note de conjoncture 1^{er} trimestre 2007 et année 2007, Mars 2008 , p:11.

يتبين من الجدول أن إنتاج الحليب انخفض سنة 1997 إلى 1050 مليون لتر، بعد أن سجل سنه 1996 ما يعادل 1100 مليون لتر أي بمعدل نمو سالب قدر بـ(-4.54%) ليبدأ في الارتفاع طيلة الفترة 1998 – 2001 بحيث سجل سنة 2001 ما مقداره 1637 مليون لتر بمعدل نمو قدره 36.41% مقارنة بسنة 1998 وبـ 3.41 مقارنة بسنة 2000، أما سنة 2002 فقد انخفض الإنتاج بنسبة (-5.68%) مقارنة بسنة 2001، وخلال الفترة 2003 – 2006 أخذ الإنتاج اتجاها تصاعديا حيث سجل سنة 2006، أعلى مستوى له طيلة فترة الدراسة إذ بلغ ما مقداره 2244 مليون لتر بمعدل نمو قدره 7.26% مقارنة بسنة 2005 وبـ 39.37% مقارنة بسنة 2003، وفي سنة 2007 انخفض الإنتاج إلى 2185 مليون لتر، بمعدل نمو سالب قدر بـ (-2.62%) مقارنة بالسنة السابقة، ويرجع هذا الانخفاض في إنتاج الحليب إلى النقص في الأعلاف وارتفاع تكاليفها، باعتبارها الغذاء الرئيسي للماشية⁽¹⁾.

(1)- Ministère de l'agriculture et du développement Rural, Note de conjoncture 4^{ème} trimestre 2007 et année 2007, Mars 2008, p: 09.

خلال الثلاثي الأول من سنة 2008 بلغ إجمالي إنتاج الحليب ما مقداره 562109904 لتر ، بزيادة قدرها 4.19% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2007، والتي بلغت حوالي 534066271 لتر⁽¹⁾.

لقد بلغ إنتاج الحليب في الجزائر حسب إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية خلال السنوات: 2008، 2009، 2010 على التوالي: 1878.52 ألف طن، 2377.64 ألف طن، 2377.64 ألف طن⁽²⁾.

⁽¹⁾ Ministère de l'agriculture et du développement Rural, Note de conjoncture 1^{er} trimestre 2008, Mai 2008, p: 08.

⁽²⁾ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، مجلد رق (31)، مرجع سابق، ص: 117.

خلاصة:

رغم الطاقات والإمكانات الطبيعية والبشرية، وكذا المنتجات النباتية والحيوانية التي تزخر بها الجزائر، إلا أن استغلالها يبقى محدودا نسبيا، خاصة أن العمالة في العقدين الأخيرين أخذت تتجه نحو قطاعي الصناعة والخدمات لأنهما في نظرهم يعتبران أكثر تربحا من القطاع الزراعي، وكذلك استمرار استخدام الأساليب التقليدية وتهميش دور الجانب العلمي أدى إلى تدني شديد في حجم الإنتاجية.

في المقابل نجد إنتاجية الأراضي الزراعية ضعيفة نوعا ما مقارنة بنظيرتها في باقي الدول المتقدمة ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى عدم استعمال التقانة الحديثة في المجال الزراعي، إذ نجد أن الوسائل المستعملة في الفلاحة أغلبها تقليدي كما أن العمال الزراعيين يفتقرون إلى التأهيل والتدريب من طرف الكفاءات والإطارات العالية والخبراء الزراعيين، إذ أن حرفة الزراعة نجدها متوارثة من الآباء والأجداد عبر العصور مما يجعلها تنسم بالبساطة.

كما أن الإنتاج النباتي والحيواني يتصفان في أغلب المواسم بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض، وهذا ما يقلل من الطاقة التصديرية للبلاد ويضعف من قدراتها التنافسية، ويزيد من الفجوة الغذائية وتبعية الدولة للخارج، كما يسبب عجزا دائما في ميزان المدفوعات.

الفصل الثالث:

الإستراتيجيات الكفيلة بضمان
الاكتفاء الغذائي في الجزائر

اتجهت الدولة خلال بداية العقد الأخير من القرن الماضي نحو سياسة التفتح الاقتصادي، والتخلص من بقايا النظام الاشتراكي الذي كان سائدا منذ فترة ما بعد الاستقلال والذي أصاب المؤسسات العامة بالشلل التام، حيث أبدت الجزائر نيتها في الانضمام إلى النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف والذي أصبح يحتكر أكثر من 90% من التجارة العالمية، كما انضمت إلى عدة اتحادات إقليمية عربية وغربية، في المقابل قامت بإدخال مجموعة من التعديلات والتصحيحات الهيكلية على مختلف القطاعات الاقتصادية ومنها الزراعي، إذ انتهجت العديد من السياسات والإستراتيجيات على المستويين المحلي والدولي بهدف تحسين أمنها الغذائي وصولا إلى تحقيق اكتفائها من الغذاء.

وبناءا عليه فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى العناصر التالية:

المبحث الأول: الفجوة الغذائية في الجزائر.

المبحث الثاني: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

المبحث الثالث: دور الصناعات الغذائية في تحسين الأمن الغذائي.

المبحث الرابع: تحرير تجارة المنتجات الزراعية.

المبحث الخامس: تحقيق الاكتفاء الغذائي في الإطار العربي

المبحث الأول: الفجوة الغذائية في الجزائر

بدأت الأزمة الغذائية في الجزائر منذ مطلع سبعينات القرن الماضي، وزادت حدتها بعد ذلك إذ تسارعت وتيرة الواردات من الخارج وخاصة منها تلك التي تشمل الغذاء، بحيث ارتفع الطلب على الغذاء بسبب عجز القطاع الزراعي الجزائري على تلبية متطلبات السكان، وسيتم من خلال هذا المبحث التطرق إلى واردات وصادرات المواد الغذائية وكذا الفجوة الغذائية في الجزائر.

أولاً: الصادرات والواردات:

1- الصادرات: صادرات مدخلات القطاع الزراعي حققت خلال الثلاث سنوات: 2006، 2007، 2008 متوسط عائدات يزيد عن 215 مليون دولار خلال 2006، في اتجاه متزايد ارتفع من 162,9 مليون دولار خلال سنة 2006 إلى 302,5 مليون دولار في 2008، بنمو قدره 85,70 % خلال سنة 2008 مقارنة بسنة 2006.

2- الواردات: الإنفاق على استيراد المنتجات الزراعية ومدخلات الزراعة أظهر أيضاً ارتفاعاً، حيث بلغ 4,6 مليار دولار سنة 2006، ليتعدى ذلك إلى 9,6 مليار دولار سنة 2008 بزيادة قاربت 100%، بالنسبة لهذه الفترة فقد سجلت متوسط إنفاق بلغ حوالي 6,5 مليار دولار⁽¹⁾، وحسب الأرقام المقدمة من طرف المصالح الإحصائية للجمارك فقد سجلت واردات المواد الغذائية الأساسية انخفاضاً بنسبة 54,24%، خلال شهر جويلية 2009، حيث بلغت قيمتها 297 مليون دولار مقابل 649 مليون دولار خلال جويلية 2008، مشيرة إلى أن واردات الحليب ومشتقاته والحبوب والدقيق والسكر سجلت أعلى نسبة انخفاض وهذا بسبب الإجراءات التي اتخذتها الحكومة مؤخراً لكبح الواردات⁽²⁾.

ثانياً: الميزان التجاري للمنتجات النباتية والحيوانية الرئيسية:

يعبر الميزان التجاري عن الفرق بين قيمة واردات بلد ما، خلال فترة ما، وبين قيمة صادراته، فإذا رجحت كفة الصادرات على كفة الواردات قيل أن هذا البلد ذو ميزان تجاري ملائم، وإذا رجحت كفة الواردات على كفة الصادرات قيل

⁽¹⁾- Ministère de l'agriculture et du développement Rural, direction des statistique agricole et des systèmes d'information, sous direction de statistique agricole, année 2008, février 2009, p: 06 .

⁽²⁾- حسب إحصائيات وزارة الخارجية

إن هذا البلد ذو ميزان تجاري غير ملائم، ويعتبر الميزان التجاري أحد مكونات ميزان المدفوعات.

1- الميزان التجاري للمنتجات النباتية الرئيسية: يمثل الجدول رقم (20) الميزان التجاري للمنتجات النباتية الرئيسية خلال الفترة (2006-2008).

جدول رقم (20): الميزان التجاري للمنتجات النباتية الرئيسية خلال الفترة (2006-2008)
الوحدة: 1000000 دينار

2008				2007				2006				البيان
حجم الفجوة %	معدل التغطية %	واردات	صادرات	حجم الفجوة %	معدل التغطية %	واردات	صادرات	حجم الفجوة %	معدل التغطية %	واردات	صادرات	
												الخضر والفواكه
97.6	2.4	17043	406	97.7	2.3	15517	404	97.7	2,3	12462	291	الخضر
87.3	12.7	10267	1305	80.9	19.1	5359	1596	79.9	20.1	7222	1453	الفواكه
98.8	1.2	3575	44	98.3	1.7	3944	65	99.1	0.9	2951	27	الخضر والفواكه المعلبة
94.3	5.7	30887	1755	93.1	6.9	29820	2066	92.8	7.8	22635	1771	المجموع
												انتاج الحبوب
100	0.0	254169	0	100	0.0	128073	1.477	100	0.0	98317	0.115	الحبوب
78.7	21.3	1999	426	87.5	12.5	135	169	89	11.0	957	105	منتجات مطحونة
83.3	16.7	5035	843	80.8	19.2	3118	598	83.9	16.1	1385	223	مستحضرات حبوب
99.5	0.5	261203	1269	99.4	0.6	132544	769	99.7	0.3	100660	328.1	المجموع
												قهوة، شاي، سكر، نبيذ
100	0.0	21192	0.451	100	0.0	16447	0.143	100	0.0	13066	0.305	قهوة، شاي، توابل
99.6	0.4	28321	106	99.3	0.7	29717	217	99	1.0	31759	330	سكر
0	110.8	1793	1986	20.8	79.2	1701	1348	44.3	45.7	1533	701	مشروبات ونبيذ
0	110.8	3093	435	83.3	16.7	1924	322	82.2	17.8	1896	337	كاكاو
95.4	4.6	54400	2527	96.2	3.8	49791	1888	97.2	2.8	48255	1369	المجموع
												المحاصيل الصناعية
99.8	10.2	3709	376	96.7	3.3	3025	98	88	12.0	2594	312	البذور الزيتية

98.3	1.7	47857	803	99.9	0.1	33697	50	85.1	4.9	27681	1350	الزيوت والشحوم النباتية
98.8	1.2	12775	158	99.7	0.3	8912	224	99.7	0.3	5928	15	التبغ
63.2	36.8	175	64	98.8	1.2	231	3	99.8	0.2	225	0.855	الزيوت الأساسية
100	0.0	942	0.0	100	0.0	612	0	99.5	0.5	916	4	الفطن
97.9	2.1	65458	1403	99.6	0.4	46478	174	95.5	4.5	37345	1683	المجموع
مختلفة												
98.1	1.9	349	6	92.2	7.8	316	24	95.8	4.2	364	15	نباتات لصناعة العطور
99.6	0.4	778	3	100	0.0	781	0.002	100	0.0	559	0	مواد نباتية للصبغة
99.1	0.1	90	0.046	99.3	0.7	48	0.343	100	0.0	87	0.024	مواد نباتية أخرى
100	0.0	11016	3	100	0.0	10243	2.45	99.6	0.4	8164	32	لتحضير مختلف الأغذية
100	0.0	22074	0.032	100	0.0	15704	0	100	0.0	11968	0	بقايا وأغذية للحيوانات
100	0.0	4	0	100	0.0	1.43	0	100	0.0	83	0	نسيج وألياف نباتية
99.6	0.04	34309	12	99.9	0.1	27094	27	99.8	0.2	21227	47.24	المجموع
98.4	1.6	446256	6968	98.3	1.7	285728	4924	97.7	2.3	230123	5200	الإجمالي

Source: Ministère d'agriculture et du développement Rural, direction des statistique agricole et des systèmes d'information, sous direction de statistique agricole, année 2008, février 2009, p: 06

من تحليل بيانات الجدول رقم(20) يتضح لنا الآتي:

أ- معدل تغطية الصادرات للواردات

معدل تغطية الصادرات للواردات من إنتاج الخضر والفواكه في انخفاض مستمر بحيث انخفض على التوالي بنسبة 7.8%، 6.9%، 5.7%، ويرجع ذلك إلى انخفاض الإنتاج الوطني، وارتفاع الطلب.

بالنسبة لإجمالي الحبوب فقد عرف معدل تغطية الصادرات للواردات تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، بحث حقق سنة 2007 أعلى معدل قدر بنسبة 0.6% سنة 2006، وأدنى معدل قدر بنسبة 0.3%.

أخذ إنتاج المحاصيل الصناعية اتجاها متذبذبا بين الارتفاع والانخفاض إذ حقق معدل تغطية الصادرات للواردات أعلى مستوياته سنة 2006 بنسبة 4.5%، لينخفض إلى 0.4% سنة 2007، ليعاود الارتفاع سنة 2008 محققا 2.1%.

فيما يخص إجمالي إنتاج باقي المنتجات النباتية فقد عرف معدل تغطية الصادرات للواردات نموا سلبيا إذ حقق انخفاضا سلبيا خلال السنوات 2006، 2007، 2008، على التوالي: 0.2%، 0.1%، 0.4%.

وفيما يخص إجمالي المنتجات النباتية الرئيسية فإن معدل التغطية بالنسبة لهذه المنتجات قد أخذ اتجاها تنازليا خلال السنوات محل الدراسة 2006، 2007، 2008، بحيث حقق على التوالي، 2.3%، 1.6%، 1.7%.

ب- حجم الفجوة الغذائية

ارتفعت نسبة التبعية المعبر عنها بالفجوة لمجموع الخضر والفواكه من 92.8% سنة 2006 إلى 93.1% سنة 2007، لترتفع مرة أخرى إلى 94.3% سنة 2008، وأخذت في الارتفاع من سنة لأخرى حيث بلغت على التوالي: 79.9%، 80.9%، 87.3%.

أما بالنسبة لحجم الفجوة لمنتجات القهوة والشاي والنبيد، والسكر فقد عرفت أعلى مستوياتها سنة 2006 حيث بلغت 97.2%، لتتجه خلال سنتي 2007، 2008 للانخفاض بنسبة 96.2%، 95.4%، وارتفعت نسبة الفجوة بالنسبة لمجموع إنتاج الحبوب لتعرف أعلى نسبة لها سنة 2006 بمقدار

97.2% ، لتتخفض بنسبة ضئيلة سنة 2007 إلى 99.4% ، ثم تعاود الارتفاع سنة 2008 إلى 99.5% .

فيما يخص حجم الفجوة بالنسبة للمحاصيل الصناعية فقد كانت مرتفعة جدا، إذ عرفت أعلى نسبة لها سنة 2007 بمقدار 99.6% ، لتتخفض إلى 97.9% سنة 2008، ثم إلى 95.5% سنة 2006.

أما بالنسبة لمجموع المنتجات النباتية الرئيسية الأخرى فقد عرفت فجوة مرتفعة جدا قاربت 100% ، إذ كانت على التوالي خلال السنوات 2006 ، 2007 ، 2008 ، 99.8% ، 99.9% ، 99.6% .

جدول رقم (21): الميزان التجاري للمنتجات الحيوانية الرئيسية (2006-2008)

(الوحدة: 1000000 دينار)

2008				2007				2006				البيان
حجم الفجوة %	معدل التغطية %	واردات	صادرات	حجم الفجوة %	معدل التغطية %	واردات	صادرات	حجم الفجوة %	معدل التغطية %	واردات	صادرات	
25.4	74.6	1292	963	0	184.0	536	987	38.4	61.6	1542	94	أسماك، قشريات، رخويات
99.9	0.1	399	0.480	100	0.0	445	94	99.9	0.1	225	0.169	أسماك جاهزة
43	57.0	1691	964	0	100.6	981	984	46.4	53.6	1767	948	المجموع
99.2	0.2	1744	3.42	100	0.0	1412	0.06	99.9	0.1	2439	3	حيوانات حية
100	0.0	1124	0	99.4	0.6	9816	55	99.8	0.2	11917	20	لحوم
84.6	15.4	76	11	99.7	0.3	62	0.164	99.8	0.2	37	0.077	لحوم جاهزة
99.9	0.1	13035	15	99.5	0.5	11290	56	99.8	0.2	14393	23	المجموع
99.8	0.2	83620	191	99.8	0.2	73793	139	99.5	0.5	51511	269	منتجات الحليب، البيض، العسل
100	0.0	412	0	0	124.5	223	277	100	0.0	174	0.01	زيوت وشحوم حيوانية
0	1262.7	125	1580	0	1914.6	62	1199	0	1673.5	72	1210	جلود
100	0.0	20	0	100	0.0	25	0	100	0.0	12	0	صوف وشعر
100	0.0	55	0	100	0.0	3	0	100	0.0	3	0	حرير
100	0.0	55	0	100	0.0	32	0	100	0.0	37	0	مواد حيوانية أخرى
97.9	2.1	8423	1771	97.8	2.2	74140	1617	97.1	2.9	51810	1480	المجموع
97.2	2.8	98960	2750	96.9	3.1	86412	2660	96.4	3.6	67971	2451	الإجمالي

• حجم الفجوة من حساب الباحث

Source: ministère de l'agriculture et du développement rural, opcit, page: 05

من تحليل بيانات الجدول رقم (21) يتضح لنا ما يلي:

أ- معدل تغطية الصادرات للواردات

بالنسبة لمجموع الأسماك والقشريات والرخويات عرف تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض بحيث حقق أعلى نسبة له سنة 2007 بنسبة قدرت بـ: 100.6%، وحقق أدنى مستوى له سنة 2006 بنسبة 53.6%.

بالنسبة للحيوانات الحية فإن معدل التغطية عرف بدوره تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض بنسبة ضئيلة، بحيث حقق أعلى نسبة له سنة 2008 بنسبة قدرت بـ: 0.2%، بينما حقق أدنى نسبة سنة 2007 قدرت بـ: 0.0%.

بالنسبة لمجموع إنتاج اللحوم فقد حقق معدل التغطية نسبة متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض خلال سنوات 2006، 2007، 2008 بحيث حققت على التوالي النسب التالية: 0.2%، 0.5%، 0.1%.

فيما يخص منتجات الحليب، البيض والعسل فقد عرفت هي الأخرى تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض حيث حقق معدل تغطية الصادرات للواردات أعلى نسبة له سنة 2006 قدرت بـ: 0.5% ليتجه نحو الانخفاض سنتي 2007، 2008 بنسبة متساوية قدرت بـ: 0.2%.

أما الزيوت والشحوم الحيوانية فقد عرفت معدلات تغطية سالبة طيلة الثلاث سنين فترة الدراسة إذ قدرت بـ: 0.0%، لكل السنوات.

بالنسبة لإنتاج الجلود فإن معدلات التغطية ارتفعت من 1673.5% خلال سنة 2006 إلى 1914.6% خلال سنة 2007، لتتخفض إلى 2262.7 سنة 2008.

فيما يخص مادة الصوف، الشعر، الحرير والمواد الحيوانية الأخرى فقد عرفت معدلات التغطية نسبا سلبية متساوية قدرت بـ: 0.0% خلال السنوات 2006، 2007، 2008.

أما إجمالي المنتجات الحيوانية الرئيسية فقد عرفت معدلات تغطية الصادرات للواردات نسبا متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض إذ حققت أعلى مستوياتها سنة 2006 بنسبة قدرت بـ: 3.6%، وأدنى مستوياتها سنة 2008 بنسبة 2.8%.

2- حجم الفجوة الغذائية

من خلال بيانات الجدول يتضح لنا أن الفجوة الغذائية امجموع الأسماك والقشريات والرخويات والأسماك الجاهزة كانت منعدمة سنة 2007 إذ بلغت 0%، أما سنتي 2006، 2008 فقد بلغت على التوالي نسبة: 46.6%، 43%.

بالنسبة لمجموع الحيوانات الحية واللحوم الجاهزة فقد كانت الفجوة مرتفعة طيلة فترة الدراسة حيث بلغت سنة 2006 نسبة 99.8%، وسنة 2007 نسبة 99.8%، وخلال سنة 2008 وصلت إلى نسبة 99.98%.

فيما يخص منتوجات الحليب والبيض والعسل، زيوت وشحوم حيوانية، جلود، صوف وشعر وحرير، والمواد الحيوانية الأخرى فإن حجم الفجوة الغذائية أخذ اتجاه تصاعدي، بحيث ارتفع من 97.1% سنة 2006، إلى 97.8% سنة 2007، ليرتفع إلى 97.9 سنة 2008.

بالنسبة لإجمالي المنتجات الحيوانية الرئيسية فإن حجم الفجوة الغذائية عرف تزايداً مستمراً خلال الثلاث سنوات محل الدراسة حيث ارتفعت من 96.4% سنة 2006 إلى 96.9% سنة 2007، لترتفع مرة أخرى إلى 97.2% سنة 2008.

ثالثاً: الميزان التجاري للمنتجات الغذائية

يمثل الجدول الموالي رقم (22) الميزان التجاري للمنتجات الغذائية خلال الفترة الممتدة بين (2005-2008).

جدول رقم(22): الميزان التجاري للمنتجات الغذائية خلال الفترة 2005-2008

(الوحدة:1000 دينار)

2008				2007				2006				2005				البيان
ح.ف.%	م.ت.%	صادرات	واردات	ح.ف.%	م.ت.%	صادرات	واردات	ح.ف.%	م.ت.%	صادرات	واردات	ح.ف.%	م.ت.%	صادرات	واردات	
100	0	0	58	99.85	0.001	0.094	65	99.99	0.006	0.094	66	100	0	0.007	95	لحوم وأحشاء صالحة للأكل
72.5	27.5	30.76	11.18	59	41	2.687	6.673	83.89	16.10	2.31	14	87.11	12.88	2,248	17	أسماك،قشريات،رخويات
99.1	0.9	2.653	296	99.24	0.76	2.3	294	98.38	1.62	4.7	288	97	3	8.5	287	حليب ومشتقاته
98.47	1,53	3	198	99.30	0,70	2.3	326	99.20	0,80	1,5	189	99.5	0.5	1	206	خضرا،درنيات،نباتات
96,45	3,55	10	289	95.30	4.70	13	288	95	5	12	252	95.7	4.3	11	256	فواكه طازجة ومجففة
99.99	0.002	0,004	154	99,98	0,016	0,022	136	99.99	0.001	0.002	132	100	0	0.001	132	قهوة،شاي،توابل
100	0	0	6450	99.99	0	0.023	4703	100	0	0.002	4820	100	0	0	5737	حبوب الإستهلاك
79	21	8	41	86.7	13.3	5	39	82.7	17.3	5	29	64.2	35.75	10	28	منتجات مطحونة
98.15	1.85	11	59	90.38	9.62	5	54	84.36	15.64	6	43	74	26	15	58	فواكه ذات حبيبات ونواة
98.85	1.85	11	597	98.50	1.50	8	616	96	4	27	664	96.6	3.34	17	520	زيوت وشحوم
99.25	0.75	0.047	6	99.99	0.01	1	9	99,98	0.017	1	5	99.9	0.021	1	4	مستحضرات لحوم أسماك
98.85	1.15	13	1135	98.60	1.40	17	1217	98	2	21	1067	98	2	20	1015	سكر
96.68	3.32	1	34.5	96.30	3.70	1	27	92.61	7.39	1.43	19	89.3	10.67	1.6	15	كاكاي ومستحضراته
38	62	16	26	55	45	16	27	65.5	34,5	5.54	16	73.5	26.5	3	12	مستحضرات حبوب
99.96	0.04	0.73	1824	99.27	0.73	0.63	86	98.93	1.07	0.737	68	97.8	2.20	9	4	خضرا وفواكه معلبة
99.97	0.03	0.20	62	99.95	0.025	0.15	59	100	0	0	56	99.5	0.47	0.217	45	مواد غذائية معلبة
0	184.7	4.79	25	0	168	35	20	0	114	22.6	19	35	65	10	15	نبيذ ومشروبات
95.17	4.83	0.90	18	99.33	0.67	0.12	19	99.95	0.025	0,005	19	99.9	0.065	8	12	تبغ
97.57	2.43	113	11283	98.64	1.34	106	7999	98.58	1.42	111	7766	98.6	1.40	117.5	8453	اجمالي الفاتورة الغذائية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- Ministère de l'agriculture et du développement Rural, direction des statistique agricole et des systèmes d'information, sous direction de statistique agricole, commerce extérieur, années, 2005, 2006, 2007, 2008

من خلال تحليل بيانات الجدول رقم(22) نستنتج مايلي:

1- بالنسبة لمعدل تغطية الصادرات للواردات

يلاحظ أن أعلى معدلات تغطية الصادرات للواردات خلال سنة 2005 عرفتها المنتوجات المطحونة والفواكه ذات الحبيبات والنواة، مستحضرات الحبوب، وكذا النبيذ والمشروبات على التوالي بنسبة: 35.75%، 26%، 26.5%، 65%.

أما أدنى معدلات تغطية الصادرات للواردات خلال نفس السنة فقد عرفتها اللحوم والأحشاء الصالحة للأكل، خضر ودرنيات ونباتات، حبوب الاستهلاك، مواد غذائية معلبة على التوالي بالنسب التالية: 0%، 0.5%، 0%، 0.47%.

خلال سنة 2006 حققت صادرات كل من مستحضرات الحبوب، والنبيذ والمشروبات أعلى معدلات تغطية لوارداتها، على التوالي بنسبة 34.5%، 114%، أما أدنى معدلات تغطية فقد حققتها اللحوم بنسبة 0.0006%، خضر 0.8%، قهوة وشاي وتوابل 0.001%، حبوب الاستهلاك 0%، مستحضرات لحوم أسماك 0.017%، مواعد غذائية معلبة 0%، تبغ 0.025%.

خلال سنة 2007 حققت معدلات تغطية الصادرات للواردات أعلى نسب لها بالنسبة: للأسماك، الحبوب الجاهزة، والنبيذ والمشروبات على التوالي: 41%، 45%، 168%، أما أدنى معدلات تغطية للمنتجات الغذائية خلال سنة 2007 تمثلت في اللحوم والأحشاء الصالحة للأكل، الحليب ومشتقاته، خضر، قهوة وشاي وتوابل، حبوب الاستهلاك، لحوم أسماك جاهزة، خضر وفواكه معلبة، مواد غذائية معلبة، تبغ بنسبة على التوالي: 0.001%، 0.76%، 0.70%، 0.016%، 0.004%، 0.01%، 0.73%، 0.025%، 0.76%.

بالنسبة لسنة 2008 فقد حققت منتجات كل من الأسماك والقشريات والرخويات، المنتجات المطحونة، ومستحضرات الحبوب، نبيذ ومشروبات أعلى معدلات تغطية لصادراتها قدرت بالنسب التالية على التوالي: 27.5%، 21%، 62%، 184.81%، أما أدنى مستويات لتغطية الصادرات للواردات خلال سنة 2008، فقد عرفتها كل من اللحوم بنسبة 0%، حليب ومشتقاته 0.90%، قهوة شاي توابل بنسبة 0.0026%، حبوب الاستهلاك بنسبة 0%، مستحضرات لحوم أسماك

بنسبة 0.75%، خضر وفواكه معلبة بنسبة 0.04%، مواد غذائية معلبة بنسبة 0.03%.

أما فيما يخص معدل التغطية بالنسبة لإجمالي الفاتورة الغذائية فقد قدر خلال السنوات 2005، 2006، 2007، 2008 بالنسبة التالية على التوالي: 1.20%، 1.42%، 1.34%، 2.43%.

2- بالنسبة لحجم الفجوة الغذائية

لقد عرف حجم الفجوة الغذائية ارتفاعا مستمرا طيلة فترة الدراسة 2005-2008، فخلال سنة 2005 عرفت كل من اللحوم والأحشاء الصالحة للأكل، خضر ودرنيات، قهوة وشاي سكر، مستحضرات لحوم أسماك، مواد غذائية معلبة، تبغ أعلى مستوياتها بالنسب التالية على الترتيب: 99.99%، 99.5%، 99.99%، 99.97%، 98%، 99.53%، 99.95%، وعرف حجم الفجوة أدنى مستوياته بالنسبة للعنب بنسبة 35%.

خلال سنة 2006 أخذ حجم الفاتورة الغذائية بالنسبة للحوم والأحشاء الصالحة للأكل نسبة 99.99%، حبوب الاستهلاك 100%، مستحضرات لحوم أسماك 99.98%، سكر 98%، خضر وفواكه معلبة 98.93%، مواد غذائية معلبة 100%، تبغ 99.95%، وعرف حجم الفجوة أدنى مستوياته بالنسبة للنبذ والمشروبات بنسبة 0%.

بالنسبة لسنة 2007 انخفض حجم الفاتورة الغذائية بالنسبة للحوم والأحشاء الصالحة للأكل بنسبة ضئيلة جدا قدرت بـ: 99.85%، لترتفع بالنسبة للحليب ومشتقاته من 98.37% خلال سنة 2006، إلى 99.24%، وبالنسبة للخضر ارتفعت من 99.20% إلى 99.30%، وقد تميزت كل القهوة الشاي التوابل حبوب الاستهلاك بالثبات في حجم فجوتها الغذائية إذ بلغت على التوالي: 99.99%، 98.60، 99.27، 99.95%، 99.93%، وقد بلغت الفجوة أدنى مستوى لها بالنسبة للنبذ والمشروبات بنسبة 0%.

خلال سنة 2008 عرف حجم الفجوة الغذائية ارتفاعا وانخفاضا نسبين في بعض المنتجات، فمثلا ارتفع حجمها بالنسبة للحوم والأحشاء الصالحة للأكل من

99.85% سنة 2007 إلى 100% سنة 2008، وفي المقابل انخفض حجم الفجوة بنسبة ضئيلة بالنسبة للحليب ومشتقاته من 99.24% سنة 2007 إلى 99.10% سنة 2008، لتتخفض أيضا بالنسبة للخضر والنباتات والدرنيات من 99.30% سنة 2007، إلى 98.47% سنة 2008، وتبقى شبه ثابتة بالنسبة للقهوة والشاي والتوابل، وحبوب الاستهلاك على التوالي بنسبة: 99.99%، 100%، وقد بلغت بالنسبة للزيوت والشحوم ومستحضرات لحوم الأسماك، سكر، خضر وفواكه معلبة، مواد غذائية معلبة، النسب التالية على التوالي: 98.15%، 99.25%، 95.85%، 99.36%، 99.97%، أما أدنى مستوى لحجم الفجوة الغذائية خلال سنة 2008 فقد بلغ 0%، بالنسبة للنبيد والمشروبات.

بالنسبة لحجم الفجوة الغذائية بالنسبة لإجمالي الفاتورة الغذائية خلال فترة الدراسة فقد بلغت أعلى مستوياتها سنة 2005 بنسبة قدرت بـ: 98.80%، وأدنى مستوى لها سنة 2008 بنسبة قدرت بـ: 97.57%، وبلغت سنتي 2006، 2007 على التوالي: 98.58%، 98.64%.

رابعاً: الميزان التجاري للأسمدة والمبيدات والعتاد الفلاحي

يمثل الجدول الموالي رقم (23) الميزان التجاري للأسمدة والمبيدات والعتاد الفلاحي خلال الفترة (2006-2008)

جدول رقم: (23) الميزان التجاري للأسمدة والمبيدات والعتاد الفلاحي

(الوحدة: 1000 دج)

2008			2007			2006			البيان
م.ت. %	واردات	صادرات	م.ت. %	واردات	صادرات	م.ت. %	واردات	صادرات	
-	620422	0	-	597047	0	-	582021	0	لقاح بيطري
1.83	4971021	9092225	1.3	3300519	4143432	1.0	3376122	3359043	أسمدة كيماوية
0.01	5031643	45255	0.0001	3425277	197	0.01	2166258	28128	مبيدات
-	346991	0	-	274568	0	-	296575	0	إطارات فلاحية
-	95428	0	0.0001	75515	7	-	102786	0	آلات زراعية صغيرة
0.01	4088234	45995	0.01	3188853	32134	0.01	4063152	45283	عتاد فلاحي
-	1176196	0	0.01	873587	5119	0.01	1408730	9286	جرارات فلاحية
0.6	16329935	9183475	0.4	11735365	4180890	0.3	11995643	3441741	إجمالي الأسمدة والمبيدات والعتاد الفلاحي

Source: ministère de l'agriculture et du développement rural, op cit, page: 07.

يتضح من تحليل بيانات الجدول، أن نسبة تغطية الصادرات للواردات بالنسبة للقمح البيطري كانت سالبة طيلة الثلاث سنوات فترة الدراسة، أما بالنسبة للأسمدة الكيماوية فقد عرفت معدلات التغطية نموا إيجابيا طيلة الفترة 2006-2008، إذ ارتفعت من 1.0% سنة 2006 إلى 1.3% سنة 2007 وإلى 1.83% سنة 2008.

فيما يخص المبيدات فإن معدلات التغطية كانت تتذبذب بين الارتفاع والانخفاض حيث سجلت على التوالي النسب التالية: 0.01%، 0.0001%، 0.01% خلال الفترة محل الدراسة.

بالنسبة للإطارات الفلاحية فإن معدلات تغطية الصادرات للواردات كانت مساوية للصفر، أما الآلات الزراعية الصغيرة فقد عرفت معدلات تغطية صادراتها ل وارداتها معدلات سلبية خلال سنتي 2006، 2008 بحكم أنه لم تكن هناك صادرات نحو الخارج، أما سنة 2007 فقد بلغ معدل التغطية 7%.

بخصوص العتاد الفلاحي والجرارات الفلاحية فقد بلغت معدلات التغطية خلال سنتي 2006، 2007 نفس النسبة إذ قدرت ب 0.01% بالنسبة للعتاد الفلاحي 0.0% بالنسبة للجرارات الفلاحية.

أما بالنسبة لإجمالي الأسمدة والمبيدات والعتاد الفلاحي فإن معدلات تغطية الصادرات للواردات عرفت ارتفاعا مستمرا خلال السنوات 2006، 2007، 2008 على التوالي بنسب 0.3%، 0.4%، 0.6%.

وقد بلغت واردات المعدات الفلاحية سنة 2009 حسب إحصائيات بنك الجزائر 219 مليون دولار، أما الصادرات فقد بلغت 0 مليون دولار⁽¹⁾.

⁽¹⁾- Bank d'algerie, évolution économique et de monétaire en Algérie, rapport 2009, juillet 2010, Alger, p: 238.

جدول رقم (24): الممونون العشرة الأوائل للجزائر خلال الفترة (2006-2008)

(الوحدة: مليون دينار)

البلدان	2006	%	البلدان	2007	%	البلدان	2008	%
فرنسا	317122.7	20.3	فرنسا	320054.6	16.7	فرنسا	422772.2	16.4
ايطاليا	136676.9	8.8	ايطاليا	16669.5	8.7	ايطاليا	280177.6	10.9
الصين	124027.7	8.0	الصين	165757.3	8.6	الصين	265461.3	10.3
ألمانيا	107252.0	6.9	و.م.أ	146770.2	7.7	اسبانيا	189816.4	7.4
و.م.أ	103181.9	6.6	ألمانيا	124049.0	6.5	ألمانيا	157818.7	6.1
اسبانيا	74583.3	4.8	اسبانيا	110157.2	5.7	و.م.أ	143233.8	5.6
تركيا	51634.7	3.3	تركيا	73853.0	3.9	اليابان	91965.4	3.6
اليابان	51551.0	3.3	اليابان	63986.1	3.3	تركيا	87723.7	3.4
الأرجنتين	45838.1	2.9	الأرجنتين	63916.4	3.3	الأرجنتين	81577.7	3.2
بلجيكا	38380.2	2.5	بلجيكا	56164.9	2.9	كندا	63403.6	2.5

Source: Office National des Statistique, L'Algérie en quelques chiffres, N:39,resultats 2008, Edition 2009, p: 49.

يتضح من تحليل بيانات الجدول أعلاه بأن فرنسا كانت الممون الأول للجزائر خلال سنة 2006 بنسبة قدرت بـ: 20.3%، لتليها إيطاليا والصين في المرتبتين الثانية والثالثة على التوالي بنسبة 6.6%، 6.9%، لتليها اسبانيا وتركيا واليابان والأرجنتين وبلجيكا على التوالي بنسبة: 4.8%، 3.3%، 2.9%، 2.5%.

خلال سنة 2007 احتلت فرنسا الصدارة في تموين الجزائر بنسبة 16.7%، وتبقى إيطاليا محافظة على مركزها الثاني بنسبة 8.7%، والصين المرتبة الثالثة بنسبة 8.6%، لتتراجع ألمانيا أمام الولايات المتحدة 6.5%، والولايات المتحدة بنسبة 7.7%، وتبقى اسبانيا محافظة على مركزها السادس في تموين الجزائر بنسبة 5.7%، وتتقدم اليابان لتحل المركز السابع بنسبة 3.9%، ثم تليها الأرجنتين وتركيا وكوريا الجنوبية على التوالي بنسبة: 3.3%، 33%، 2.9%.

خلال سنة 2007 محافظة على مراكزها الأولى والثانية والثالثة على التوالي بنسبة 16.4%، 10.9%، 10.3%، لتتقدم اسبانيا على ألمانيا والولايات المتحدة محتلة المركز الرابع بنسبة 7.4%، ثم تليها ألمانيا والولايات المتحدة في المركزين الخامس والسادس على التوالي بنسبة 6.1%، 5.6%، ثم تأت اليابان، تركيا الأرجنتين، كندا ليحتلوا المراكز السابع والثامن والتاسع والعاشر على التوالي بنسب: 3.6%، 3.4%، 3.2%، 2.5%.

جدول رقم (25): المستوردون العشرة الأوائل من الجزائر خلال الفترة (2006-2008)

(الوحدة: مليون دينار)

البلدان	2006	%	البلدان	2007	%	البلدان	2008	%
و.م.أ	1082428.1	27.2	و.م.أ	1267169.0	30.1	و.م.أ	1215557.5	23.9
ايطاليا	678621.5	17.1	ايطاليا	558063.7	13.2	ايطاليا	798537.2	15.7
اسبانيا	435899.9	11.0	اسبانيا	373927.9	8.9	اسبانيا	585005.9	11.5
فرنسا	333003.9	8.4	كندا	326845.3	7.8	فرنسا	409046.6	8.0
كندا	260760.8	6.6	هولندا	317144.3	7.5	هولندا	395547.4	7.8
هولندا	207254.8	5.2	فرنسا	287166.6	6.8	كندا	345607.2	6.8
بلجيكا	145591.5	3.7	تركيا	143117.6	3.4	تركيا	189375.6	3.7
برازيل	137867.6	3.5	برازيل	127781.7	3.0	برازيل	166564.3	3.3
تركيا	135833.0	3.4	بريطانيا	110447.1	2.6	بريطانيا	141755.3	2.8
بريطانيا	118305.7	3.0	الهند	108605.5	2.6	البرتغال	131741.2	2.6

Source: Office National des Statistique, opcite, page: 50.

نستنتج من تحليل بيانات الجدول رقم (25): أنا صادرات الجزائر خلال 2006 كانت تتركز في الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا، إسبانيا، فرنسا على التوالي بنسبة: 27%، 17.1%، 11%، 8.4%، وخلال سنة 2007 حافظت كل من الولايات المتحدة وإيطاليا وإسبانيا على مراكزها الأولى كزبائن للجزائر بنسبة 30.1%، 13.2%، 8.9% على التوالي في حين تراجع دور فرنسا أمام كندا التي احتلت المركز الرابع بنسبة 7.8%.

وخلال سنة 2008 احتلت الولايات المتحدة المركز الأول بنسبة 23.9%، تليها كل من إيطاليا، إسبانيا، فرنسا، هولندا في المراكز الثاني والثالث، الرابع، الخامس على الترتيب بالنسبة التالية: 15.7%، 11.5%، 8%، 7.8%، ثم تليهم كندا، تركيا، البرازيل، بريطانيا، البرتغال على الترتيب بنسب: 3.7%، 6.8%، 3.3%، 2.8%، 2.6%.

المبحث الثاني: السياسة التنموية في الجزائر خلال الفترة (1962-2013)

القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاديات أي دولة باعتباره القطاع الذي يؤثر ويتأثر بالقطاعات الأخرى بدرجة كبيرة، لذلك تحتل التنمية الفلاحية مكانة متقدمة في سلم أولويات التنمية الاقتصادية نظرا لأهمية الزراعة كمصدر أساسي للغذاء والمواد الأولية وكقطاع يستوعب نسبة عالية من العمالة، وعليه فإن القراءة في مختلف المراحل التي مر بها تطور القطاع الفلاحي بالجزائر منذ الاستقلال يعد ضرورة للاستيعاب الأحسن لضمان المستقبل وبناء سياسة فلاحية وريفة ناجعة تسمح برفع الرهان المحدد في توفير الأمن الغذائي.

أولا: السياسة الفلاحية خلال الفترة (1962-2000):

خلال هذه الفترة الزمنية الطويلة عرف قطاع الفلاحة عدة سياسات تنموية حيث بدأت بمرحلة التسيير الذاتي خلال الفترة (1962-1982)، حيث كانت الحكومة خلال سنة 1962 تواجه وضعاً مأساوياً بسبب سياسة الأرض المحروقة التي انتهجها المستعمر حتى لا يستفيد الجزائريون بعد الاستقلال من أي إنجازات، حينها قامت الدولة بتأميم المنشآت والمستثمرات التي هجرها الأوروبيون، ثم تدخلت الحكومة الجزائرية بواسطة مراسيم مارس وأكتوبر 1963 بهدف تنظيم الأراضي الزراعية وكيفية استغلالها وإضفاء الشرعية القانونية للاستيلاء الجماعي من طرف

الفلاحين على الأراضي وتم إنشاء نظام التسيير الذاتي حيث بلغت نحو 22037 مزرعة بمساحة تقدر بـ: 2,4 مليون هكتار، ثم تلتها مرحلة الثورة الزراعية حيث صدر ميثاق الثورة الزراعية في 1971/07/17، وشرع في تطبيقه في شهر جوان 1972 والتي كانت تهدف إلى توزيع الثروة توزيعا عادلا إضافة، إضافة إلى إشراك المواطنين البسطاء في التنمية الاقتصادية القومية ورفع دخولهم، وكذلك السعي لتحسين الإنتاج عن طريق تطبيق التقنيات الحديثة والفعالة، وبموجب هذا القانون تم منح أراضي للفلاحين المحرومين وذلك سواء في الأراضي التابعة لملكية الدولة والبلديات أو في الأراضي المؤممة فبلغت الأراضي الموزعة مليون هكتار نشأت عنها تعاونيات زراعية بلغت نحو 7000 تعاونية تقريبا⁽¹⁾.

خلال الفترة 1980-1984 وضعت الحكومة إستراتيجية جديدة لتنمية الزراعة تجلت من خلال المخطط الخماسي الأول وكانت أهدافه طويلة المدى لتنمية القطاع الفلاحي، واعتماد عدد من البرامج الإنمائية بلغت تكاليفها الاستثمارية 59,4 مليار دينار ويقوم مشروع تنمية القطاع الفلاحي على المدى الطويل على عدد من التوجهات منها:

- تحسين الظروف العامة لتسيير الاقتصاد الزراعي سواء على مستوى جهاز الإنتاج أو على مستوى دعم الإنتاج بفضل تنظيم أكثر مرونة.

- تخفيف التبعية الغذائية في المديين القصير والمتوسط عن طريق توفير شروط تكثيف الإنتاج الحالي وعقلنة تقنيات الإنتاج وتحسين مستوى المعيشة في الوسط الفلاحي.

لقد تلا المخطط الخماسي الأول المخطط الخماسي الثاني خلال الفترة (1985-1989)، وكان يهدف لإعطاء دفع قوي لتطبيق سياسة التهيئة الإقليمية وتوسيع وتدعيم قاعدة التنمية وتوفير الظروف الملائمة لها، فالزراعة والصناعة نشاطان إنتاجيان يجب أن يتقلدا حسب هذا المخطط دورا حيويا لتحقيق الأهداف المرتقبة، أما بالنسبة لتوجهات هذا المخطط فكانت:

(1) - عمر جنبنة ومديحة بخوش، مداخلة تحت عنوان: " دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة بالجزائر، ملتقى دولي: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011، ص ص: 10-11.

- استصلاح أراضي جديدة وتطوير الري والاستغلال الأمثل للموارد.
- تطوير أنشطة مدمجة في المناطق الريفية وتحسين مداخيل الفلاحين.
- وضع سياسة أسعار تحفز على إنتاج الزراعات الإستراتيجية.
- تقليل الاعتماد على الخارج⁽¹⁾.

خلال سنة 1990 أصدرت الدولة قانون إعادة الأملاك المؤممة، حيث تم إرجاع 445000 هكتار لنحو 22 ألف مالك سابق، وأمام الآثار السلبية التي أحدثتها إلغاء الدعم الزراعي واستجابة لنداء الفلاحين وممثليهم قررت الدولة العودة لسياسة الدعم المباشر للفلاحين المنتجين عوض الدعم للجميع، وذلك جملة من الإجراءات والتدابير شملت تخفيض نسب الفوائد على القروض وإنشاء صناديق متخصصة للدعم لـ: (9 صناديق متخصصة تبعا لنشاطات فروع الإنتاج الزراعي)، مع تقديم إعانات (إعفاءات) جبائية وشبه جبائية للفلاحين⁽²⁾.

خلال سنة 1995 صدر قانون يقضي بإعادة بعض الأراضي المؤممة إلى مالكيها بهدف تنمية فعالة لهذا القطاع، كما حوى البرنامج على مجموعة من الإجراءات الهادفة لدعم الاستغلال الزراعي وتوفير الشروط المحركة للإنتاج الزراعي، إلى جانب تطوير الصيد البحري وترقيته، وكذا تحسين وسائل الصيد، وتوسيع وتهيئة موانئ الصيد وتوجيه الاستثمار الخاص إلى هذا القطاع.

خلال سنة 1996 صدرت عدة تشريعات يحق بموجبها تملك الأرض، وتأجيرها تكريسا للتوجه السياسي والاقتصادي الجديد للبلاد نحو اقتصاد السوق، ثم جاء برنامج إعادة الهيكلة الذي مس كل القطاعات بما فيها القطاع الزراعي⁽³⁾.

(1) - عزاوي عمر، إستراتيجية التنمية الزراعية في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة نخيل التمر في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص: 160-162.

(2) - رابح زبيري، حدود فعالية دعم الدولة في السياسات الزراعية الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، فيفري، 2004، ص: 6-8.

(3) - عمر جنيبة، مديحة بخوش، مرجع سابق، ص: 10.

ثانيا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

إن المنتبغ للأوضاع الاقتصادية التي مرت بها البلاد منذ بداية القرن الحالي، يدرك أن البلاد بصدد خوض تجربة تنمية جديدة برزت معالمها من خلال شروع الحكومة في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة تختلف في جوهرها عن السياسة التي سبقتها، وهذه السياسة أطلق عليها سياسة الإنعاش الاقتصادي ذات التوجه الكينزي والتي تهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري وقد خصص لهذا البرنامج مبلغ 525 مليار دينار جزائري أي ما يعادل (7 ملايين دولار)، حيث وجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى كالري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، وقد تزامنت هذه العمليات مع تلك الإجراءات التي اتخذتها الدولة والخاصة بالإصلاحات المؤسساتية ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية.

بالنسبة للغلاف المالي الذي خصص لقطاع الفلاحة والصيد البحري فهو متواضع جدا حيث لم ينل القطاع إلا مبلغ 65,4 مليار دينار أي ما يعادل نسبة 12,4% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، ويرجع سبب ذلك لكون هذا القطاع استفاد ابتداء من سنة 2000 من البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية، وهو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وبالتالي فإن المبلغ المخصص لهذا القطاع ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي يعتبر بمثابة دعم للبرنامج السابق الذكر⁽¹⁾.

ثالثا: البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2004)

لقد اعتمدت الجزائر ابتداء من سنة 2000 إستراتيجية عملية جديدة لتطوير القطاع الزراعي تتمثل في تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وذلك من أجل تحديث الزراعة قصد التوصل إلى تحسين الأمن الغذائي.

(1) - نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)، أبحاث اقتصادية وإدارية- العدد الثاني عشر، ديسمبر 2012، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 252-253.

1- أهم توجهات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي حتى يتمكن السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، وتنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الزراعية من بذور وشتائل وكذا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية (التربة والماء) والوسائل الأخرى (المادية والبشرية ... الخ) بهدف تحقيق تنمية مستدامة وترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة⁽¹⁾، وفي هذا الإطار يتمحور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول تدعيم وتحفيز المستثمرين الفلاحيين من أجل:

- تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف وإدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع (الحليب، الحبوب، اللحوم الحمراء والبيضاء، الأشجار المثمرة).

- تكثيف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة وتلك المهددة بالجفاف (المخصصة حاليا للحبوب أو المتروكة بورا وهي المهددة بالتدهور) بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة أو تربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة مع تركيز إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدرتها العالية.

- توسيع المساحات الصالحة للزراعة من خلال عملية استصلاح الأراضي الزراعية وكذا ترقية التشغيل ورفع مداخيل المزارعين⁽²⁾.

كما أن المخطط يعتبر المستثمرة الفلاحية عنصرا أساسيا والمزارع هو العنصر الرئيسي وبالتالي فهو ينزع موضوع الملكية ويرد الاعتبار للمستثمرة والمستثمر.

ويجب على البرامج المقررة أن تركز على ثلاث شروط.

- أن تكون ذات جدوى اقتصادية، أي يصبح النشاط الزراعي نشاطا اقتصاديا يهدف إلى تحسين الإنتاج وتنويعه كما ونوعا، وكذا رفع الإنتاجية الزراعية وبالتالي

(1) - وزارة الفلاحة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، 2000، ص ص: 71-72.

(2) - المجلس الوطني للاقتصادي الاجتماعي، مشروع دراسة حول إستراتيجية التنمية الفلاحية، الدورة 18، جويلية 2001، ص: 48.

تحسين الميزان التجاري الزراعي من خلال تصدير المنتجات الزراعية ذات الامتيازات التفضيلية الخاصة ومنه رفع معدل النمو في القطاع الزراعي.

- قبول اجتماعي وذلك من خلال إنشاء مناصب شغل وتحسين دخول المزارعين.

- استدامة بيئية لذلك يجب أن تكون جميع الأعمال مستدامة من الناحية البيئية وتراعي الموارد الطبيعية وتحميها.

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يركز على الإدارة الفلاحية والمعاهد التقنية وعلى مجموعة من المؤسسات الجديدة والتعاضديات الفلاحية، ويتم الدعم من طرف صناديق خاصة (الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، وصندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز).

2- مناهج تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

لقد تم وضع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية قيد التنفيذ منذ شهر سبتمبر 2000 بهدف التوصل إلى الأهداف المحددة من طرف وزارة الفلاحة، وأخذة في الحسبان التباينات الطبيعية والمناخية لمختلف مناطق القطر ومميزاتها، وكذا الشروط الاقتصادية والاجتماعية لسكان هذه المناطق، وفي هذا الإطار تم العمل على المساهمة في رفع مستوى التأطير الفلاحي للفلاحين وإضفاء الفعالية على مشاريعهم وتوجيهها ورفع حركية المخططات من خلال إعادة الاعتبار للأراضي واستصلاحها عن طريق الامتياز ، ووضع برنامج خاص بالغطاء الشجري، وإدخال برنامج استصلاح الأراضي في الجنوب ضمن المخطط الوطني لدعم حركية التنمية في الجنوب وتكييف وتوجيه أنظمة الاستغلال لدعم الإنتاج والإنتاجية في مختلف الفروع عن طريق ما يلي:

أ- برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:

تم وضع هذا البرنامج قيد التنفيذ قبل صدور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وذلك تبعا " للمرسوم التنفيذي رقم 97 - 483 المؤرخ في 15 سبتمبر 1997، المحدد لكيفيات منح حق امتياز قطع أرضية من الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة في المساحات الاستصلاحية الموجودة في المناطق الصحراوية

الجبالية والسهبية⁽¹⁾، ويهدف هذا البرنامج أساسا إلى زيادة المساحة الزراعية الصالحة عن طريق منح حق الامتياز للفلاحين لاستغلال واستصلاح الأراضي المتواجدة على مستوى المناطق الجبلية، السهبية والصحراوية وتسيير واستغلال الموارد الطبيعية، بهدف تغيير الوسط الطبيعي واجتباب الآثار السلبية للتغيرات الطبيعية والمناخية (انجراف التربة، التصحر، الجفاف) التي تهدد القطاع الزراعي وتنعكس سلبا على مردودية الأراضي الزراعية وعلى التوازن البيئي العام.

المنهجية الجديدة هذه تضمنت منح حق الامتياز لسكان الأرياف، خاصة الشباب المؤهلين وذوي الخبرات وخريجي المعاهد الفلاحية لإشراكهم في عملية التنمية المحلية والحفاظ على الموارد الطبيعية، إضافة إلى تحسين مستوياتهم المعيشية بتحسين دخولهم ومكافحة النزوح الريفي المؤدي لهجران الأراضي الزراعية.

حسب البرنامج فإنه على مدى ثلاث سنوات يمكن استصلاح 600000 هكتار، عبر 50000 امتياز وخلق 500000 ألف منصب شغل.

أما محتوى هذا البرنامج فإنه يخص 33 ولاية في مرحلة أولى يشتمل على 140 مشروعا موجودة على مستوى 29 منطقة مشاريع⁽²⁾، هذه المشاريع مقسمة كالآتي:

- في المنطقة الجبلية تم تحديد 14 منطقة مشاريع منها 11 تتشكل من الأحواض المنحدرة في هذه المناطق يمكن الانطلاق في 56 مشروعا.

- في المنطقة السهبية والفلاحية الرعوية تم التعرف على 11 منطقة مشاريع منها 62 مشروعا جاهزا للانطلاق.

(1)- وزارة الفلاحة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الجهاز المؤطر لبرنامج استصلاح الأراضي عن طريق منح حق الامتياز، 1998، ص:14.

(2)- وزارة الفلاحة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الجهاز المؤطر لبرنامج استصلاح الأراضي عن طريق منح حق الامتياز، مرجع سابق، ص: 10.

للتسيير الحسن لبرنامج الاستصلاح عن طريق الامتياز⁽¹⁾، والابتعاد عن الأساليب البيروقراطية التي عرقلت جهود الاستصلاح السابقة (1983/18) تم إنشاء مؤسسة تضطلع بمهمة تأطير العمليات اعتمادا على مجموعة من المراسيم والقرارات المحددة لكيفيات الاستفادة من الامتياز مع ضمان تطبيق هذا البرنامج وتسييره، سميت هذه المؤسسة بـ "العامّة للامتيازات الفلاحية" والتي تهدف إلى ما يلي:

- التعبئة على شكل صفقات ولفائدة برنامج الاستصلاح المعدة من قبل الدولة.
- تعبئة واستعمال كل الموارد المالية الأخرى عن طريق القرض أو التمويل الذاتي.

- القيام لأصحاب الامتياز أو أشخاص آخرين بالدراسات المتعلقة بالتهيئة العقارية لاستصلاح الأراضي وكذا تنمية النشاطات الزراعية الغذائية.

- تنفيذ العمليات التي تهدف إلى تسهيل الاستثمار داخل الامتياز.

- نشر كل جهاز ضروري لأي تعبئة أخرى للموارد.

- توظيف مدراء المشاريع.

- تطوير الأدوات الهيكلية والتثمينية للنشاطات المتعلقة بمهامها.

أما من الناحية المالية لهذا البرنامج فإن تحديد 140 مشروعا السالفة تم تقويمها بغطاء مالي قدره 9.71 مليار دينار " إذ بلغت نسبة المساعدات 70% من تكلفة المشروع مقبولة، أما المستثمرين فيقومون بتسديد 30% الباقية، وهذا الضمان مسئوليتهم في المشروع "(2).

ب- برنامج تطوير الإنتاج والإنتاجية:

في هذا الإطار ستوظف المزارع النموذجية كوحدات لتكثيف المدخلات الزراعية (بذور، شتلات، الخ) والمحافظة على الموارد الوراثية، كما أنها ستصبح وحدات

(1) - حق الامتياز مثل حق الحكر.

(2) - إحصائيات وزارة المالية.

للتجارب ونشر التقنيات، كما أنها ستولي اهتماما خاصا وعناية للمنتجات ذات المزايا التفاضلية التي يمكن أن تكون محل تصدير.

- أهداف البرنامج⁽¹⁾:

- تقوية وتحديث السلالات النباتية والحيوانية.
- الاستعمال العقلاني و الأمثل لموارد الإنتاج.
- تدعيم الاستثمارات المنتجة.
- إعادة تحريك مشاريع الزراعات ذات الأولوية.

ج- برنامج تكيف أنظمة الإنتاج:

يهدف هذا البرنامج إلى تشجيع الفلاحين واعتماد نظام إنتاج باختيار الزراعة اللازمة لكل مناخ ولكل أرض, كذلك يهدف إلى حث سكان الريف على الاستقرار وخدمة الأرض، وأيضا يهدف إلى زيادة متناسقة للإنتاج والإنتاجية الزراعية.

د- البرنامج الوطني للتشجير:

بالإضافة إلى إعادة تشكيل غابات الفلين بشرق البلاد والمحافظة على الأرض المنحدرة للسدود، فإن أهداف هذا البرنامج قد تم إعادة توجيهها بإعطاء الأولوية للتشجير المفيد والاقتصادي عبر أصناف الأشجار المثمرة الملائمة (الزيتون، التين، اللوز، الكرز، الفستق... الخ) من أجل حماية منتجاته وضمان مداخيل دائمة للفلاحين من خلال استغلال المناطق الغابية، هذا البرنامج هو كذلك مدعم من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية⁽²⁾.

هـ- برنامج تكيف أنظمة الإنتاج (برنامج التحويل)

هذا البرنامج يهدف إلى تكيف الأنظمة الإنتاجية القائمة وتوجيهها بما يحقق الاستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة والظروف المناخية الملائمة للإنتاج, حيث يعمل

(1)- Madaoui nabil,moudjahid samir,Evaluation de projet filiere vegetale l'arboriculture Fruitiere (cas de PNDA , memoir TS INPS, algerie), 2004-2005, p:25.

(2)-مولاي حسين، مكانة المحاسبة التحليلية في القطاع الفلاحي، مرجع سابق، ص: 58.

هذا البرنامج على توجيه الزراعات حسب المناطق جافة وشبه جافة وحسب المناخ الملائم لكل محصول، وعلى هذا الأساس يشجع ويدعم المستثمرات الفلاحية، بمعنى آخر تحويل المستثمرة الخاصة بالحبوب والموجودة في مكان غير ملائم إلى مستثمرة للخضر أو الفواكه أو أي منتج آخر يلائم المنطقة.

و- برنامج استصلاح الأراضي في الجنوب:

يهدف برنامج استصلاح أراضي الجنوب إلى وضع السياسات الكفيلة بتحقيق الاستغلال الاقتصادي للمناطق الصحراوية وإدخالها ضمن محاور التنمية الاقتصادية عن طريق دعم تفعيل المنتجات المتلائمة مع المناخ، خاصة نخيل التمر (التي تعتبر مصدرا من مصادر العملة الصعبة) وغيرها حتى يتم زيادة المساحة الزراعية الصالحة وزيادة الإمكانات والإنتاجية.

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أعاد توجيه هذا البرنامج ووضع الشروط والكيفيات اللازمة للتنفيذ حتى تتم تهيئة أراضي الواحات في " إطار برنامج الامتيازات الفلاحية، أما الإستصلاحات الكبرى والمؤسساتية التي تتطلب وسائل مادية وتقنيات كبرى ستخصص مستقبلا للاستثمارات الوطنية والأجنبية"⁽¹⁾ ذات الكفاءات العالية والتكنولوجيات المتطورة، المرتبطة بإعطاء دفع استثماري معتبر يتلائم والظروف البيئية والاستغلال الأمثل للموارد النادرة خاصة مياه السقي والأراضي الخصبة.

زيادة في تأطير وتنشيط هذا البرنامج تعمل محافظة التنمية الفلاحية في المناطق الصحراوية والمحافظة السامية لتطوير السهوب بطريقة تكاملية مع مختلف البرامج الأخرى للقطاع من أجل تحقيق الأهداف الكبرى للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية⁽²⁾.

(1) - وزارة الفلاحة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، مرجع سابق، ص: 76-77.

(2) - بوعزيز عبد الرزاق، محاولة تقييم أثر الإصلاحات الفلاحية الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري - دراسة المخطط الوطني للتنمية 2000-2004، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004 - 2005، ص: 65.

3- جهاز الدعم والتأطير لتنفيذ المخطط:

إن تنفيذ مختلف البرامج (برنامج التشجير، استصلاح الأراضي الخ)، يرتكز على جملة من وسائل التأطير المالية والتقنية.

أ- الآلية المالية:

يتم دراسة الآلية المالية من خلال التطرق إلى الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، وكذا صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز إضافة إلى القرض الفلاحي والتأمينات الاجتماعية.

ب- التأطير التقني:

إضافة إلى التأطير المالي السابق ذكره، تم اتخاذ إجراءات تقنية متعددة الأشكال بما يتلاءم وطبيعة الأنشطة المحددة في البرامج المخططة، وذلك بهدف إعادة الاعتبار للمستثمرات الفلاحية كوحدة أساسية في عملية الإنتاج الفلاحي عن طريق تجنيد المؤطرين الإداريين والتقنيين المهندسين للتقرب من هذه الوحدات وتأطيرها تأطيرا مدعما عن طريق خلايا تقنية متعددة الاختصاصات على مستوى الولايات، وتكلف بتحقيق الانسجام بين المشاريع التنموية والمخططات التوجيهية لتهيئة الفضاء الفلاحي.

التأطير التقني يشتمل مجموعة من الأنشطة التكوينية، الإرشاد الفلاحي، الإعلام والاتصال من أجل تدعيم برنامج تطوير الفروع وبرنامج إعادة تحويل الأنظمة الزراعية خاصة وبرامج المخطط عامة، بواسطة تنظيم دورات تدريبية وبرامج للرسكلة متعلقة بالأنشطة التقنية خاصة بالفلاحين.

ج- التنسيق، المتابعة ومراقبة البرامج:

يرجع السير الحسن للبرامج إلى مدى التنسيق الموجود بين المعاهد المعنية بإعداد وتنفيذ المشاريع (الجماعات المحلية، المؤسسات والمنظمات المهنية، المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين)، في المقام الأول نجد المهنة الزراعية والهيئات التمثيلية (الغرف الفلاحية) ومنظماتها المهنية والنقابية التي تشترك على جميع المستويات لبرمجة المشاريع في إطار تنشيط وبعث ديناميكية للمخطط الوطني

للتنمية الفلاحية، كما أن من مسؤولية الغرف الفلاحية الإسراع في تسليم البطاقات المهنية للفلاحين.

إن مشاريع التنمية الفلاحية لها أنظمة خاصة بالمتابعة والتقييم والمراقبة من طرف المصالح اللامركزية، حيث يلعب مديري المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات دورا أساسيا في ذلك، هذا التقييم يشمل مدى التقدم في الإنجاز المادي والمالي (استهلاك الموارد المالية والقروض الممنوحة)، والاقتصادي (مستوى التشغيل والاستثمار المنجز والقيمة المضافة الناتجة عن ذلك) وأن الاختلالات ودعم بلوغ الأهداف المسطرة تكون محل دراسة مدعمة باقتراحات وتوصيات من أجل إعادة التسوية للبرامج.

وتقييم أثر المشاريع مرتبط أساسا بالمحافظة على الموارد الطبيعية والتشغيل وزيادة ديمومة الإنتاج وهو الاستثمارات الفلاحية والمداخل.

4- تقييم وانعكاسات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية:

المؤشرات الرئيسية لتقييم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية خلال نهاية عام 2007، تتمحور حول الأهداف الرئيسية التي يصبوا إليها المخطط كضمان الأمن الغذائي وتحسين الإنتاج الفلاحي وأجور الفلاحين، وإنشاء مناصب شغل واستصلاح الأراضي وعصرنة المستثمرات الفلاحية.

- عدد المستثمرات الفلاحية المنظمة إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية والتي تم إعادة تأهيلها بلغت حوالي 430771 مستثمرة خلال 2007/12/31.

- في مجال التشغيل كان عدد الوظائف الدائمة التي أنشأت خلال الثلاثي الرابع من سنة 2006 بلغ 28793 وظيفة، أما خلال الفترة نفسها من السنة الموالية فقد بلغت 21849 منصب وفي 2007/12/31 فقد بلغ المجموع التراكمي للوظائف 1160935 وظيفة.

- في مجال تطوير موارد جديدة للأنشطة الزراعية من مختلف برامج التنمية (تنمية القدرات الإنتاجية وتوسيعها، الغابات ... الخ)، فقد بلغت المساحات الصالحة للزراعة خلال الثلاثي الأخير من عام 2006 حوالي 7014 هكتار، وخلال نفس

الفترة من عام 2007 فقد قاربت 9168 هكتار، في حين سجلت خلال نهاية سنة 2007 ما مقداره 584784 هكتار.

- وفي مجال السقي بتقنيات التقطير فقد قدرت المساحة المسقية خلال نهاية عام 2007 بـ 187691 هكتار.

- قدرت المساحات المزروعة من الأشجار المثمرة والنخيل ومزارع الكروم خلال الثلاثي الرابع من عام 2006 بـ 985 هكتار، وخلال الثلاثي الرابع من سنة 2007 بلغت ما مقداره 1571 هكتار، والمساحة التراكمية المزروعة بلغت خلال 2007/12/31 ما مقداره 518570 هكتار⁽¹⁾.

إن النتائج المشجعة التي حققها القطاع الزراعي من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية يعرقلها ضعف الموارد المائية (85% من المساحة الصالحة للزراعة)، والمستوى الضعيف للتأطير التقني للمستثمرات الفلاحية، لذلك فالمجهودات التي يبذلها القطاع من شأنها منح الأولوية لتكوين وإرشاد الفلاحين باعتباره عاملا أساسيا في رفع المردودية الفلاحية.

إن الدعم الذي تقدمه الدولة للقطاع الزراعي البالغ 4% من قيمة الإنتاج الزراعي ينبغي مواصلته وتوسيعه (للعلم يقدر الحد الذي تنص عليه المنظمة العالمية للتجارة 10%)⁽²⁾، وهو ما يمنح هامش تصرف هام للدولة لتقديم دعم أكبر لنشاطات وفروع أخرى.

إن الهدف المنشود ليس تحقيق الاكتفاء الذاتي خاصة في مجال الحبوب والخضر الجافة والحليب نظرا لمستويات العجز وإنما تحسين الأمن الغذائي.

كذلك يلاحظ أن مصادر التمويل ضعيفة جدا بالنسبة لأهداف جد طموحة وكذلك هشاشة مالية للمستثمرات .

كذلك ضعف التمويل بعوامل الإنتاج وكذا ضعف التأطير التقني للمستثمرين الفلاحيين، إضافة إلى كون الامتياز المقرر في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ما

(1)- Ministère de l'agriculture et du développement Rural, Note de conjoncture 4ème trimestre 2007 et année 2007, op cit, pp: 3-5 .

(2)- مولاوي حسين، مكانة المحاسبة التحليلية في القطاع الفلاحي، مرجع سابق ، ص: 64.

هو إلا حق انتفاع جزئي لا يمكن أن يعزز مكانة المستفيد حيال محيطه ومنه يبقى مشكل العقار يعيق بناء الجهاز الفلاحي، كذلك فيما يخص حق الانتفاع الجماعي في المستثمرات الفلاحية الذي لا يسمح للمستفيد من أن يتصرف بكل حرية في استعمال الأراضي مما يقيد مهمته المهنية.

بناء على ما سبق فيمكن القول أن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية يعتبر مخططا قابلا للتطوير يتضمن برامج للتنمية وتدابير الاستراتيجية الزراعية، وتخضع محتويات هذا البرنامج إلى تعديلات في كل سنة.

رابعاً: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

يطلق عليه أيضا المخطط الخماسي الأول، إذ قدرت الاعتمادات المالية المخصصة له بمبلغ 8705 مليار دينار (114 مليار دولار)، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1216 مليار دينار)، واختلفت البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية، أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدر بـ: 9680 مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار)، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى⁽¹⁾.

بالنسبة لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية فإن الاعتمادات المالية المخصصة له قدرت بـ: 300 مليار دينار، والبرنامج يشمل النقاط التالية:

- والتجهيزات المعلوماتية⁽²⁾.

- ترقية الصادرات الفلاحية ولاسيما المنتوجات المحلية والفلاحية الحيوية (البيولوجية)، وحمايتها عن طريق تريب التصدير والتنويع.

(1) - محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، عدد 10، جامعة قاصدي

مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص: 147.

(2) - موقع رئاسة الحكومة، البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة (2005-2009)

- تعزيز استحداث مناصب الشغل في القطاع الفلاحي من خلال دعم اندماج الشباب ذوي الشهادات وكذا الإدماج الفعلي للتشغيل الفلاحي ضمن ترتيب الحماية الاجتماعية.

- تطوير وسائل مكافحة الآفات الزراعية بما فيها الجراد والطفيليات والوقاية منها، بما في ذلك رد الاعتبار لوسائل العمل الجوي⁽¹⁾.

خامسا: برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2010-2014):

يطلق عليه أيضا المخطط الخماسي الثاني، وهي عبارة عن محاولة الوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني من خلال إستراتيجيات تعتبر محور هذه السياسة، ففي المدى المتوسط تبحث في التغيرات والآثار المهمة في البنية التحتية التي تؤسس دعامة الأمن الغذائي وتؤسس شراكة بين القطاع العام والخاص، مع تأثير جميع الفاعلين في عملية التنمية و بروز حوكمة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية.

لتحقيق الأمن الغذائي نجد أن هناك ثلاث دعائم لإستراتيجية التجديد الفلاحي والريفي هي:

- التجديد الفلاحي من خلال: (انطلاق برامج التكثيف، العصرنة واندماج لميادين واسعة للاستهلاك، التطبيق الميداني لنظام المعالجة بعد تأمين ثبات عرض المواد واسعة الاستهلاك وضمان حماية المدخول الفلاحي، خلق مناخ جذاب وآمن عن طريق العصرنة والدعم المالي والضمان الفلاحي)

- التجديد الريفي من خلال: (دعم برامج التنمية الريفية المدمجة وتحديد المناطق وشروط الإنتاج الأكثر صعوبة بالنسبة للفلاحين، والمتمثلة في خمس برامج تعتبر كأهداف في حد ذاتها⁽²⁾).

* حماية الأحواض المائية.

* تسيير وحماية الإرث الغابي.

* محاربة التصحر.

(1)- زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، 2001-2009، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جوان 2010، المركز الجامعي خنشلة، ص: 209.

(2)- رياض طالبي، التنمية الريفية المستدامة في إطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة " دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011، ص: 154-155.

* حماية التنوع الطبيعي والمناطق المحمية وتنمين قيمة الأراضي.

* التدخل المدمج والمتعدد القطاعات على المستوى القاعدي.

* دعم الطاقات البشرية والمساعدة التقنية للمنتجين.

لقد خصصت الدولة لهذا البرنامج غلafa ماليا قدر بـ: 21214 مليار دينار أي ما يعادل حوالي (286 مليار دولار)⁽¹⁾، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق (9680 مليار دينار)، أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي بمقدار 11534 مليار دينار وهو ما يعادل (155 مليار دولار)⁽²⁾، وخصصت الدولة 1000 مليار دينار من النفقات العمومية لهذا البرنامج، هدفه تحقيق الأمن الغذائي بحلول 2014 حيث حددت أهدافه في⁽³⁾:

- تحسين معدل نمو الإنتاج المتوسط الفلاحي من 6% لسنة (2000-2008) إلى 8,33% لسنوات (2010-2014).

- زيادة الإنتاج الوطني وتحسين مختلف أنواعه.

- دعم التنمية المستدامة والتوازنات الإقليمية، وتحسين شروط حياة السكان الريفية وهذا بـ: 10200 مشروع تنمية ريفية مدمجة و 2174 منطقة ريفية، بتحسين شروط حياة 727000 مسكن ريفي وحماية أكثر من 8,2 مليون هكتار من التربة.

- التسيير المستدام للآلات الصناعية وتحسين الاندماج الفلاحي الصناعي.

- خلق حوالي 750000 منصب شغل دائم، وخلق دخول خارج القطاع الفلاحي.

من جهة أخرى وبغرض تشجيع الفلاحين على الرفع من طاقات الإنتاج تم اعتماد أنظمة تشجيعية لأحسن منتجي الحبوب من خلال رفع سقف المردود في الهكتار إلى 50 قنطار من القمح خلال فتح نادي للفلاحين الذين يرفعون هذا الرهان،

(1)- فوزية خلوط، برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحدودة، مجلة العلوم الإنسانية- جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد التاسع والعشرون، 2013، ص: 111.

(2)- محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مرجع سابق، ص: 147.

(3)- نفس المرجع، ص: 147.

ويتم تكريمهم بحضور وزير القطاع ليكونوا نموذجا لباقي الفلاحين ليحذروا حذوهم، بالمقابل تم حل إشكالية التمويل المالي بعد اقتراح ثلاثة أصناف من القروض «الرفيق»، «التحدي» و«التعاضدي» وهو ما يسمح للفلاحين والموالين بتوفير السيولة المالية الكافية لتمويل مشاريعهم ، وهي قروض بدون فوائد لتنمائي وطلبات المهنيين.

مع مطلع سنة 2011 تمكنت الوزارة من إعادة تفعيل نشاط الديوان الوطني للأراضي الفلاحية من خلال سن قانون الامتياز الفلاحي الذي حل إشكالية العقار الفلاحي ، حيث يتم حاليا التوقيع على آلاف من دفاتر الشروط التي تسمح للفلاحين استغلال الأراضي لتنويع استثماراتهم على مدي 40 سنة، ولهم أحقية الدخول في شراكة مع أجنب للاستفادة من الخبرة الأجنبية و إنجاز سكناتهم الريفية، ويسمح لهم حق الامتياز بتوريث الأرض أو التنازل عنها للديوان الذي يقوم هو الآخر بتأجيرها لمن يخدمها⁽¹⁾.

من جهة أخرى فإن تأثير هذا القطاع في معدل النمو الاقتصادي يعد ضعيفا إذا ما قورن بباقي القطاعات، حيث لم تتعد نسبة مساهمته في الناتج 8,25% خلال الفترة (200-2010)، كما أن الارتباط القوي لهذا القطاع بالظروف الطبيعية والمناخية السائدة جعله عرضة لتقلبات حادة، ففي سنة 2008 مثلا سجل هذا القطاع معدل نمو سلبي قدر بـ: (-5,3%) ويرجع ذلك الى الجفاف الذي عرفته الجزائر خلال تلك السنة، في المقابل في سنة 2010 عرف القطاع معدل نمي إيجابي قدر بـ: 6% ويعود السبب في ذلك إلى الظروف المناخية الملائمة التي عرفت تلك السنة⁽²⁾.

(1) - جريدة المساء، يومية إخبارية وطنية، مسار التجديد الفلاحي والريفي من 1962 إلى 2012، 2012/7/5.
(2) - نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، مرجع سابق، ص: 258.

المبحث الثالث: دور الصناعات الغذائية في تحسين الأمن الغذائي

يعتبر التصنيع الغذائي العمود الفقري للتنمية الاقتصادية في العصر الحديث، فهو النشاط الإنتاجي القادر على تحقيق نقلة نوعية في مسار النهضة الاقتصادية والاجتماعية، ويعتبر ذلك أهم القطاعات الإنتاجية لأي دولة⁽¹⁾.

أولاً: أهمية قيام الصناعات الغذائية ومبرراتها:

يعتبر قطاع الصناعات الغذائية قطاعاً حيوياً في الاقتصاد الوطني وذلك لما يتميز به من تجديد مستمر لأنه يعتمد كثيراً على الابتكار والإبداع وكذلك لما له من قدرة على توظيف العمالة وخلق مشاريع مصغرة للحد من البطالة.

الفاتورة الغذائية في تزايد مستمر، إذ أصبحت عائقاً ثقيلاً على عاتق الدولة نظراً لكون حوالي 65% من الطلب المحلي تغطيه الواردات، وهذا السبب زاد من أهمية هذا القطاع ومن أهمية الاهتمام بتطوير الابتكار وإستراتيجية المنافسة بين مؤسساته ليرتقي نوعاً وكما حسب متطلبات الطلب المحلي والطلب الخارجي من أجل الانتقال من شعار الأمن الغذائي إلى شعار ترقية الصادرات خارج المحروقات، خاصة في ظل الإجراءات التي تتخذها الجزائر في سبيل الاندماج في النظام التجاري العالمي، ومواكبة متطلبات العولمة، والولوج في الشركات الدولية، وبذلك فهي تفتح آفاق أكبر للاندماج الإيجابي والمنافسة الدولية المرهونة والمشروطة بمعايير الجودة العالية والسعر المناسب.

هناك مجموعة من المبررات تستدعي قيام الصناعات الغذائية لعل أهمها⁽²⁾.

- 1- عدم وجود توافق زمني بين العمليات الإنتاجية والاستهلاكية، ففي أغلب الأحيان يكون الإنتاج موسمياً، بينما يتصف الاستهلاك باستمراره على مدار السنة.
- 2- تعرض الإنتاج لتقلبات عشوائية بين الزيادة والنقصان حسب ظروف الموسم، فالفلاحون يتوقعون أحياناً بأن الموسم سيكون جيداً بسبب الأمطار الغزيرة مثلاً،

(1) - حنان أبو رميلة، الصناعات الغذائية في محافظة الخليل واقع وتحديات - الغرفة التجارية والصناعية -، دائرة البحث والتطوير، محافظة الخليل، فلسطين، 2011، ص: 07.

(2) - ميلود زيد الخير، مداخل تحت عنوان: الصناعة الغذائية البديل المأمول قبل النفاذ وبعده، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة عمار تليجي، الأغواط، 08-09 نوفمبر 2010، ص ص: 10-11.

وأحيانا أخرى موسما رديئا بسبب الجفاف وانتشار الأمراض، وهذا كله ينعكس على كمية ونوعية المنتجات.

3- بعض المنتجات الزراعية غير صالحة للاستهلاك المباشر وتحتاج دوما أن تخضع لعدة عمليات ترقى بها إلى مستوى القبول لدى المستهلك، مثل التجفيف والتخليل والطحن... الخ.

4- قصور الطاقة الاستيعابية للوحدات التصنيعية.

5- ضمان استمرار التشغيل للوحدات التصنيعية، فتقوم بجمع وتخزين كميات الموسم الكبيرة ثم توزيع معالجتها على مدار السنة، بما يحقق لها التشغيل خلال هذه الفترة.

6- انتهاج بعض المنتجين لأسلوب المضاربة والاستفادة من تقلبات الأسعار التي تتجه نحو الارتفاع نتيجة قلة العرض خارج الموسم.

7- الاحتياط لمواجهة الظروف الاستثنائية المتوقعة أو غير المتوقعة، كالحروب والكوارث والجفاف وغير ذلك.

ثانيا: دور الدولة في دعم وتأطير قطاع الصناعات الغذائية والزراعية:

تتدخل الدولة لتأطير هذا القطاع من أجل ضمان أدائه الجيد وذلك عن طريق ما يلي⁽¹⁾:

- الإطار القانوني والتنظيمي.

- الإطار المؤسسي.

- الإطار التقني.

- الإطار التمويلي.

(1)- الماحي ثريا، إستراتيجية المنافسة والإبداع في مؤسسات الصناعات الغذائية في الجزائر بين الواقع والمأمول، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 08-09 نوفمبر 2010، ص ص: 04-06.

أ- الإطار القانوني والتنظيمي:

تضع الدولة عدة معايير قانونية وتنظيمية بهدف حماية المستهلك وحماية الاقتصاد الوطني لتوفير الرقابة لضمان كل من (مرحلة الإنتاج، النظافة، النوعية، الجودة)، ولهذا وضعت قيد التنفيذ التسهيلات التالية للمؤسسات الصناعية الغذائية:

- أصبحت عملية التسجيل في السجل التجاري منذ 2004 سهلة وبسيطة.

- يتميز انتقال المنتجات على المستوى الوطني وكذلك الأسعار بالحرية التامة.

- تمنح الدولة تسهيلات كبيرة للاستثمار والمستثمرين في هذا المجال حيث تقوم بتمويل المشروعات بنسبة تتراوح ما بين 60 إلى 70%.

- بالنسبة للتجارة الخارجية من صادرات وواردات غذائية فالقيد الوحيد الذي تعرفه هذه المبادلات هو التعريفية الجمركية والتي تفرض بنسبة 5% على المواد الأولية و 15% على المواد نصف المصنعة و 30% على المواد المصنعة.

- تحول الدولة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة الخاصة بالصناعات الغذائية وذلك بمنح قروض بأسعار فائدة معقولة، حيث وصلت سنة 2003 إلى 6.5%، أما فترة السداد للديون فتتمدد إلى 07 سنوات.

ب- الإطار المؤسسي:

يشرف على هذا القطاع 8 وزارات وهي: وزارة الفلاحة، وزارة الصيد والموارد المائية، وزارة المالية، وزارة العمل، وزارة الصناعة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، الوزارة الوصية عن ترقية الاستثمارات.

ج- الإطار التقني:

لقد تزايد عدد المؤسسات الصناعية الغذائية في الجزائر بصورة ملحوظة من سنة لأخرى حيث وصل سنة 2003 إلى 900 مؤسسة دون الأخذ في الحسبان المستثمرات الزراعية ولا المشاتل الصغيرة والمشروعات المصغرة للمستثمرين الخواص.

فقد بدأت الدولة في خوصصة مؤسساتها العامة مما ساهم في جذب المستثمر الأجنبي والمحلي، خاصة في المواد الاستهلاكية مثل الزيوت والسكر والمياه المعدنية، الحبوب، الخضر المعلبة، الخمائر الغذائية.

د- الإطار التمويلي:

رغم خوصصة الدولة لمؤسساتها وتحريرها للاقتصاد الوطني وانفتاحها على الأسواق العالمية إلا أن ذلك لم يخفض من المجهودات التمويلية العامة للدولة، فمثلا نجد أن حجم المصاريف على المعدات تضاعف بأربع مرات على مدى الست سنوات الأخيرة بحيث انتقل من 872 مليار دينار في 2005 إلى 3022 مليار دينار في سنة 2010، كما أن التكلفة الكلية لحجم الاستثمارات بلغت 13.798 مليار دينار أي ما يعادل 200 مليار دولار، فمن هذه التكلفة الكلية للاستثمارات التي تضم المحلية والأجنبية منها، تمثل الاستثمارات المحلية 83%، والتي تمثل فيها الصناعات الغذائية نسبة معتبرة بعدما أولت الدولة اهتماما كبيرا بهذا النوع الحيوي للاقتصاد.

بالنسبة لقطاع الزراعة والصناعات الغذائية فهو مصنف كأولوية إستراتيجية لضمان الأمن الغذائي الوطني، إذ بلغت حجم الاستثمارات فيه 400 مليار دينار إذ سمح هذا الاستثمار بالزيادة في المساحات الخصبة الزراعية وإعادة تهيئة المستثمرات الزراعية، تطوير زراعة الأشجار، لتصل بذلك النفقات العامة للدولة من تجهيز وتسيير للفترة الممتدة ما بين 1999- 2000 تكلفة 300 مليار دولار.

ثالثا: مساهمة الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني:

تشير الإحصائيات بأن الصناعات الغذائية تشغل أكثر من 140 ألف عاملا بنسبة تقارب 40% من اليد العاملة في قطاع الصناعة على مستوى 17100 مؤسسة، مما يدل على أن هذا القطاع يساهم في تقليص نسبة البطالة في الجزائر، أما على مستوى التجارة الخارجية لهذا القطاع نستنتج بأن الجزائر تعاني من تبعية للسوق الدولية، كما أن فاتورة الواردات من المنتجات الغذائية قد بلغت 5.8 مليار دولار سنة 2009، في حين أن الصادرات قدرت بـ: 114 مليون دولار⁽¹⁾.

من خلال الفارق الشاسع بين حجم الواردات والصادرات نلاحظ العجز الذي تعاني منه الجزائر من المنتجات الغذائية، ويتبين هذا النقص من خلال المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، حيث يشير تقرير منظمة الأغذية والزراعة FAO لسنة 2010 إلى أن نسبة ناقصي التغذية إلى مجموع السكان بين سنة 2000 و 2002 قدرت بـ: 05%⁽²⁾.

إذا ألقينا نظرة في الميزان التجاري للمنتجات الغذائية لسنة 2008 والذي يوضح معدل تغطية الصادرات للواردات، فإنه يظهر جليا الفجوة الغذائية للكثير من المنتجات الغذائية كمنتجات اللحوم، الحليب ومشتقاته، بعض الخضر، القهوة والشاي والعقاقير، الزيوت والشحوم، مصبرات، الخضر والفواكه، التبغ... الخ.

من نفس الميزان التجاري يمكن ملاحظة مدى المساهمة الكبيرة لبعض المنتجات الغذائية في قيمة الصادرات الإجمالية، وخاصة مساهمة المشروبات بنسبة 24,4% من قيمة إجمالي الصادرات، تليها، الفواكه الطازجة والجافة بنسبة 16,1% من إجمالي الصادرات، ثم مساهمة منتجات الأسماك بنسبة 11,9% من قيمة إجمالي الصادرات، وهذا ما يبينه الجدول الموالي.

(1)- جريدة أخبار اليوم الجزائرية، يوم 20 فيفري 2011،

<http://www.akhbarelyoum-z.com>

(2)- تقرير منظمة الأغذية والزراعة، "حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم"، روما 2010، ص: 51.

جدول رقم (26) الميزان التجاري الجزائري لبعض المنتجات الغذائية لسنة 2008.

المنتوج الغذائي	الواردات (بالقيمة) 1000 دولار	الصادرات (بالقيمة) 1000 دولار	معدل التغطية (%)
اللحوم	173625	0	0,00
الأسماك	19972	14927	74,74
الحليب ومشتقاته	1293872	2964	0,23
بعض الخضر	191322	6292	3,29
فواكه طازجة وجافة	159022	20208	12,71
قهوة، شاي وعقاقير	328223	7	0,00
الزيوت والدهون	747564	12445	1,66
سكر وحلويات	438630	1640	0,37
الشكولاتة	47894	6739	14,07
مصبرات الخضر والفواكه	55366	689	1,24
مشروبات	27616	30717	111,23
التبغ	198007	2500	1,26

المصدر: عبد الحق بن تقات، دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي – مع الإشارة إلى حالة الصناعات الغذائية الجزائرية، مجلة الباحث، عدد 09، جامعة ورقلة، 2011، ص: 190.

يمكن القول أن هناك اهتمام بالصناعات الغذائية وجهود رامية إلى إنعاشها من خلال المؤسسات الخاصة حيث أنه يمكن ملاحظة أن عدد المؤسسات التي تعتنى بهذه الصناعات هو 15784 مؤسسة مقارنة بإجمالي عدد المؤسسات الصناعية التي تهتم بفروع أخرى وهو 52455 مؤسسة، ومنه فالنسبة تقدر ب 30,09%⁽¹⁾.

(1) - عبد الحق بن تقات، دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي – مع الإشارة إلى حالة الصناعات الغذائية الجزائرية، مجلة الباحث، عدد 09، جامعة ورقلة، 2011، ص: 189.

المبحث الرابع: تحرير تجارة المنتجات الزراعية

يعتبر موضوع تحرير تجارة السلع الزراعية بمثابة واحد من المدخلات الجديدة في مفاوضات تحرير التجارة الدولية، التي لم يسبق تناولها في الجولات السبع السابقة لجولة الأوروغواي، ويرجع السبب في ذلك إلى كون القطاع الزراعي ضمن أكثر القطاعات السلعية التي خضعت لسياسات حمائية متشددة من قبل دول العالم خاصة المتقدمة منها وعلى رأسها دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية⁽¹⁾.

لقد أسفرت نتائج المباحثات حول الزراعة في جولة الأوروغواي (1986-1994) عن وضع إطار للإصلاح طويل الأجل للتجارة في المنتجات الزراعية هدفه " إنشاء نظام للتجارة في المنتجات الزراعية منصف ومستند إلى قوى السوق " وأنه من الضروري الشروع في عملية إصلاح من خلال التفاوض حول الالتزامات المتعلقة بالدعم والحماية ومن خلال وضع قواعد وأنظمة معززة وأكثر فعالية للجات⁽²⁾.

الجزائر كغيرها من دول العالم النامي تسعى إلى الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، ورغبة منها في النهوض باقتصادها وتحسين أمنها الغذائي فقد سارت على نهج الإصلاحات الاقتصادية منذ النصف الثاني من عقد التسعينات للقرن الماضي وانتهجت أسلوب التصحيحات الهيكلية بهدف الاندماج الإيجابي في المنظمة.

أولاً: فرص وتحديات قطاع الزراعة في حالة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:

تشكل عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية تحدياً صعباً بالنسبة للجزائر نظراً لما ستفرزه من انعكاسات على الاقتصاد الوطني عموماً وقطاع الزراعة خصوصاً، حيث من المحتمل جداً وقوع هزات بإمكانها أن تعصف بهذا القطاع مستقبلاً نظراً لمساهمته المحدودة في الاقتصاد ومدى ارتباطه المفرط بالخارج، ففي

(1) - أسامة المجنوب، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش 1947 - 1994، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1996، ص: 97.

(2) - سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية وجات 94، سلسلة اقتصاديات وإدارة الأعمال للقرن الواحد والعشرين، الكتاب الأول، الإسكندرية، 1996، ص: 94.

المدينين القصير والمتوسط يتوقع أن تواجه الجزائر صعوبات كبيرة بسبب ارتفاع أسعار المواد الزراعية الأساسية نتيجة لرفع الدعم عنها في الدول المصدرة وبالتالي إذا لم تشرع الجزائر في انتهاج إستراتيجية وطنية صارمة التطبيق في القطاعات الإستراتيجية، فستكون الانعكاسات أكثر حدة على المدى الطويل، حيث أن تطبيق مبادئ المنظمة العالمية للتجارة في حالة الانضمام سيؤدي إلى زيادة كبيرة في تكلفة استيراد الغذاء لكون عمليات تخفيض الدعم المنصوص عليه في الاتفاق تمس بالدرجة الأولى المنتجات الغذائية المستوردة.

1- الصعوبات والعراقيل والتحديات: تتجلى الصعوبات والعراقيل والتحديات التي يمكن أن تتعرض لها الجزائر بالنسبة لقطاعها الزراعي في حالة انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية فيما يلي (1):

أ- إن التخفيض في التعريفات الجمركية المطبق على الواردات من السلع الزراعية في إطار اتفاق الزراعة، للمنظمة قد يضر بأي سياسة أو إستراتيجية تستهدف النهوض بالقطاع الزراعي في الجزائر وسيؤدي دون شك إلى الاستيراد المتزايد للسلع الزراعية، وبالتالي يتجه الميل الحدي لاستيراد هذه السلع إلى الزيادة على حساب الإنتاج المحلي مما يعرقل أي مبادرة تهدف إلى تنمية القطاع الزراعي وتأهيله لأن يصبح قادرا على تحقيق الاكتفاء الذاتي وربما حتى بلوغ درجة التصدير.

ب- كما أن إلزامية تخفيض التعريفات الجمركية وإزالة الحواجز غير التعريفية على المنتجات الزراعية التي أقرته اتفاقية جات 1994 سوف يؤدي إلى انخفاض أسعارها عالميا هذا الارتفاع في الأسعار سيتبعه ارتفاع مماثل في تكلفة الواردات الجزائرية من المنتجات الزراعية ومختلف المواد الغذائية المشتقة، كون الجزائر تعتمد بنسبة كبيرة جدا على الاستيراد فيما يخص هذه المنتجات الضرورية والمتمثلة في (الخضر الجافة، الحليب ومشتقاته، القمح، السكر، اللحوم الحمراء....).

ج- بما أن الجزائر لا تملك إمكانيات كبيرة في مجال حماية قطاعها الزراعي فإنها ستكون من أوائل الدول النامية التي ستعرض أسواقها للاكتساح بمنتجات

(1) عبد القادر فاضل، القطاع الزراعي في الجزائر إستراتيجية وآفاق التعامل مع عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC) استرشاد، بالتجربة المصرية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007، ص: 175.

الإتحاد الأوروبي، الذي يعتبر أهم متعامل تجاري للجزائر وفقا للاتفاق الموقع بين الجزائر والإتحاد الأوروبي الذي كانت له ولا تزال تحفظات كثيرة حول عملية تحرير قطاع الزراعة من الدعم الداخلي على الخصوص.

د- ونظرا لغياب تنظيم داخلي لأسواق المواد الزراعية في الجزائر وكذا بروز الأسواق غير الرسمية (الموازية) لهذه المنتجات من جهة وغياب نظام تسويقي تعاوني للمنتجات الزراعية من جهة ثانية سوف يؤدي بالضرورة إلى تحفيز المستورد على الاستيراد أكثر وذلك على حساب الفلاح (المنتج المحلي).

و- إن من أهم ما أصبح يفرض على المنتج الزراعي في الأسواق الأجنبية في إطار اتفاق الزراعة للمنظمة العالمية للتجارة هو نوعية التغليف للمنتجات، وهو ما يفوق طاقات العديد من المصدرين الجزائريين في الوقت الراهن.

2- فرص الاستفادة من الانضمام: إن وجود بعض العراقيل والصعوبات لا يعني أنه لا توجد فرص لإمكانية استفادة الجزائر من اتفاق الزراعة في المدى الطويل وذلك اعتبارا من:

أ- تحضير قطاع الزراعة كي يكون قادرا على المنافسة بالنسبة للمنتجات التي تملك فيها الجزائر بعض الميزات النسبية (كالمناخ، نوعية التربة...) وخاصة كون مجموعة كبيرة من هذه المنتجات سيتم إلغاء الرسوم الجمركية عليها بصفة كاملة حسب بنود الاتفاق الذي التزمت به الجزائر خلال مفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

ب- الاستفادة من المزايا المؤقتة التي تتيحها المنظمة لصالح الدول المستوردة الصافية للغذاء في إطار بنود المنظمة للدول النامية والأقل نموا وكذا من الآثار السلبية المحتملة والناجمة عن تخفيض مستويات الدعم التي تمنحها الدول المصدرة لمنتجاتها الزراعية تحسبا لأي ارتفاعات في أسعارها.

ج- إن عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية تتيح للجزائر إمكانية توجيه إستراتيجية زراعية على المديين المتوسط والطويل بصفة تدريجية قصد الاهتمام بالنشاطات الزراعية التي تمتلك فيها ميزة نسبية محاولة منها إيجاد منافذ في الأسواق الأجنبية مستقبلا وذلك حسب ما تقتضيه بنود الاتفاق.

د- تنفيذ الجزائر لالتزاماتها في مجالات الاتفاق الثلاثة (النفاذ للأسواق، دعم التصدير، الدعم الداخلي) على مدى عشر سنوات، بدلا من السنوات الست التي تلتزم بها الدول المتقدمة.

هـ- مواصلة جهود الدعم والتي تقرها قواعد منظمة التجارة العالمية، خاصة ما تعلق بالدعم الداخلي وحماية النشاط الزراعي من المنافسة الخارجية.

ثانيا: جولات مفاوضات انضمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية :

من أجل وصول الجزائر للهدف المنشود "الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة" والمرور بالمراحل السابقة الذكر، تم إلى حد الآن انعقاد عشر جولات منذ تاريخ طلب الانضمام نوجزها في مايلي:

الجولة الأولى:

بدأت هذه الجولة سنة 1996، فبعد الانتهاء من إعداد مذكرة الانضمام التي تتضمن الاتجاهات العامة للسياسة التجارية وأهدافها، والمبوبة في تسعة محاور تتضمن كافة المعلومات عن السياسة الاقتصادية الحالية والمستقبلية، وما يتفرع عنها من سياسات مالية ونقدية وبيانات ومؤشرات عن المبادلات الخارجية للجزائر، ومحاور أخرى عن التشريع وتنظيم تجارة السلع وتجارة الخدمات، بالإضافة إلى محور النظام التجاري لحقوق الملكية الفكرية والمتضمن إجراءات الحصول على الملكية الفكرية والوسائل الضرورية لحمايتها.

في جويلية من عام 1996 تم إيداع المذكرة النهائية لدى أمانة منظمة التجارة العالمية وتم توزيعها على الأعضاء في المنظمة لمناقشتها، ولقد كلفت المنظمة مجموعة خبراء مختصين لإعداد ملف انضمام الجزائر، وبدأت مناقشة الملف بطرح مجموعة من الأسئلة بلغت 500 سؤال كان على الجزائر من خلالها تقديم إجابات واستفسارات بين عامي 1996 و 1998. وفي سنة 1998 تم لقاء رسمي لأول مرة بين فوج العمل والوفد الجزائري في سويسرا وخلالها تم طرح 120 سؤال إضافي⁽¹⁾.

(1)- ملقّى حول مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، المجلس الشعبي الوطني، 28 أفريل 2003، ص: 01.

ال الجولة الثانية:

بدأت مفاوضات هذه الجولة سنة 1999، وكانت مواضيع التفاوض فيها تتمحور في مختلف القطاعات لكن فشل مؤتمر سياتل حال دون متابعة المفاوضات، مما أدى إلى تأجيلها إلى تاريخ لاحق، وفي نهاية سنة 2000 تم إنشاء مجلس التنسيق الذي يشرف على عمل اللجان الخاصة بالقطاعات، والمجلس الوطني وفي بداية سنة 2001 استفاد الخبراء الجزائريين من دورات تكوينية حول سياسة التجارة للمنظمة العالمية للتجارة وذلك بمقرها، ثم في أبريل 2001 وفي محاولة لإنعاش المفاوضات وإعادة بعثها من جديد وجهت انتقادات لاذعة للملف الجزائري من قبل خبراء المنظمة، حيث قررت الجزائر في جويلية 2001 إعادة صياغة ملف طلب العضوية، وتم مناقشة مذكرة الانضمام من قبل الخبراء على مستوى منظمة التجارة العالمية.

الجولة الثالثة من المفاوضات:

في 7 فيفري 2002 تمت الجولة الثالثة من المفاوضات حول انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، وقبل هذا كانت الحكومة الجزائرية قد أودعت في 15 جانفي 2002 أدوات استعدادها للتفاوض، وأهم ما جاء خلال هذه الجولة مايلى⁽¹⁾:

1- تطرق وزير التجارة إلى توضيح بعض النقاط ومنها:

- خوصصة المؤسسة والدور الذي تلعبه في إطار الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.
- ذكر أهم القطاعات التي تم تحريرها "قطاع الاتصال، السياحة، الطاقة والمناجم..... الخ".
- عقد المشاركة مع الإتحاد الأوروبي مما يؤكد على اهتمام الجزائر بجعل اقتصادها اقتصادا مفتوحا قادرا على المنافسة.
- إعادة النظر في علاقة الجزائر الاقتصادية الدولية وذلك بتطبيق برنامج واسع للإصلاحات القانونية والتشريعية وحتى المؤسساتية.

(1)- www.wto.org/alger.html.

2- فى هذه الجولة تم التأكيد على بغية الجزائر فى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة واستعدادها لإتباع مبادئ وقواعد النظام التجاري الدولي.

كما قامت الجزائر فى هذه الجولة بتقديم حقوق الاستهلاك الداخلي، أي قائمة المواد المعنية بقيمة الرسم وتمثلت هذه الحقوق في: (الرسم الداخلي على الاستهلاك، الرسم على المواد البترولية، حقوق التداول، حقوق الضمان)، وتطبق هذه الرسوم بنفس الطريقة التي تطبق بها على المواد المستوردة⁽¹⁾.

الجولة الرابعة:

انعقدت هذه الجولة فى جنيف يوم 16 نوفمبر 2002، ومن أهم ما جاء فى هذه الجولة إثارة قوانين حماية الملكية الفكرية، والصراع ضد التزيف الذي مازال حاصلا فى الأشياء المخترعة، كما أثرت أيضا مواضيع حول التسعيرة الجمركية، وتم الإبقاء على ثلاث أسعار تجارية ثابتة للقوانين الجمركية وهى (5%، 15%، 30%) مع تساهل فى السعر الثابت التجاري الأعلى "30%"، كما أقر إخضاع التخفيضات المتعلقة بالواردات التجارية إلى تشريع جزائري يتطابق مع قوانين المنظمة العالمية للتجارة⁽²⁾.

الجولة الخامسة:

فى الأسبوع الثاني من شهر ماي 2003 تقرر إجراء الجولة الخامسة من المفاوضات، حيث ضم الوفد المكلف بإدارة المفاوضات 70 عضو وممثلي لـ 23 وزارة، وكذا قطاعات الجمارك وذلك حتى يتسنى رعاية مصالح كل قطاع حفاظا على المصلحة العليا للاقتصاد الوطني، وعلى هامش هذه المفاوضات أكد وزير التجارة أن الجزائر تسعى لأقلمة تشريعاتها مع تلك المعمول بها عالميا، مثل المصادقة على قوانين الملكية الصناعية، وفتح قطاع الخدمات وملائمة نظامها الجمركي للنظم المعمول بها عالميا⁽³⁾.

(1) - تفاصيل أكثر عن قائمة المواد المعنية بقيمة الرسم راجع: wt/acc/dza/15 p4

(2) - www.Algerie-inteface.com

(3) - سليم سعدواي، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية : معوقات الانضمام وآفاقه، مرجع سابق، ص: 57.

ال الجولة السادسة:

انعقدت في شهر جانفي 2004 الجولة السادسة من المفاوضات، حيث طالبت منظمة التجارة العالمية مراجعة جميع النصوص القانونية غير المتطابقة مع شروط الانضمام إليها، وهذا ما دفع الرئيس الجزائري إلى استعمال حقه الدستوري بإصدار تعديلات دون استشارة النقابة العالمية، والمنظمات الاقتصادية الجزائرية وعدم انتظار افتتاح دورة البرلمان الجزائرية الخريفية.

لقد قاد وزير التجارة الوفد الجزائري في المفاوضات مع المنظمة مباشرة بعد ندوة "كانكن" المكسيكية التي جمعت وزارة التجارة بالبلدان الأعضاء في المنظمة، والدول المرشحة للعضوية فيها وكان انعقاده في النصف الأول من سنة 2003، حيث عرض أهم الإصلاحات التشريعية والتنظيمية التي أجرتها الحكومة الجزائرية والعضوية العامة للاقتصاد في بلاده، ومنها التعديلات الأخيرة التي أمر بها رئيس الجمهورية والمتعلقة بتعديل خمسة قوانين خاصة بالتجارة الخارجية، وهي المنافسة، العلامات التجارية، حقوق المؤلف، الحقوق المجاورة، براءة الاختراع، وهي قوانين التزمت الحكومة الجزائرية بها قبل أن تخضعها لقوانين المنظمة، كما صرح المدير العام لوزارة التجارة الجزائرية "أحد المشاركين في الوفد"، بأن المفاوضات مع المنظمة تسير في ظروف جيدة وبلغت مرحلة متقدمة⁽¹⁾.

ال الجولة السابعة :

بدأت الجولة السابعة من مفاوضات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في شهر نوفمبر 2004، وكان وزير التجارة يرأس الوفد الذي ضم 36 شخص يمثلون عدة وزارات، وقد تضمنت هذه المرحلة بحث تطور المفاوضات الثنائية المتعلقة بدخول الجزائر إلى الأسواق العالمية، ودراسة مشروع تقرير فريق العمل ومدى التقدم الذي أحرز في أجندة التحولات في المنظمة التشريعية الجزائرية، ومدى مطابقتها لتشريعات وقوانين المنظمة العالمية للتجارة، وأعلن وزير التجارة أن الجزائر أحرزت تقدما جيدا في المفاوضات، وأصدرت معظم التعديلات على النصوص القانونية المتطابقة مع قواعد المنظمة عن طريق التشريع بأوامر موقعة

(1)- www.algerie-inteface.com

من طرف رئيس الجمهورية، دون المرور على غرفتي البرلمان بهدف تسريع عملية الانضمام.

أشار وزير التجارة الأمريكي إلى الوفد الجزائري طالبا برفع الدعم على المواد الزراعية في الجزائر، وقال أن هذا الأمر لا نرضى به لأن المزارع الأمريكي لا يتلقى الدعم، والمنافسة النزيهة تقتضى بأن تتمتع بالحقوق نفسها لتستفيد من الامتيازات نفسها⁽¹⁾.

الجولة الثامنة:

انعقدت هذه الجولة في جانفي 2005 وتم خلالها مناقشة تحرير قطاع الخدمات للمنافسة لاسيما منها الاتصالات السلكية واللاسلكية، الفنادق، المياه، الصحة، النقل، إضافة الى هذا فقد رد الطرف الجزائري على مجموعة من الأسئلة التي طرحت خلال الجولات السابقة لحل عديد من القضايا العالقة، ومن بينها سياسة الخصوصية المتبعة في الجزائر، المقاييس الدولية الخاصة بالاستثمارات فضلا عن إجراءات الحماية وتخصيص بعض المواد القانونية للحفاظ على سقف من التعريفة الجمركية لبعض المواد الصناعية والزراعية⁽²⁾.

الجولة التاسعة:

بدأت هذه الجولة في سبتمبر 2006، حيث أكد خلالها وزير التجارة أن مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة قد بلغ مرحلته النهائية حيث أقر فوج العمل الشروع في تقرير النهائي لانضمام الجزائر إلى المنظمة الذي سيعرض على المجلس العام للمنظمة، وقد تقدمت المفاوضات في أغلب محاور هذا التقرير.

خلال الاجتماع التاسع لفوج العمل المكلف بمتابعة مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، الذي انعقد يوم 17 جانفي 2008 بجنيف، أكد وزير التجارة خلال تدخله أمام أعضاء الفوج عن الإرادة الصارمة للجزائر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وذكر أن قواعد وقوانين هذه المنظمة كانت بمثابة المحاور الأساسية للجزائر بالنسبة لاعتماد مسار الإصلاحات، خاصة الجانب

(1) - سليم سعداوي، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية : معوقات الانضمام وآفاقه، مرجع سابق، ص 59
(2) - محمد دحماني، الأثر المالي لتفكيك التعريفات الجمركية في ظل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مرجع سابق، ص ص: 72-73.

المتعلق بتحرير التجارة الخارجية، كما قدم الوزير الجزائري الحصيلة الخاصة بتطبيق الإصلاحات التكميلية الأخرى والتي تتعلق أساسا بالمؤسسات العمومية والتجارة الخارجية وسعر الغاز، ومن جانب المفاوضات الثنائية حول الأسعار والخدمات أكد الوزير أن الجزائر قامت مؤخرا بمراجعة جديدة لعروضها التمهيدية التي عقدت من أجلها سلسلتين من اللقاءات الثنائية الأولى في ديسمبر 2007 والثانية في بداية جانفي 2008، وفي إطار المفاوضات الثنائية التقى الوفد الجزائري بنظرائه من الاتحاد الأوروبي وكندا وسويسرا وماليزيا وتركيا وجمهورية كوريا والأرجنتين والإكوادور، وتم التوصل إلى اتفاقات ثنائية مع البرازيل والأوروغواي وكوبا وفنزويلا وسويسرا في حين تم تسجيل تقدم ملحوظ مع بقية البلدان التي تم لقائها، ويتعلق الأمر بالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان وأستراليا والأرجنتين وسويسرا وكندا وكوريا الجنوبية وتركيا. وبذلك تكون الجزائر قد تمكنت في إطار المفاوضات الثنائية من الاتفاق مع 5 أعضاء من بين 16 عضو، ويبقى أهم الأعضاء المترددين في الاتفاق مع الجزائر: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وهما أكبر شريكين اقتصاديين للجزائر⁽¹⁾.

الجولة العاشرة:

انعقدت هذه الجولة في 2009، وكان من بين أهم المحاور التي تم مناقشتها في هذه الدورة محور النفط والغاز، حيث يمثل قطاع النفط في الجزائر أهمية قصوى لكونه مصدرا لـ 97.86% سنة 2007 من موارد البلاد من العملة الصعبة، والذي من خلاله يتم تمويل الواردات والالتزامات الخارجية، بالإضافة لكونه يساهم بحوالي 32%⁽²⁾ من الناتج المحلي الإجمالي، مما جعل المفاوضات تشكل حساسية مفرطة بالنسبة للجزائر.

(1) - عمير حمة، أثار اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي، الجزائر، 2009، ص ص: 116-117.

(2) - Promex, commerce Extérieur de L'Algérie, 2008.

يرى المفاوض الأجنبي أن أسعار الطاقة في الجزائر مدعومة من بينها الغاز، وأن المستهلك الجزائري يدفع أسعاراً أقل من الأسعار الدولية، حيث طالب أعضاء المنظمة الجزائرية بإلغاء هذا التمييز في السعر⁽¹⁾.

هكذا ومع بداية الجزائر مسارها التفاوضي سنة 1987 وإلى غاية الاجتماع العاشر لفوج العمل الذي نظم سنة 2009 أجابت الجزائر على أكثر من 1500 سؤال وسجلت تحسناً في وتيرة المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف مع أهم شركائها الاقتصاديين، وعلى ضوء التطورات المسجلة خلال سنتي 2008 و 2009، فإن الجزائر ستتأخر عن الانضمام للمنظمة إلى وقت لاحق، وينتظر أن تستأنف الجزائر جولة المفاوضات الرسمية مع فريق عمل المنظمة العالمية للتجارة شهر جويلية القادم -2013- وسط شكوك بشأن الحسم في تاريخ الانضمام بعد قرابة ربع قرن من طلب الحكومة الجزائرية الانضمام، وتأت المفاوضات القادمة متوجة لسلسلة طولها 11 جولة منذ انطلاقها رسمياً عام 1998 دون أن تتمكن الجزائر من إقناع مجلس وزراء المنظمة بجدوى الإصلاحات التي باشرتها حتى الآن⁽²⁾.

لقد أوردت جريدة الخبر في مقال لها بأن الجزائر تعتزم عقد جولة من المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية شهر ديسمبر القادم، وبأن المنظمة طلبت من الطرف الجزائري إلغاء قاعدة 51/49 المسيرة للاستثمار الأجنبي في الجزائر والتي ينبغي تسويته في إطار توافقي يرضي الطرفين⁽³⁾.

(1)- Mehdi abbas, l accession de l Algérie a l OMC entre ouverture contrainte et ouverture maitise, laboratoire d économie de la production et de l intégration International, France, Avril 2009, p:11.

(2)- عيبر بوضياف، أفاق الجزائر إثر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بيسكرة، العدد التاسع والعشرون، فيفري 2013، ص: 143، 144.

(3)- جريدة الخبر، إخبارية وطنية، مصطفى بن بادة يؤكد: الجزائر تأمل في جولة جديدة من مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، 2013/10/20.

ثالثا: الآثار الإيجابية المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي

ستتعرض الجزائر – باعتبارها جزءا من الدول السائرة في طريق النمو – لعدد من الانعكاسات الإيجابية الناتجة عن اتفاق الزراعة، والتي يمكن حصر أهمها في الآتي:

1- إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي وتنمية القدرات التنافسية نتيجة زيادة الحافز الاستثماري، إلا أن هذا الأمر يتوقف على ضرورة الاعتماد على سياسة زراعية تأهيلية مدعمة من قبل الدولة⁽¹⁾.

2- في حالة تحسن أداء القطاع الزراعي وتسجيله فائضا في الإنتاج يستطيع هذا الأخير التصدير لكون أن هذا الاتفاق سيضمن إمكانية دخول الأسواق الخارجية بسهولة، شريطة أن تكون منتجاتها قادرة على المنافسة وتستجيب لمقاييس الجودة المطلوبة⁽²⁾.

3- إن إزالة القيود الكمية وتخفيض التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية سيمنح المزارعين والمصدرين الجزائريين فرصا أكبر للتصدير.

4- يسمح اتفاق الزراعة للجزائر في حالة انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة بالإعفاء من التزامات تخفيض الدعم الداخلي إذا لم تتجاوز نسبة الدعم 10% من إجمالي قيمة السلع، مقابل 5% للدول المتقدمة.

5- الاتفاق يسمح للجزائر بصفتها دولة من الدول النامية بتقديم دعم داخلي لإنتاجها الزراعي، غير مسموح به للدول المتقدمة وهو دعم الاستثمارات التي تتاح للزراعة، ودعم مدخلات الإنتاج الزراعي للمنتجين الفقراء، أو ذوي الدخل المنخفضة.

6- وفيما يخص دعم التصدير، فإن الجزائر مسموح لها أن تقدم دعم لمنتجاتها الزراعية غير مسموح به للدول المتقدمة، وقد يأخذ شكل دعم تخفيض تكلفة تسويق

(1) - محمد قويدري، مجلة الباحث، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد 1، 2002، ص: 21.
(2) - يوسف مسعدي وتحاتوت خيرة، تداعيات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة آفاق، الجزائر، العدد 05، 2005، ص: 53.

الصادرات وتكاليف النقل الدولي أو تحديد النقل الداخلي على شحنات التصدير بشروط أفضل من تلك المطبقة على شحنات الاستهلاك المحلي⁽¹⁾.

7- استفادتها من النظام الحسابي المركب المعتمد من قبل المنظمة والقائم على أساس تجميع كافة صور الدعم الداخلي في رقم واحد يعبر عن ما يتمتع به الإنتاج الزراعي من مساندة حكومية في كل دولة يسمى " متوسط إجراءات المساندة" حيث نصت هذه الاتفاقية في هذا الشأن على تخفيض هذا المعدل بنسبة 20% خلال ست سنوات للدول المتقدمة، ونسبة 13.3% خلال 10 سنوات للدول النامية، وبالتالي الجزائر عند انضمامها لها مدة كافية لتأهيل قطاعها الزراعي وإنعاشه.

8- إعفائها المؤقت من المعايير الصحية التي تفرضها الدول المتقدمة على التجارة مما يسمح للجزائر بتطوير قدرتها في مجال الإجراءات الصحية والاستفادة من المساعدة الفنية التي يقرها اتفاق الإجراءات الصحية خاصة في المدى القريب والمتوسط⁽²⁾.

9- **النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة:** فمن الأهداف الرئيسية لتحرير التجارة الزراعية، رفع كافة القيود التي كانت تعيق دخول المنتجات إلى الأسواق العالمية، ونظرا لانخفاض تكاليف الإنتاج الزراعي بالجزائر، المرتبط بانخفاض أجور اليد العاملة في الزراعة، فبإمكان المنتجات الزراعية للجزائر – خاصة التي تتميز فيها بميزة نسبية – من الدخول إلى الأسواق العالمية، ومنافسة السلع الأجنبية الأخرى التي سترتفع أسعارها بمجرد رفع الدعم عنها، لارتفاع التكلفة وارتفاع مستوى معيشة الفلاح الأوروبي والأمريكي.

10- **استقرار أسعار المنتجات الزراعية:** تبرز أهمية اتفاق الزراعة في كونها من الاتفاقات التي هدفها النهائي مصلحة المستهلك الذي سيستفيد من بيع المنتجات بأسعار مقبولة لسلع جيدة من مختلف الأسواق.

(1) - نعيمة بوخالفي، المنظمة العالمية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني – دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001، ص: 132.

(2) - بوعزيز عبد الرزاق، محاولة تقييم أثر الإصلاحات الفلاحية الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري، مرجع سابق، ص: 132.

هذا، وتتميز السوق الزراعية في الجزائر بتذبذب في الكميات المعروضة من السلع الزراعية حسب الفصول، وتؤثر هذه الوضعية على أسعار البيع بالارتفاع والانخفاض⁽¹⁾، كما هو مبين بالجدول رقم (27):

الجدول رقم (27): تطور متوسط الأسعار الشهرية لبعض المنتجات الزراعية الطازجة لسنة (2007).

الوحدة: (دج/كغ)

المنتج	جانفي- مارس	أفريل – جوان	جويلية- سبتمبر	أكتوبر - ديسمبر
لحم الغنم	491	488	483	512
لحم البقر	455	455	453	459
لحم الدجاج	191	186	184	196
البطاطا	38	37	48	42
الطماطم	36	33	22	37
البصل	20	34	11	16
الثوم	116	100	78	98
فلفل حلو	79	53	43	59
بازلاء	78	44	-	-
برتقال	53	66	83	69
تفاح	86	92	82	90
تمر	118	146	153	128

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- Direction des statistiques Agricoles et des systèmes d'information , rapport sur la situation Du Secteur Agricole, 2007, p: 61 .

من تحليل بيانات الجدول رقم (27) يتبين مقدار الانحراف في أسعار المنتجات الزراعية، وهذا ما يدل على عدم استقرار أسعار بيع المنتجات الزراعية، وما له من تأثير سلبي على دخل المستهلك، فإذا أخذنا على سبيل المثال السلعة الزراعية الأكثر استهلاكاً والمتمثلة في البطاطا نجد أن مقدار التغير بين شهري جانفي ونوفمبر بلغ 90%، مما يدل على أن التغير الحادث في الأسعار مرتبط

(1) - رواينية كمال، تحرير التجارة الزراعية وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 11، ماي 2007، ص: 234 – 236 .

ارتباطا وثيقا بالتغير في الكمية المعروضة من السلع الزراعية، من هنا يمكن أن تساهم تحرير التجارة الزراعية في زيادة الكمية المعروضة من السلع الزراعية في الأسواق الجزائرية ، واستقرار أسعارها على مدار السنة.

10- تحقيق الاكتفاء الذاتي في الإنتاج الزراعي: ثبت من الإحصاءات، أن الجزائر تعتمد كثيرا على واردات الغذاء من الخارج، لتلبية حاجيات السكان والجدول رقم (28) يوضح ذلك.

جدول رقم (28): تغير حجم الواردات الغذائية (%) للفترة (2000-2007).

المنتج	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الحبوب	(912)	+0.19	+0.58	+0.46	-	-	+0.34	+1.07
الحليب ومشتقاته	(425)	+0.49	-0.03	+0.18	+0.92	+0.73	+0.54	+3.44
الزيوت والشحوم	(226)	+0.23	+0.45	+0.80	+2.51	+0.46	+0.27	+0.94
السكر	(220)	+0.50	+0.35	+0.15	+0.16	+0.28	+0.90	+0.94
قهوة وشاي	(142)	-0.18	-0.19	+0.09	-	-	+0.17	+0.77
سلع زراعية أخرى	(351)	+0.32	+0.75	+1.10	+0.38	+0.43	-0.17	+0.07

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- رواينية كمال، تحرير التجارة الزراعية وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 11، ماي 2007، ص 235.
- فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، رسالة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر، 2008، ص: 226 – 228.
- موقع وزارة التجارة

http://www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=tidja_arkam.

* تمثل الأرقام بين قوسين حجم الواردات الزراعية بمليون دولار.

من الجدول رقم (28) نلاحظ زيادة واردات الحبوب بـ 107% وواردات الحليب ومشتقاته بمعدل 344% للفترة 2000-2007، لتبين عدم مقدرة الإنتاج المحلي على تغطية جزء كبير من الاحتياجات الداخلية من هذين المنتجين، بينما شهدت بقية السلع الغذائية المستوردة تذبذبا مرتبطا بتذبذب الإنتاج المحلي الزراعي وأمام إمكانية زيادة تكلفة الغذاء نتيجة لتخفيض الدول المتقدمة دعم الصادرات الزراعية، يبقى تشجيع الإنتاج المحلي عن طريق تقديم الدولة لمساعدات وحوافز للإنتاج الزراعي الداخلي في الحدود التي يسمح به اتفاق الزراعة، إضافة إلى هامش الربح المتوقع للمزارعين المحليين الذي قد يدفعهم إلى زيادة إنتاجهم والوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في المنتجات الزراعية ذات الاستهلاك الواسع.

رابعاً: الآثار السلبية المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي

بالرغم من وجود الآثار الإيجابية المتوقعة لمنظمة التجارة العالمية في جانب الزراعة الجزائرية إلا أن هناك بعض الآثار السلبية لهذا النظام، خاصة إذا علمنا أن معظم الدول السائرة في طريق النمو مستوردة ومصدرة في نفس الوقت للسلع الزراعية.

1-تعتبر الجزائر من الدول التي تعتمد في تلبية احتياجات السكان من الغذاء على الواردات الزراعية، والجدول الموالي يبين العجز المستمر، وسيزداد هذا العجز مع الزيادة المتوقعة في أسعار السلع الزراعية المستوردة.

الجدول رقم (29) يبين الميزان التجاري الزراعي الجزائري خلال الفترة الزمنية (1999-2007).

جدول رقم (29): الميزان التجاري الزراعي للفترة (1999 – 2007).

(الوحدة = مليون دولار)

السنوات	الصادرات السلعية	الواردات السلعية	العجز في الميزان التجاري	نسبة التغطية (%)
1999	105	2144	2039	04.89
2000	111	2178	2067	05.09
2001	151	2198	2047	06.86
2002	126	2506	2380	05.02
2003	134	2601	2567	05.15
2004	153	4773	4620	03.20
2005	142	4539	4397	03.12
2006	164	4677	4513	03.50
2007	180	6077	5897	02.36

المصدر: - بالنسبة للسنوات 1999 – 2003 من :

- روائية كمال، تحرير التجارة الزراعية وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 11، ماي 2007، ص:237.

- بالنسبة للسنوات من 2004-2007 من:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية،

مجلد (26 ، 28).

- <http://www.aoad.org/AAsyxx.htm> .

- قيم العجز في الميزان التجاري ونسب التغطية من استخراج الباحث.

يتبين من الجدول أن استيراد المنتجات الزراعية عرف زيادة خلال الفترة

الممتدة من 2004 – 2007 بمعدل 27.32% و 183.44 خلال الفترة من 1999-2007، وبالرغم من زيادة الصادرات الزراعية بنسبة 71.42% و لنفس الفترة، إلا أن الفرق الشاسع بين حجم واردات وصادرات السلع الزراعية يجعل من نسبة التغطية للواردات بالصادرات ضعيفا جدا ويقدر بنسبة 4.35% في متوسط الفترة 1999-2007.

من هنا يمكن القول أنه من المتوقع أن ترتفع قيمة الواردات وكمية الاستيراد نتيجة لزيادة عدد السكان وعدم مسايرة نمو الزراعة للزيادة السكانية.

2- وبالنسبة لافتراض مقدرة المنتجات الزراعية للجزائر على منافسة السلع الأخرى سعريا في الأسواق العالمية، فسوف يسقط أمام عناصر الواقع الفعلي التالية:

أ- إن الفائض الزراعي القابل للتصدير في الجزائر محدودا جدا وفي معظمه ليس من السلع الغذائية الرئيسية كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم (30): تطور أهم الصادرات السلعية الزراعية للفترة (1990- 2003)

(الوحدة = مليون دولار)

البيان	1990	1995	1999	2000	2001	2002	2003
إجمالي الصادرات	42	90	105	111	151	121	134
التمور	17	75	15	14	10	16	16
الجلود	-	-	7	12	24	23	19
الأسمدة الكيماوية	-	-	6	16	45	18	42
سلع زراعية أخرى	25	15	77	69	72	64	0

المصدر: رواينية كمال، تحرير التجارة الزراعية وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 11، ماي 2007، ص 238.

فيما يخص التمور التي تمثل أهم الصادرات الزراعية للجزائر، فإنه بالرغم من انخفاض الكميات المصدرة منها، فإن القيمة المعبر عنها بالدولار سجلت زيادة سنة 2003 مقارنة بسنة 2002، كذلك خلال الفترة 1999 – 2003 ويرجع ذلك لارتفاع أسعارها على المستوى العالمي⁽¹⁾.

فيما يخص صادرات الجلود فبعد أن عرفت اتجاها نحو الزيادة خلال الفترة 2002-2003 إلا أن مقارنة صادرات 2003 بصادرات 2002 تبين انخفاض الكمية المصدرة من هذا المنتج.

(1) - رواينية كمال، تحرير التجارة الزراعية وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر، مرجع سابق، ص : 238.

بينما عرفت صادرات الأسمدة الكيماوية زيادة معتبرة خلال الفترة من 1999-2003 حيث عرفت أعلى مستوى لها سنة 2001 إذ وصلت إلى 45 مليون دولار، وأدنى مستوى لها سنة 1999 إذ وصلت إلى 6 مليون دولار.

ب- يحتاج الإنتاج الزراعي إلى مدخلات أو مستلزمات إنتاج أو سلع وسيطة، معظمها غير متوفر محليا وتضطر الجزائر إلى استيرادها، مما يزيد من تكلفة الإنتاج الزراعي⁽¹⁾، بخلاف الأيدي العاملة يمكن أن تكون أكثر تكلفة في الجزائر عنها في البلدان المتقدمة.

ج- يتحقق عنصر الجودة بدرجة أكبر في الدول المتقدمة بسبب التطور العلمي والتكنولوجي بها، بدرجات كبيرة يصعب على الدول السائرة في طريق النمو ومنها الجزائر ملاحقته⁽²⁾، ومن ثم يكاد يكون من الصعب منافستها في الأسواق العالمية⁽³⁾.

3- التكلفة الغذائية: إن حرية التجارة الخارجية في مجال المنتجات الزراعية وفقا لبنود منظمة التجارة العالمية والتخفيضات التدريجية للإعانات المقدمة للصادرات الزراعية سيكون لها الأثر السلبي بالنسبة للجزائر كون هذه الإجراءات ستسمح بزيادة تكلفة الغذاء من جهة وارتفاع الأسعار الفعلية لاستيراد المواد الغذائية في المديين المتوسط والقصير، وهذا ما يشكل ضغط على الميزان التجاري الجزائري إذ أننا كلما توقعنا زيادة محتملة في أسعار المنتجات الزراعية في الأسواق العالمية وخاصة (القمح واللحوم الحمراء) سترافقها زيادات في التكلفة الغذائية للجزائر والتي قدرت سنة 2007 بحوالي 3 مليار دولار، بينما لم تتجاوز الصادرات من المواد الغذائية ما قيمته 170 مليون دولار، ووفقا لهذه التوقعات فإن الميزان التجاري الجزائري وبالخصوص الميزان السلعي الغذائي سيشهد عجزا مستمرا بسبب حجم الاستيراد المتزايد من سنة لأخرى حيث تمثل الواردات الزراعية نسبة 32 % من إجمالي الواردات على اعتبار أن الزراعة الجزائرية تعتمد على الظروف المناخية من جهة وان الدعم الحكومي لا يتجاوز 2% من جهة ثانية.

(1) - تتمثل في البذور والجرارات والحصادات ومبيدات الأعشاب الضارة.

(2) - أدى استخدام الهندسة الوراثية إلى استنباط أنواع جديدة من البذور عاليه الجودة والمحصول واستخدام وسائل جديدة للري مع تطوير صناعة الأسمدة، في زيادة كمية ونوعية الإنتاج الزراعي .

(3) - روائية كمال، تحرير التجارة الزراعية وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر، مرجع سابق، ص: 239.

بناءً عليه فإن سياسة دعم المنتجات الزراعية المتبعة في الدول المتقدمة المصدرة للمنتجات الغذائية تؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه المنتجات وهذا ما يشكل عبئاً على ميزان المدفوعات وخاصة في ظل انخفاض الموارد النقدية الأجنبية وقلتها لهذا يجب على الجزائر أن تأخذ الآثار السلبية المترتبة عن إلغاء الدعم على السلع الزراعية مأخذ الجد خلال المفاوضات المتبقية والاستفادة من مبدأ التعويض الذي تمنحه الدول المتقدمة على شكل مساعدات أو مبيعات ميسرة والتي تدخل ضمن مبادئ التفضيل التجاري الذي تفرضه منظمة التجارة العالمية على كل الدول الأعضاء.

4- الاعتماد على الأسواق الخارجية للمنتجات الزراعية الغذائية:

تحتل الجزائر مكانة إستراتيجية متقدمة بالنسبة للواردات الزراعية، فهي من بين البلدان الخمسة المطلة على جنوب البحر المتوسط، حيث تمثل نسبتها معدل 31% من الواردات الإجمالية بعد مصر بنسبة 45%.

يرجع الارتفاع في نسبة الواردات إلى عدم نجاعة السياسة الإصلاحية الخاصة بهذا القطاع والتي أدت إلى الاعتماد على الخارج، لكون أغلب المنتجات الزراعية للجزائر لا تتميز بالتنافسية مقارنة بالمنتجات الزراعية للبلدان المجاورة كالمغرب وتونس مثلاً وخاصة إذا ما تعلق الأمر بأسعار الجملة لهذه المنتجات والمتمثلة أساساً في الخضر والفواكه⁽¹⁾.

5- الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يعني أنه على الجزائر شأنها في ذلك شأن باقي الدول أن ترفع الحواجز الجمركية، وهذا ما يلحق الضرر بجهاز الإنتاج الوطني إلى جانب إنشاء المناطق الحرة والتنظيم الجديد لخصخصة المؤسسات العمومية.

6- إن عملية الانضمام لمنظمة التجارة العالمية ستؤدي إلى البطالة والتي ستلحق بالكثير من المؤسسات.

(1) - عبد القادر فاضل، القطاع الزراعي في الجزائر إستراتيجية وآفاق التعامل مع عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (OMC) استرشاد بالتجربة المصرية، مرجع سابق، ص: 178.

المبحث الخامس: تحقيق الاكتفاء الغذائي في الإطار العربي

لقد أفرز القرن الواحد والعشرون الكثير من التحولات على الساحة الدولية، فمع نهاية الحرب العالمية الثانية وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر قوة اقتصادية في العالم، وظهرت تكتلات اقتصادية قوية مثل الاتحاد الأوروبي، وتكتل دول جنوب شرق آسيا، وظهرت منطقة النافتا والنظام التجاري الدولي الجديد، برزت الحاجة ماسة لإقامة تكتلات عربية من شأنها دفع عجلة اقتصاديات دول المنطقة العربية إلى بر الأمان، وتخفيف الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعوق انسياب التجارة بين هذه الدول، وتخفيض الفاتورة الغذائية وتعزيز الزراعة العربية بهدف تحسين الأمن الغذائي والوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي.

أولاً: على المستوى المغربي:

إن استقرار الواقع السياسي والأمني والاقتصادي للمنطقة، والظروف الإقليمية والدولية التي تحيط بها، وتطور التقانة الحديثة وتأثيرات العولمة جعل دول اتحاد المغرب العربي⁽¹⁾، تسعى منذ 17 فيفري 1989 إلى إقامة اتحاد مغربي من شأنه فتح الحدود بين الدول الخمس أطراف الاتحاد لمنح حرية التنقل الكاملة للأفراد والتنسيق الأمني، وحرية تنقل البضائع والأشخاص، والتعاون في مختلف الأصعدة الاقتصادية، وتمثل منطقة المغرب العربي موقع إستراتيجي متميز حول البحر الأبيض المتوسط، حيث تعتبر جسراً بين أوروبا وشمال إفريقيا والعالم العربي⁽²⁾.

في ظل إثبات إمكانية تحقيق الجزائر لاكتفائها الذاتي في ظل الاتحاد المغربي سنتطرق إلى دعائم ومقومات إستراتيجية التنمية الفلاحية في دول الاتحاد والتي تعتبر بمثابة حجر أساس لتحقيق الأمن الغذائي وصولاً إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي.

(1) - محمد الشكري، تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي، المؤتمر المصرفي العربي السنوي رؤية عربية للقم الاقتصادية، 7-8 نوفمبر 2007، الدوحة-قطر، ص: 06.

(2) - لعجال محمد أمين، معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغربي وسبيل تجاوزه ذلك، مجلة المفكر، العدد الخامس، جامعة محمد خيضر - بسكرة، ص: 20.

1- دعائم ومقومات إستراتيجية التنمية الفلاحية في المغرب العربي:

تتمثل مقومات التنمية الفلاحية في بلدان المغرب العربي مجتمعة فيما يلي:

1-1- الموارد الأرضية الزراعية: تزيد مساحة الدول المغاربية على 6 مليون كلم²، وتتعدى مساحة الأراضي الزراعية 21 مليون هكتار، في حين تقدر الأراضي الرعوية بـ: 100 مليون هكتار⁽¹⁾.

1-2- الموارد المائية: تقدر الموارد المائية العربية المتجددة السطحية والجوفية عام 2010 بحوالي 338 مليار متر مكعب، ويقدر إجمالي استخدامات المياه بحوالي 215 مليار متر مكعب، حوالي 87% يستأثر به قطاع الزراعة في حين الجزء المتبقي يبقى دون استغلال.

ويقدر إجمالي المخزون من المياه الجوفية العذبة بحوالي 7734 مليار متر مكعب، كما أن معدل تجدد السنوي يختلف من طبقة مائية إلى أخرى ومن إقليم إلى آخر، ويقدر حجم التغذية السنوية بنحو 42 مليار متر مكعب، يتركز حوالي 83% منها في إقليم حوض النيل، ثم يليه إقليم المغرب العربي بنسبة 12%، في حين تنتزع 5% المتبقية على إقليمي شبه الجزيرة العربية والمشرق العربي، إذ في المقابل تبلغ الكميات المتاحة منها للاستغلال بنحو 35 مليار متر مكعب⁽²⁾.

1-3- الموارد البشرية: لقد بلغ عدد سكان المغرب العربي حسب إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد 89,56 مليون نسمة سنة 2010، منهم حوالي 67 مليون نسمة بين الجزائر والمغرب، أي ما يقارب 74% من إجمالي السكان المغاربية، وبالنسبة للقوى العاملة الكلية فقد بلغت سنة 2010 ما مقداره 29,26 مليون نسمة، أما القوى الزراعية فقد وصلت في نفس السنة إلى ما مقداره 5,76 مليون نسمة ويشكلون 20% من العمالة الكلية⁽³⁾.

(1) - صالح صالحي، التحديات المستقبلية للاقتصادات المغاربية في مجال الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد: 02، جامعة سطيف، 2003، ص: 29.

(2) - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012، ص: 55.

(3) - نفس المرجع السابق، ص: 346.

4-1- الإنتاج الفلاحي في المغرب العربي:

تتميز اقتصادات دول الاتحاد المغاربي بكونها اقتصادات ريعية تتركز على إيرادات متأتية من موارد طبيعية أو نشاطات لا تتطلب جهدا إنتاجيا إبداعيا، وذات قيمة مضافة عالية عكس إنتاج السلع والخدمات ذات محتوى تكنولوجي مكثف والتي تتطلب تقنيات علمية عالية⁽¹⁾، وهذا ما يضعف مساهمة الإنتاج الفلاحي مساهمة الإنتاج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي وفي تأمين الغذاء للسكان.

5-1- الإنتاج النباتي:

تشير تقديرات الإنتاج الزراعي لعام 2011 أن معظم محاصيل الحبوب قد سجلت ارتفاعا بالمقارنة مع العام السابق، إذ سجل إنتاج القمح ارتفاعا بنسبة 4%، ويرجع ذلك إلى زيادة مستويات الغلة بنسبة 3,8%، وقد تحققت تلك الزيادة في دول عربية منتجة للقمح مثل المغرب، في المقابل انخفض إنتاج الشعير بنسبة 2,3% نظرا لتراجع مستويات الغلة بنسبة 1,7% وذلك بسبب التوسع في زراعة في المناطق الهامشية محدودة الأمطار⁽²⁾.

6-1- الإنتاج الحيواني:

لقد ساهم التباين المناخي واتساع الرقعة الجغرافية في امتلاك الدول العربية مجتمعة لأعداد هائلة من الثروة الحيوانية المختلفة، وتطبق الدول العربية أسلوبين لتطوير الثروة الحيوانية، بحيث يعتمد الأول على التوسع الأفقي (زيادة أعداد الثروة الحيوانية)، ويركز الثاني على زيادة إنتاجية المواشي كاللحم واللبن والصوف، وكانت محصلة ذلك زيادة عدد المواشي خلال الفترة 2000-2011 بمعدلات مرتفعة حيث بلغ عدد الوحدات الحيوانية في عام 2011 حوالي 494,5 مليون رأس، بالمقارنة مع 329,4 مليون رأس عام 2000 أي بمعدل نمو سنوي قدر بنحو 3,8%.

(1) جورج قرم، مداخلة تحت عنوان: كيف نجعل من الاتحاد المغاربي العربي منطقة تنمية شاملة ومتوازنة، ندوة الاندماج المغاربي: تحفيز وتنشيط الاقتصاد، مركز مسارات للدراسات الفلسفية والإنسانية، تونس في 23-06-2012، ص: 02.

(2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012، ص: 59.

في دول المغرب العربي يركز نظام تربية المواشي على الرعي المتنقل وشبه البدوي والبدوي التجاري، مما يصعب حصر وتقييم هذه الثروة ورعايتها، إذ تصاب المواشي في الغالب بالمرض والإجهاد كونها تعيش في بيئة مناخية صعبة⁽¹⁾.

2- تطور الفجوة الغذائية المغربية:

الفجوة الغذائية ظاهرة تميزت بها اقتصادات كل دول المغرب العربي منذ استقلالها حتى يومنا هذا، رغم الجهود المبذولة في الميدان الفلاحي ورغم الإصلاحات التي طرأت على هذا القطاع والتي تهدف جميعها إلى التقليل من الفجوة الغذائية، ونظرا لموقعها الجغرافي الشبه صحراوي فإن الإنتاجية الزراعية في الجزائر تعتبر من اضعف الإنتاجيات في العالم فمثلا في سنة 1993 بلغت مردودية الحبوب في الجزائر 6,81 قنطار للهكتار الواحد، بينما كانت في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية 65,13 و 42,91 على التوالي، وفي نفس السنة وهي إنتاجية ضعيفة جدا حتى إذا ما قورنت ببعض الدول العربية كالسعودية ومصر إذ بلغت عند كل منهما 44,11 و 69,95 قنطار للهكتار الواحد على التوالي.

لقد أدى القصور في التنمية الزراعية المغربية إلى وجود عجز متفاقم في الغذاء بلغ مستويات مرتفعة نوعا ما في بعض السلع الغذائية الأساسية وفي مقدمتها الحبوب والقمح، إذ أنها تستأثر على حوالي 55 و 58% من الواردات الغذائية على التوالي، مما أثر بالسلب على الأمن الغذائي، وارتفاع قيمة الفجوة الغذائية والتي بلغت قيمتها سنة 2003 حوالي 14,6 مليار دولار أي بانخفاض طفيف بلغ 0,9% بالمقارنة مع عام 2002، ويرجع ذلك الى انخفاض أسعار بعض السلع الغذائية في الأسواق العالمية.

3- الاكتفاء الذاتي الغذائي:

أدى التفاوت بين الطلب على السلع الزراعية والإنتاج الزراعي منها إلى انخفاض مستويات الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع الغذائية في مقدمتها الحبوب والدقيق⁽²⁾، وحسب تصاريح وزير الفلاحة والتنمية الريفية سنة 2010 فإن الساسة

(1) - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنتي 2008-2012.

(2) - الطاهر مبروكي، الأمن الغذائي في المغرب العربي، مجلة الباحث، عدد: 9، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011، ص: 198.

المغاربة قد تفتنوا لقضية الأمن الغذائي وضرورة عصنة قدرات الإنتاج وتبادل التجارب والمعارف لبناء صرح مغربي قوي في المجال الفلاحي، مشيراً إلى عزم الدولة الجزائرية على إشراك دول المغرب العربي في تجربتها في مجال التنمية الريفية ومكافحة التصحر عبر الورشة المفتوحة على القطاع.

حسب تصريح ممثل الأمين العام لإتحاد المغرب العربي، فإن الجزائر تشهد في السنوات الأخيرة نقلة نوعية في التنمية الريفية، وهو ما يعكس اهتمام كل الأجهزة المغربية بتنمية الريف بما يخدم القطاع الفلاحي، خاصة وأن الأمن الغذائي يتصدر اليوم اهتمامات الحكومات للرفع من قدرات الإنتاج وتحقيق أهداف الألفية دون إغفال ضرورة حماية الموارد البيئية والمراعي والأراضي المنتجة بشكل عام.

بحكم تشابه الظروف المناخية بين دول المغرب العربي وكون عراقيل التنمية الفلاحية متشابهة هي الأخرى قررت اللجنة الوزارية المختصة في الأمن الغذائي أن تجعل من الشراكة الشاملة، وتبادل المعارف للاستفادة منها السبيل الوحيد للنهوض بالبرامج التنموية العالقة في المجال الفلاحي وإدماج القطاع في الدورة الاقتصادية، وهو ما يمكن تطبيقه عبر خطة ميدانية تم اعتمادها للسنوات العشر القادمة تخص رفع تحديات التقلبات المناخية وارتفاع أسعار المواد الغذائية ذات الطابع الفلاحي من خلال تنويع المبادلات التجارية بين الدول المغربية، إضافة إلى مكافحة التصحر والتأقلم مع المتغيرات المناخية، وهو ما يمكن تحقيقه بعد إنشاء المرصد المغربي المبكر لمخاطر الجفاف ورصد الكوارث الطبيعية الكبرى⁽¹⁾.

كما أن الجهد الوجدوي على مستوى الآليات الرسمية لاتحاد المغرب العربي توجهت أساساً إلى التركيز على شمولية الإستراتيجية الاقتصادية المغربية، حيث اعتمدت الدول الأعضاء الترابط العضوي القائم بين منطقة التبادل الحر والمجموعة الاقتصادية المغربية وضرورة الاعتماد على عامل الوقت في التدرج لبلوغ الأهداف المنشودة كما ترسخت فكرة التركيز على جملة من الأولويات القطاعية

(1) - جريدة المساء، يومية إخبارية وطنية، التنمية الريفية والاستثمار بدول المغرب العربي محل نقاش التجارب المغربية لرفع التحدي الأمني الغذائي، 2010-11-29.

لتعبيد الطريق للمسار الاقتصادي الاندماجي وتشمل هذه الأولويات تنسيق السياسات الاقتصادية لاسيما في مجالات الأمن الغذائي والري والبنية التحتية⁽¹⁾.

ثانيا: تحقيق الاكتفاء الغذائي على المستوى العربي

إن المفهوم العربي للأمن الغذائي يعني ضمان إنتاج ما تحتاجه الأمة العربية من أغذية بالكمية والنوعية المناسبة، وتوفير مخزون إستراتيجي يكفي لسد النقص في الإنتاج الذي قد يحدث في بعض السنين⁽²⁾.

لتحسين الأمن الغذائي في المنطقة العربية شرعت الدول العربية كافة ومنها الجزائر وباقي منظمات العمل العربي المشترك الإنمائية في عدة برامج الهدف منها هو تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليص الفاتورة الغذائية، ومن بين هذه البرامج البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، حيث انطلقت خطته التنفيذية الإطارية للمرحلة الأولى في عام 2011 وقد أعدت الدول العربية إستراتيجياتها، وبرامجها الوطنية الهادفة إلى تحسين إنتاجية القطاع الفلاحي، وتطوير الثروة الحيوانية وترشيد استخدامات المياه ورفع كفاءة أنظمة الري الحقلي للتوسع الرأسي في إنتاج السلع الغذائية ومن أمثلة تلك البرامج والإستراتيجيات البرنامج الأخضر بالمغرب والبرامج الخاصة بالأمن الغذائي بالجزائر، مصر، سوريا⁽³⁾.

لقد أصدرت الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية في دورتها (30) العادية والتي عقدت بالرياض خلال الفترة 26-30 أبريل 2008 بموجب الفقرة رقم (1) من القرار رقم (23) "إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية".

لقد تضمن هذا الإعلان إطلاق مبادرة لبرنامج عربي طارئ للأمن الغذائي تهدف إلى زيادة واستقرار إنتاج الغذاء في الوطن العربي، وبخاصة إنتاج الحبوب والبذور الزيتية والسكر، ودعوة كافة الأطراف المعنية للتعاون والتنسيق لإعداد هذا البرنامج قطريا.

(1)- وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، مداخلة الطيب لوح، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي في ملتقى الاتحاد المغربي لأصحاب الأعمال، ماي 2009، ص: 3-4.

(2)- يحي بكور وآخرون، حلقة نقاشية: أزمة الأمن الغذائي في سوريا في مواجهة الجفاف، مرجع سابق، ص: 05.

(3)- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2011، ص: 53.

1- عناصر ومكونات البرنامج الطارئ للأمن الغذائي:

سنتعرض لمتضمنات هذا البرنامج والتي تعتبر بمثابة الأساس لوضع الإطار العام للخطة الإطارية لتنفيذ هذا البرنامج:

1-1- الإطار السلعي للبرنامج:

يولي البرنامج اهتماما خاصا للسلع التالية، باعتبارها السلع التي تعاني منها الدول العربية من عجز غذائي:

أ- مجموعة حاصلات الحبوب وخاصة: القمح والشعير والأرز والذرة الشامية والذرة الرفيعة.

ب- المحاصيل السكرية والتي تشمل كل من قصب السكر والشمندر السكري.

ج- محاصيل البذور الزيتية وبخاصة كل من الفول السوداني والسمسم وزهرة الشمس والزيتون.

د- مجموعة المنتجات الحيوانية وتشمل اللحوم الحمراء والبيضاء ومنتجات الألبان.

هـ- التمور.

1-2- المكونات الرئيسية ومحاور ومجالات العمل:

تنقسم مكونات البرنامج الى ثلاثة أقسام هي:

المكون الأول: تحسين مستويات الإنتاجية في الزراعات القائمة: وينقسم إلى خمسة مراحل هي:

1- دعم وتطوير قدرات مؤسسات البحث والإرشاد ونقل التقنية.

2- توفير مستلزمات الإنتاج المناسبة والمحسنة.

3- استخدام التقانات المطورة في الزراعات البعلية.

4- دعم وتطوير مرافق ومؤسسات الخدمات الزراعية المساندة.

5- تطوير مؤسسات المزارعين.

المكون الثاني: استثمار المزيد من الموارد الأرضية بالاستفادة من العوائد المائية لترشيد استخدام مياه الري ومصادر المياه غير التقليدية:

ويرتكز على محورين أساسيين هما:

1- تطوير مرافق ومنظومات إدارة نقل وتوزيع موارد المياه.

2- تطوير نظم الري الحقلي.

المكون الثالث: المشروعات الاستثمارية المتكاملة والمرتبطة بأنشطة البرنامج:

حدد البرنامج ثلاث مجموعات رئيسية لمجالات عمل هذه المشروعات تتمثل في الآتي:

1- **المجموعة الأولى:** مشروعات المرافق والخدمات الزراعية المساندة.

2- **المجموعة الثانية:** مشروعات إنتاج مستلزمات الإنتاج والمدخلات الزراعية.

3- **المجموعة الثالثة:** مشروعات التسويق والتصنيع الزراعي.

2-2- الإطار الجغرافي:

وفقا لمجموعة الأسس والاعتبارات التي حددها البرنامج، فإن نطاق تنفيذ محاوره الخاصة بالمكونين الأول والثاني يشمل (11) دولة عربية هي: الجزائر، تونس، السعودية، السودان، سوريا، العراق، مصر، المغرب، اليمن، الأردن، موريتانيا، سلطنة عمان، وفقا للمزايا النسبية لكل دولة في حين يمكن لباقي الدول الأخرى المستثناة المشاركة إذا كانت لديها الرغبة في ذلك.

2-3- الإطار الزمني للبرنامج:

اعتمد البرنامج على مدة زمنية قدرت بـ 20 سنة منذ بدأ العمل وهي مقسمة الى ثلاث مراحل زمنية كالآتي:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة عاجلة ذات مدى زمني قصير يمتد لخمس سنوات منذ بدأ تنفيذ البرنامج، خلال الفترة الممتدة بين 2011-2016، وتضم هذه المرحلة الأنشطة والعناصر التنموية ذات الطبيعة العاجلة لزيادة القدرات الإنتاجية

بمعدلات مستهدفة تساهم في دعم الأمن الغذائي العربي، وتمثل هذه الأنشطة والعناصر أساساً للانطلاق لأفاق تنمية أكبر في المراحل التالية للبرنامج تحقق الاستقرار في الإنتاج.

المرحلة الثانية: هذه المرحلة متوسطة المدى وهي تمتد ما بين 2016-2021، وتتطور فيها الأنشطة والعناصر لتمتد إلى مجالات تنمية أوسع نطاقاً لتحقيق مستويات إنتاجية أعلى من سابقتها ووفق أسس فنية.

المرحلة الثالثة: وهي طويلة المدى، يمتد أفقها الزمني حتى عام 2031، وهي مرحلة ذات طبيعة إستراتيجية تكتسب مجالات التنمية خلالها صفة الاستمرارية والاستدامة⁽¹⁾.

4-2- أهداف البرنامج: يهدف البرنامج إلى تحقيق ما يلي:

أ- زيادة قدرة الدول المعنية بهذا البرنامج في اعتمادها على الذات لتوفير احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية، ومن ثم تحقيق الاستقرار في الإمدادات من هذه السلع للمنطقة العربية.

ب- التخفيف من الارتفاع المستمر في قيمة الفاتورة الغذائية، وتوفير جانب منها لدعم وتعزيز الاستثمار في مشروعات تحسين أوضاع الأمن الغذائي من تلك السلع.

ج- إتاحة الفرصة الاستثمارية أمام الشركات ورجال الأعمال في القطاع الخاص لرفع مردودية المجموعة المحصولية داخل البرنامج.

د- خلق فرص عمل جديدة من شأنها أن تحد من البطالة وتحسن أوضاع الفقراء.

هـ- الحفاظ على استقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية في المجتمعات العربية وذلك بتحقيق الاستقرار في إمدادات الغذاء لكافة فئات السكان وبأسعار مناسبة.

(1) - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخطة التنفيذية الإطارية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي-المرحلة الأولى 2011-2016، ص ص: 4-2.

5-2- المرتكزات الأساسية للبرنامج:

يرتكز البرنامج على الارتقاء بكفاءة استخدام موارد المياه المتاحة، إضافة إلى تدعيم مؤسسات البحث ونقل وتوطين التقنيات الزراعية المتطورة، وكذا تحسين مناخ الاستثمار الزراعي لجذب رؤوس الأموال العربية للاستثمار في المشروعات الزراعية والمشروعات المكملية والمرتبطة ذات العلاقة بتنمية المجموعات المحصولية وكذا تطوير مؤسسات المزارعين كونها أداة أساسية لتحديث الزراعة وتطوير الإنتاج والإنتاجية خاصة لدى صغار المزارعين⁽¹⁾.

6-2- النواتج المتوقعة من منظور زيادة القدرات الذاتية على تحقيق الأمن الغذائي:

يوضح الجدول رقم (31) نسب الاكتفاء الذاتي المتوقعة بعد إنجاز البرنامج خلال مراحل الزمنية الثلاث مقارنة بنظيرتها في الأوضاع القائمة، وذلك بالنسبة لعدد من السلع الغذائية الأساسية التي يشملها البرنامج وهي: القمح والأرز والشعير والذرة الشامية والذرة الرفيعة والسكر والزيوت النباتية والتمور.

يتضح من الجدول أن معدلات التحسن في نسبة الاكتفاء الذاتي آخذة في الارتفاع كل عام حتى نهاية أجل البرنامج.

هكذا فإن في نهاية أجل البرنامج من المتوقع أن تتحسن نسب الاكتفاء الذاتي في الدول المشمولة بالبرنامج، فبالنسبة للقمح ستصل إلى حوالي 62,4% مقارنة بحوالي 54,3%، أما الأرز ترتفع إلى حوالي 98,7% مقارنة بحوالي 80,7%، وبالنسبة للذرة الشامية تصل إلى نحو 40,1% مقارنة بحوالي 39%، والذرة الرفيعة ترتفع النسبة إلى 98% مقارنة بنحو 96%، وبالنسبة للتمور ترتفع النسبة إلى نحو 99,8% مقارنة بنحو 95% في الوضع الراهن، والسكر يرتفع إلى حوالي 67% مقارنة بحوالي 58,3% في الوقت الحالي⁽²⁾.

(1) - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، ص: 6-8.

(2) - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، نفس المرجع السابق، ص: 16.

جدول رقم (31) : نسب الاكتفاء الذاتي المتوقعة بعد إنجاز البرنامج في مراحله
الزمنية الثلاث مقارنة بنظيرتها في الأوضاع الحالية.

المحاصيل والمؤشرات	القمح	الأرز	الشعير	الذرة الشامية	الذرة الرفيعة	السكر	التمور	الزيوت
1- الوضع الراهن (متوسط 2004- 2006) الاحتياجات الاستهلاكية (ألف) الإنتاج (ألف طن) الاكتفاء الذاتي (%)	46416 25216 54,3	8390 25216 80,7	13742 5666 41,2	19239 7504 39	5472 5446 96	7094 4135 58,3	4113 3920,5 95	5427 1516 28,0
الوضع المتوقع في عام 2016: الاحتياجات الاستهلاكية (ألف) الإنتاج (ألف طن) الاكتفاء الذاتي (%)	55471 28625 51,6	10026 7955 79,3	16423 6142 37,4	22991 8163 36	6778 6281 91	8478 4731 55,8	4915 4707 96	5992 1419 23,7
الوضع المتوقع في عام 2021: الاحتياجات الاستهلاكية (ألف) الإنتاج (ألف طن) الاكتفاء الذاتي (%)	61245 37530 61,3	11070 10622 95,9	18132 7355 40,6	25832 10432 41	7483 7352 98	9360 6141 65,6	5873 5712 99	6615 1791 27,0
الوضع المتوقع في عام 2031: الاحتياجات الاستهلاكية (ألف) الإنتاج (ألف طن) الاكتفاء الذاتي (%)	73206 45699 62,4	13232 13065 98,7	21673 8867 40,9	30331 12173 40,1	8942 8796 98	11188 7493 66,9	7019 7005 99,8	7907 2492 30,7

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، ص: 16.

خلاصة:

أدى نقص فعالية القطاع الزراعي وعدم قدرته على تغطية المتطلبات المحلية للسكان من الغذاء، إلى ارتفاع حصة الواردات خاصة من الحبوب والحليب، والسكر والزيوت أضعافا مضاعفة عما كان عليه في السنين الماضية، وإلى محدودية تغطية الصادرات للواردات الغذائية، وذلك ما أدى إلى ظهور الفجوة الغذائية واستمرارها في الاتساع، وإلى ارتباطنا بالخارج في طلب الغذاء ارتباطا شديدا.

علاوة على ذلك فإن محاولة الجزائر تحقيق اكتفاءها الذاتي يعتبر تحديا صعبا خاصة في المدى القصير، كون السياسات المنتهجة تفتقر إلى الإرادة السياسية القوية، فنجد على المستوى المحلي هناك تباطؤ شديد في تنفيذها، إضافة إلى المفاوضات التي تقوم بها الجزائر بهدف الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ستسفر عن انعكاسات سلبية على قطاعها الزراعي بصفة خاصة كون هذا الأخير لازال يتميز بالهشاشة وعدم المرونة، وباعتبار الجزائر مستورد صافي للغذاء فإن تخفيضها للتعريفات الجمركية المطبقة على الواردات من السلع الزراعية سيؤدي لاعتمادها بدرجة أكبر على الخارج في طلب الغذاء لتلبية احتياجات السكان.

وبالنسبة لتحقيق الاكتفاء الغذائي على المستوى العربي فالملاحظ أن دول المغرب العربي تتجه نحو الأسواق الأوروبية لتصريف منتوجاتها وللاستيراد أيضا، في حين تفضل دول المشرق العربي ودول الخليج إقامة تكتلات بينها وتتجه سياساتها التجارية نحو الدول الآسيوية والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما يوسع من حجم الهوة لتصبح سحيقة بين اقتصاديات الدول العربية.

نتائج و توصيات

النتائج والتوصيات:

من خلال ما سبق خلص الباحث إلى النتائج التالية:

1- انعدام الأمن الغذائي في الدولة يؤثر على قراراتها السياسية ويعرض سيادتها للخطر، بحيث ترتفع فاتورة وارداتها من الغذاء ما يجعلها مستوردا صافيا للغذاء، وتعاني من تبعية اقتصادية وسياسية.

2- الارتفاع المستمر لأسعار الأغذية الأساسية على المستوى العالمي، ينتج عنه سوء التغذية وانتشار المجاعة، بسبب انخفاض القدرة الشرائية لدى الشعوب، مما يؤدي إلى ظهور بؤر التوتر متمثلة في الاحتجاجات والمظاهرات المطالبة برفع الأجور وتحسين ظروف المعيشة والتي غالبا ما ينجم عنها صراعات دموية.

3- يتسم قطاع الفلاحة بتركز أغلب الأنشطة الزراعية لدى الفلاحين الريفيين الذين يمارسون هذه الحرفة بهدف سد احتياجاتهم الضرورية وتأمين رغيف العيش، هؤلاء يمارسون مهنة الفلاحة بأساليب تقليدية مما يسفر عنه محدودية في السلع الزراعية من حيث الكمية والنوعية.

4- رغم ما تزخر به الجزائر من موارد طبيعية ورأس مال بشري، وثروات نباتية وحيوانية لا يستهان بها إلا أن سوء استغلالها وضعف الإرادة في تحسين مردوديتها، جعل الجزائر تلجأ للخارج دوما لأجل توفير مستلزمات القطاع الفلاحي وترقيته والنهوض به.

5- إن حجم وقيمة الفجوة الغذائية آخذة في الاتساع مع الزمن من جهة، كما أن نسبة الاكتفاء الذاتي آخذة في الانخفاض من جهة أخرى، وترتب على ذلك تزايد الاعتماد على السوق العالمية في توفير الاحتياجات الغذائية وأعباء اقتصادية في ميزان المدفوعات.

6- السياسات والإستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الاكتفاء الغذائي للجزائر على المستوى المحلي تفتقر للإرادة السياسية القوية، فالبرامج التنموية أغلبها عرف تماطل من طرف السلطات المعنية في التطبيق الفعلي والجاد.

7- إن تحرير تجارة السلع الزراعية وفقا لبنود منظمة التجارة العالمية والتخفيضات التدريجية للإعانات المقدمة للصادرات الزراعية سيكون لها الأثر آثار سلبية بالنسبة للجزائر كون هذه الإجراءات ستسمح بزيادة فاتورة الغذاء من جهة وارتفاع الأسعار الفعلية لاستيراد المواد الغذائية في المديين المتوسط والقصير، وهذا ما يشكل ضغط على الميزان التجاري الجزائري إذ أننا كلما توقعنا زيادة محتملة في أسعار المنتجات الزراعية في الأسواق العالمية وخاصة سيرافقها ارتفاع في الفاتورة الغذائية للجزائر.

8- إمكانية تحقيق الاكتفاء الغذائي على المستوى العربي خاصة بين الدول المغاربية نظرا لتقاربها الجغرافي، وسهولة التنقل فيما بينها، هذا فضلا عن إمكانية تحقيق اكتفاء غذائي عربي في حالة التقيد بالبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي بحضور إرادة سياسية عربية مشتركة.

التوصيات:

على ضوء هذه النتائج يمكننا تقديم جملة من التوصيات يمكن حصرها في الآتي:

1- البحث عن بدائل أخرى لإنتاج الطاقة والوقود الحيوي كالصخور الرملية والطاقة النووية والشمسية، بدل توجيه ملايين الأطنان من الحبوب لإنتاجها، والتي تكفي لسد جوع الملايين من البشر.

2- اتخاذ إجراءات عملية تهدف إلى ترقية القطاع الزراعي وتأهيله ليصبح قادرا على المنافسة في الأسواق العالمية، في ظل الإمكانيات المتوافرة من أراضي فلاحية ويد عاملة إضافة للغطاء المالي الكبير المخصص لهذا القطاع

3- زيادة الاهتمام بالبحث الزراعي وتوفير التمويل الضروري لتطوير مراكز البحوث الزراعية، والتنسيق بين الباحثين المحليين والعالميين لانتهاج أساليب أكثر نجاعة للرقى بالفلاحة وتحسين مردوديتها والمحافظة على الموارد من الهدر.

4- إسقاط الفوائد الربوية على القروض المقدمة من طرف البنوك للشباب لإنشاء مشاريع صغيرة، ومنح النصيب الأكبر منها للقطاع الفلاحي، كون هذا

الأخير هو الوحيد الذي يمكن أن يضمن تحقيق الاكتفاء الغذائي عن طريق الإنتاج المحلي.

5- فتح مراكز ومعاهد زراعية تشرف على تأهيل وتدريب العمالة الفلاحية بهدف رفع مستواهم لتأهيل هذا القطاع وبالتالي إدخال التقنية الحديثة في العمليات الإنتاجية لتحل محل الآلات والمعدات التقليدية، وهذا كفيل برفع الإنتاج والإنتاجية والتقليل من التكلفة.

6- على الدولة أن تعيد مراجعة سياستها التنموية من خلال إضافة أهداف إستراتيجية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والتأكيد على ضرورة الانتهاء من تنفيذ كل البنود الواردة في المخطط الخماسي للتنمية قبل وصول آجال 2014.

7- يجب على الجزائر أن تعتمد على مبدأ التنافسية للمنتجات الزراعية لأنه الوحيد الذي سيقفل لها اندماجا ايجابيا في الاقتصاد العالمي، وحتى تتمكن السلع الجزائرية من المنافسة في الأسواق العالمية يجب أن تتصف بتكلفة إنتاجية منخفضة وجودة عالية وقدرات تسويقية كفوءة، ويستحسن أن تفتح الجزائر أسواقها أمام الدول العربية أولا ومن ثم الانفتاح على الاقتصاد العالمي، بحيث يكون هناك تعاون زراعي بين الدول العربية وذلك من أجل الوصول إلى تحقيق التكامل في هذا القطاع لتحقيق الأمن الغذائي والتوسع في إقامة المشاريع الزراعية العربية المشتركة.

8- منح امتيازات وتفضيلات للمستثمرين الراغبين في الاستثمار في القطاع الفلاحي، والعمل على تحديث القوانين والتشريعات لمواكبة التغيرات الدولية والسعي لتحقيق الاستقرار فيها لما له من أهمية في خلق الثقة لدى المستثمر وجذب الاستثمارات لهذا القطاع.

9- توجيه الاستثمارات نحو الدول العربية وبصفة خاصة جمهورية السودان الشقيقة لما تزخر به هذه الدولة من أراضي فلاحية تمتاز بالخصوبة والإنتاجية الوفيرة، وهذا ما يمكن صناع القرار والشركاء الاقتصاديين من إقامة مشاريع زراعية مشتركة تسهم بشكل فعال في تحسين الأمن الغذائي في الجزائر.

المراجع

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

أ- الكتب:

- 1- أسامة المجذوب، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش 1947 – 1994، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1996.
- 2- سعيد جبر، الأمن الغذائي والصناعات الغذائية في الوطن العربي وجهان لعملة واحدة، عالم الفكر، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، الكويت 1997.
- 3- الصادق عوض بشير، تحديات الأمن الغذائي العربي، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، لبنان، 2009.
- 4- صبحي القاسم، الأمن الغذائي العربي- حاضره ومستقبله، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، الأردن، 1988.
- 5- عبد العزيز محمود، مشكلة الغذاء في العالم الإسلامي، دار الكتب، القاهرة، 2000.
- 6- العيسوي إبراهيم، التنمية في عالم متغير "دراسة في مفهوم التنمية ومؤثراتها، القاهرة، دار الشروق، 2002.
- 7- محسن عقيل، الغذاء والدواء عند أهل البيت والعلم والحديث، دار المحجة البيضاء، الطبعة الأولى، 2008.
- 8- محمد أمين حمدان، الأمن الغذائي نظرية وتطبيق، كلية الزراعة، الأردن، 1999.

ب- الدوريات العلمية:

- 1- إبراهيم أحمد سعيد، أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي " الاقتصاد الزراعي العربي واقعا طبيعيا وبشريا"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد الثالث+ الرابع، سوريا، 2011.

- 2- أحمد جابة، الأمن الغذائي والتنمية –حالة الجزائر-، مجلة التواصل، عدد 20، ديسمبر 2007، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة.
- 3- أسامة بدير، سامي محمود، تداعيات الأزمة المالية العالمية على الغذاء في مصر " الواقع والتحديات والآفاق المستقبلية"، مركز الأرض لحقوق الإنسان، العدد رقم (48)، القاهرة، مارس 2009.
- 4- أمل عبد اللطيف أحمد، أزمة الغذاء بند جديد في قائمة الأزمات الأمنية العربية، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، بدون سنة نشر.
- 5- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الكتاب السنوي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، علوم وتطورات جديدة في بيئتنا المتغيرة، 2009.
- 6- بودخدوخ كريم- حناش الياس، أثر صناعة الوقود الحيوي على أسعار المواد الغذائية، الملتقى الدولي السادس حول إشكالية الأمن الغذائي في العالم العربي، جامعة سكيكدة، 7-8 ديسمبر 2011.
- 7- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة.
- 8- تقرير منظمة الأغذية والزراعة، "حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم"، روما 2010.
- 9- جامعة الدول العربية، تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة (83)، الخرطوم، جمهورية السودان، جانفي 2009.
- 10- جورج قرم، مداخلة تحت عنوان: كيف نجعل من الإتحاد المغاربي العربي منطقة تنمية شاملة ومتوازنة، ندوة الاندماج المغاربي: تحفيز وتنشيط الاقتصاد، مركز مسارات للدراسات الفلسفية والإنسانية، تونس في 23-06-2012.
- 11- حنان أبوا رميلة، الصناعات الغذائية في محافظة الخليل واقع وتحديات – الغرفة التجارية والصناعية- ، دائرة البحث والتطوير، محافظة الخليل، فلسطين، 2011.

12- خضران عبد الحميد الزهراني وصديق الطيب منير، الأمن الغذائي والمائي في المملكة العربية السعودية " الواقع والتطلعات"، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007.

13- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2007-2009، رقم 40، نشرة 2010.

14- رواينية كمال، تحرير التجارة الزراعية وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر، العدد 11، ماي 2007.

15- صالح صالح، التحديات المستقبلية للاقتصادات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد: 02، جامعة سطيف، 2003.

16- صديق الطيب منير، ندوة علمية حول: قيم الحماية المدنية في المناهج التعليمية الأمنية- المفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي، مركز الدراسات والبحوث، قسم الندوات واللقاءات العلمية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 27-02-2008.

17- صلاح وزان، " تنمية الزراعة العربية"، "الواقع والممكن"، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص: 94 .

18- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر، إستجابة الصندوق للزيادات في أسعار الأغذية، هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثامن لموارد الصندوق- الدورة الثالثة، روما، 8-9 جويلية 2008.

19- الطاهر مبروكي، الأمن الغذائي في المغرب العربي، مجلة الباحث، عدد:9، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011.

20- عبد الحق بن تقات، دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي – مع الإشارة الى حالة الصناعات الغذائية الجزائرية، مجلة الباحث، عدد 09، جامعة ورقلة، 2011.

21- عبير بوضياف، آفاق الجزائر إثر الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد التاسع والعشرون، فيفري 2013.

22- عوض خليفة موسى، التعاون الإفريقي في تحقيق الأمن الغذائي، ملتقى الجامعات الإفريقية " التعاون والتداخل"، الندوة العلمية- محور درء الكوارث، معهد دراسات الكوارث واللاجئين، جامعة إفريقيا العالمية، السودان، جانفي 2007.

23- فريال حجازي العساف، دراسة حول المرأة الريفية وحقها في الغذاء الكافي، المركز الوطني لحقوق الإنسان، المملكة الأردنية الهاشمية.

24- لعجال محمد أمين، معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبيل تجاوزه ذلك، مجلة المفكر، العدد الخامس، جامعة محمد خيضر- بسكرة.

25- الماحي ثريا، إستراتيجية المنافسة والإبداع في مؤسسات الصناعات الغذائية في الجزائر بين الواقع والمأمول، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسينية بن بو علي، الشلف، 08-09 نوفمبر 2010.

26- مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستثمارات والخدمات التعليمية، العدد 8، جويلية 2006.

27- المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، مشروع دراسة حول إستراتيجية التنمية الفلاحية، الدورة 18، جويلية 2001.

28- محمد الشكري، تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي، المؤتمر المصرفي العربي السنوي رية عربية للقمة الاقتصادية، 7-8 نوفمبر 2007، الدوحة- قطر.

29- محمد زنبوعة، الأمن المائي العربي، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 23، العدد الأول، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2007.

30- محمد قويدري، مجلة الباحث، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد 1، 2002.

- 31-** المركز الوطني للمعلومات، مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي، الجمهورية اليمنية، أبريل 2005.
- 32-** ملتقى حول مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، المجلس الشعبي الوطني، 28 أبريل 2003.
- 33-** منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، لجنة الأمن الغذائي العالمي، الدورة التاسعة والعشرون، تقييم حالة الأمن الغذائي، روما، 12-16 ماي 2003.
- 34-** منظمة الأغذية والزراعة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، كيف يؤثر تقلب الأسعار الدولية على الاقتصادات المحلية والأمن الغذائي، 2011.
- 35-** المنظمة العربية للتنمية الزراعية "دراسة سبل تطوير الري السطحي والصرف في الدول العربية " القاهرة، بدون سنة.
- 36-** المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخطة التنفيذية الإطارية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي-المرحلة الأولى 2011-2016.
- 37-** المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2011.
- 38-** المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العام في الجزائر، 2004.
- 39-** منظمة أوكسفام، الأزمات في ظل نظام عالمي جديد " تحدي المشروع الإنساني"، أوراق أوكسفام، عدد 158، 7 فيفري 2011.
- 40-** مهدي محمد القصاص، الأمن الغذائي قضية أمن قومي " رؤية مستقبلية للمجتمع المصري"، المؤتمر الدولي لجامعة الزقازيق تحت عنوان: العلوم الاجتماعية وصورة مستقبل المجتمع، 4-5 أبريل 2009، جامعة المنصورة، مصر.
- 41-** مؤتمر الأمم المتحدة، معالجة الأزمة الغذائية العالمية " دور السياسات الأساسية للتجارة والاستثمار والسلع في ضمان الأمن الغذائي المستدام والتخفيف من وطأة الفقر، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2008.

42- ميلود زيد الخير، مداخلة تحت عنوان: الصناعة الغذائية البديل المأمول قبل النفاذ وبعده، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 08-09 نوفمبر 2010.

43- نور الدين حاروش، إستراتيجية إدارة المياه في الجزائر، دفاتر السياسة والقانون، العدد السابع، جوان 2012، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر .

44- وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، مداخلة الطيب لوح، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي في ملتقى الإتحاد المغاربي لأصحاب الأعمال، ماي 2009.

45- وزارة الفلاحة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الجهاز المؤطر لبرنامج استصلاح الأراضي عن طريق منح حق الامتياز، 1998.

46- وزارة الفلاحة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، 2000.

47- يحي بكور وآخرون، حلقة نقاشية: أزمة الأمن الغذائي في سوريا في مواجهة الجفاف، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون حول بعض تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، دمشق، 28-4-2009.

48- يحي بكور، الأمن الغذائي العربي- الواقع وآفاق المستقبل، مجلة شؤون عربية، العدد 101، مارس 2000.

49- يوسف مسعدي وتحانوت خيرة، تداعيات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة آفاق، الجزائر، العدد 05، 2005

50- عمر جنينة ومديحة بخوش، مداخلة تحت عنوان: " دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة بالجزائر، ملتقى دولي: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011.

51- رابح زبيري، حدود فعالية دعم الدولة في السياسات الزراعية الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، فيفري، 2004.

52- نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)، أبحاث اقتصادية وإدارية- العدد الثاني عشر، ديسمبر 2012، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

53- محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، عدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012.

54- زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، 2001-2009، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جوان 2010، المركز الجامعي خنشلة.

55- فوزية خلوط، برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحدودة، مجلة العلوم الإنسانية- جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد التاسع والعشرون، 2013.

ج- الرسائل والأطروحات:

1- إيهاب عز الدين نديم، الأبعاد المتوقعة لمشكلة الغذاء في مصر حتى نهاية القرن العشرين، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية، 1984.

2- بوعزيز عبد الرزاق، محاولة تقييم أثر الإصلاحات الفلاحية الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري – دراسة المخطط الوطني للتنمية 2000-2004، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004 – 2005.

3- بيان العساف، انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005.

4- حوشين كمال، إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007.

5- خديجة علي بودية خرافي، دور السياسات المالية في تنمية القطاع الزراعي الجزائري في ظل أحكام المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، 2006 .

6- سماح سعد مصطفى، مساهمة قطاع الثروة الداجنة المصري في دعم الأمن الغذائي العربي، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية التجارة، 2005.

7- شريف خيرى عبد المعبود، دور منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، في التنمية الاقتصادية في مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2002.

8- عبد القادر فاضل، القطاع الزراعي في الجزائر إستراتيجية وآفاق التعامل مع عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC) استرشاد، بالتجربة المصرية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007 .

9- عبد الناصر البدراني، هجرة الكفاءات العربية- الأسباب والنتائج " العراق نموذجا"، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، الدنمارك، كوبنهاغن، 2009.

10- عمير حمة، أثار اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي-، الجزائر، 2009.

11- عيسى بن ناصر، مشكلة الغذاء في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة منتوري - قسنطينة، الجزائر، 2005.

12- فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008.

13- لوزري نادية، انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الفلاحي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006.

14- محمد بن محسن بن صالح العولقي، دراسة تحليلية للفجوة الغذائية في البلدان العربية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، جمهورية مصر العربية، 2009.

15- نعيمة بوخالفي، المنظمة العالمية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني – دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001.

16- عزاوي عمر، إستراتيجية التنمية الزراعية في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية وواقع وواقع زراعة نخيل التمور في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004-2005.

17- طالبى رياض، التنمية الريفية المستدامة في إطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة " دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011.

المؤتمرات العلمية:

1- إمام محمود الجمسي، محددات الأمن الغذائي العربي، المؤتمر التاسع للاقتصاديين الزراعيين، القاهرة، سبتمبر 2001.

الجرائد اليومية:

1- جريدة أخبار اليوم الجزائرية، يوم 20 فيفري 2011

2- جريدة المساء، يومية إخبارية وطنية، التنمية الريفية والاستثمار بدول المغرب العربي محل نقاش التجارب المغاربية لرفع التحدي الأمني الغذائي، 29-2010-11.

3- جريدة المساء، يومية إخبارية وطنية، مسار التجديد الفلاحي والريفي من 1962 إلى 2012، 2012/7/5.

4- جريدة الخبر، إخبارية وطنية، مصطفى بن بادة يؤكد: الجزائر تأمل في جولة جديدة من مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، 2013/10/20.

الآيات القرآنية:

1- سورة البقرة، الآية: 143.

2- سورة الأعراف، الآية 31.

ثانيا: باللغة الأجنبية

LIVRES :

1- Boualem Remini, "la tsoblematique de l'eau en Algérie ", office des publications universitaires, alger, 2005.

2- M. Ouahlima, les éléments sur la nouvelle politique douanière en Algérie , acte du symposium international. Sur l évolution du commerce international, le GATT et la politique algérienne du commerce extérieur, Alger, 2002.

3- Mehdi abbas, l accession de l Algérie a l O MC entre ouverture contrainte et ouverture maitrise, laboratoire d économie de la production et de l intégration International, France , Avril 2009.

4- Slimane Badrani: l'agriculture Algérienne Depuis 1996, opu, 2001.

5- Timothy E.Josling, stefan Tangrmann and T.K . War ley, Agriculture in the GATT, Macmillan press , LTd , Great Britain, 1996

RAPPORTS :

1- Agence Nationale des Ressources Hydrauliques.

2- Ministère de l'agriculture et du développement Rural , la main – doeuvre agricole au niveau des Exploitions agricole compagne 2004 / 2005, juin 2006

3- direction des statistiques Agricoles et des systèmes d'information , rapport sur la situation Du Secteur Agricole , 2007.

4- Ministère de l'agriculture et du développement Rural, la main – doeuvre agricole au niveau des Exploitions agricole compagne 2004/ 2005, Mai 2007.

5- office national des statistique (ONS).

6- Ministère de l'agriculture et du développement Rural, Rapport sur la situation du secteur agricole ,2005.

7- Ministère de l'agriculture et du développement Rural, rapport sur la situation du secteur agricole, 2006.

8- Ministère de l'agriculture et du développement Rural, Note de conjoncture 1er trimestre 2008, Mai 2008.

9- Ministère de l'agriculture et du développement Rural, Note de conjoncture 4ème trimestre 2007 et année 2008, Mars 2008.

10- Ministère de l'agriculture et du développement rural, statistique agricole, superficies et productions, serie B.

11- Ministère de l'agriculture et du développement Rural, superficies production, serie A..

12- Ministère de l'agriculture et du développement Rural, direction des statistique agricole et des systemes d'information, sous direction de statistique agricole, année 2008, février 2009.

13- office national des statistique, L'Algérie en quelques chiffres, N:39, résultats 2008, Edition 2009

14- Bank d'Algérie, évolution économique et de monétaire en Algérie, rapport 2009,juillet 2010, Alger.

15- Promex, commerce Extérieur de L'Algérie, 2008.

16-

MEMOIRES :

- 1- Madaoui Nabil. Moudjahid Samir, Evaluation de projet filière végétale l'arboriculture Fruitière (cas de PNDA , mémoire TS INPS, Algérie), 2004-2005.

ثالثا: مواقع الأنترنت

- 1- [www.cnes.dz/cnesdoc/ conjoncture /conjsem101.ht](http://www.cnes.dz/cnesdoc/conjoncture/conjsem101.ht)
- 2- <http://faostat.fao.org/?language=fr>.
- 3- www.fao.org/docrep/003/y0491A.HTM
- 4- <http://www.aoad.org/Assy28/chp6/>
- 5- www.wto.org/alger.html.
- 6- www.Algerie-inteface.com.
- 7- www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=tija_arkam
- 8- <http://www.aoad.org/AAsyxx.htm>.
- 9- www.oecd.org.
- 10- <http://www.commerce.gov.dz>
- 11- http://www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=tidja_arkam
- 12 - www.premiere.gov.dz

ملخص:

تعتبر مشكلة نقص الغذاء من أهم وأصعب المشاكل التي بدأت تفرض نفسها على الساحة الدولية، حيث أصبحت دول العالم في وقتنا الحالي تتسابق لتوفير الغذاء لشعوبها على قدم المساواة في سباقها نحو التسليح وفرض قراراتها السياسية في المحافل الدولية، وأصبح الأمن الغذائي مقترنا بالأمن القومي لأن الدول التي لا تضمن الغذاء لشعوبها تفنقر لسيادتها.

الجزائر كدولة نامية حديثة الاستقلال تعاني من مشكلة نقص الغذاء وارتفاع الفاتورة الغذائية، لذلك تسعى جاهدة إلى تحقيق اكتفائها من الغذاء بحيث انتهجت منذ ستينات القرن الماضي عدة سياسات تنموية بهدف تطوير قطاعها الفلاحي تمهيدا لتحقيق اكتفاءها الغذائي، كما أنها قطعت شوطا طويلا من المفاوضات متعددة الأطراف للاندماج في منظمة التجارة العالمية حتى لا تبق في منأى عما يحصل في الساحة الدولية من متغيرات.

لا تزال الجزائر رغم انتهاجها لسياسات تنموية حديثة بهدف تحقيق إكتفاءها من الغذاء، بعيدة عن تحقيق هذا الهدف بسبب الاختلالات الهيكلية في قطاعها الفلاحي، وتراجع العمالة الفلاحية لصالح باقي قطاعات الإقتصاد، بالإضافة إلى تراخي المسؤولين في تطبيق السياسات التنموية الجديدة بطريقة فعالة.

الكلمات المفتاحية: الإكتفاء الغذائي، التنمية الفلاحية، السياسة التنموية، القطاع الفلاحي.

Abstract:

The problem of food shortages of the most important and the most difficult problems that began to impose themselves on the international stage , where it became the world at the present time are racing to provide food for their people on an equal footing in the race towards arms control and impose its political decisions in international forums, and food security has become coupled with national security , because countries that does not guarantee food for their people lacked sovereignty.

Algeria as a developing country newly independent suffer from the problem of food shortages and high bill of food , so it strives to achieve sufficiency of food so pursued since the sixties of the last century, several development policies in order to develop the sector of agricultural prelude to achieve sufficiency of food , they also come a long way from the multilateral negotiations of the merger in the World Trade Organization so as not to remain immune to what is happening in the international arena of variables.

Algeria still be pursued despite the modern development policies in order to achieve food sufficiency , far from achieving this goal because of structural imbalances in the agricultural sector , and the decline of agricultural employment for the benefit of the rest of the sectors

New development in an effective manner.

Key words: food sufficiency , agricultural development , policy development, the agricultural sector.